2015 | تقرير حالة التطوع في العالم

تحويل الحوكمة

برنامج الأمم المتحدة
للمتطوعين

إلهامٌ وإنجاز

برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين (United Nations Volunteers) هو منظمة الأمم المتحدة التي تسهم في تحقيق السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي في جميع أنحاء العالم.

العمل التطوعي وسيلة فعالة لإشراك الأفراد في التصدي للتحديات الإنمائية، ويمكنه إحداث تحول في سرعة التنمية وكيفيتها. يعود العمل التطوعي بالفائدة على المجتمع ككل وعلى المتطوعين الأفراد من خلال تعزيز الثقة والتضامن والتعامل بالمثل بين المواطنين، وأيضا من خلال السعي الهادف لتهيئة الفرص للمشاركة.

يسهم برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين في السلام والتنمية من خلال الدعوة للتطوع على الصعيد العالمي، وتشجيع الشركاء على إدماج التطوع في برامج التنمية، وحشد عدد متنوع ومتزايد من المتطوعين، بما في ذلك المتطوعين من ذوي الخبرة التابعين للأمم المتحدة، في جميع أنحاء العالم. يحتضن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين العمل التطوعي بوصفه نشاطا عالميا وشاملا، ويعترف برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بالعمل التطوعي بتنوعه وبالقيم التي تحافظ عليه: الإرادة الحرة، والالتزام، والمشاركة والتضامن.

يدار برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

2015 | تقرير حالة التطوع في العالم
تحويل الحوكمة

برنامج الأمم المتحدة
للمتطوعين

إلهامٌ وإنجاز

حقوق النشر والتأليف © 2015
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين (UNV)

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج جزء من هذا التقرير، أو تخزينه في أي نظام استرجاع للمعلومات أو تحويله بأي طريقة أو وسيلة ممكنة دون إذن مسبق.

تحرير: كوميونيكاشنز ديفلوبمنت إنكوربوريتد (Communications Development Incorporated)، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
مخطط التصميم: فينكس ديزاين آيد (Phoenix Design Aid)، راندرز سي، الدنمارك
الترجمة العربية: أسماء عصفور
الطباعة: فينكس ديزاين آيد (Phoenix Design Aid)، راندرز سي، الدنمارك

الرقم الدولي المعياري للكتيب: 978-92-95045-81-1

للإطلاع على قائمة الأخطاء أو ما تم حذفه بعد الطباعة، يرجى زيارة موقعنا على الرابط www.unv.org

لا يعكس التحليل أو التوصيات الإستراتيجية الموجودة في هذا التقرير، بالضرورة وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
هذا التقرير نتاج جهد مشترك من البحث والتأليف قام بهما فريق عمل تقرير حالة التطوع في العالم ومجموعة من المستشارين من داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخارجه.

لا يمثل ذكر الأسماء التجارية أو العمليات التجارية تأييدا لها.

فريق عمل تقرير حالة التطوع في العالم

قائد الفريق
أماندا كوزي ماكواشي

فريق البحث والكتابة
تينا والاس (باحثة أولى)، وسوبرا باتاتشارجي، وماي تشاو، وبيتر ديفيروكس، وهبة الخولي وإليزابيث هاكر

إدارة المشاريع
ماي تشاو

تنسيق عملية البحث
سوبرا باتاتشارجي

تنسيق الإنتاج
فيرا تشروبوك

تنسيق النشر العالمي
جنيفر ستيبر

الدعم التشغيلي والإداري
جان دو ديو كامانزي

كلمة أولى

جذب النقاش حول الأهداف الإنمائية للألفية وأجندة التنمية لما بعد عام 2015 الاهتمام بالإنجازات المهمة في مجال التنمية البشرية التي حققتها العديد من البلدان في جميع مناطق العالم. ألقى النقاش الضوء على الأسباب التي تكمن وراء تعثر التقدم أو قصوره. على سبيل المثال، يمكن أن يقف انعدام الحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة عائقا أمام التقدم، مقوضا بذلك الجهود الوطنية والمحلية لتحسين حياة المجتمعات ومستقبلها.

ينبغي تحسين الحوكمة، ومجابهة انعدام المساواة، وسماع الأصوات المختلفة وتوسيع المشاركة في آن واحد من أجل تحقيق أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015. يقدم العمل التطوعي المساعدة باسماع صوت الأطراف المعنية، وحشد الأفراد ومنظمات المجتمع المدني للإسهام في إيجاد الحلول.

تمت كتابة هذا التقرير بهدف مساعدة الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات التنموية الثنائية والمتعددة الأطراف والأطراف المعنية الأخرى في تحقيق الإمكانات الكاملة للعمل التطوعي على المستويات العالمية والوطنية والمحلية.

يقدم التقرير، على المستوى العالمي، أمثلة حول كيفية استخدام بعض شبكات التطوع للتكنولوجيا من أجل إقامة تحالفات تناصر العمل التطوعي وتشكل حلقة وصل بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية. يدعم الانتشار السريع للهواتف المحمولة وغيرها من تقنيات المعلومات والاتصالات توسيع مدى العمل التطوعي ونطاقه. تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة الأفراد والمجموعات المتحمسة والمشاركة من التفاعل والتعلم من بعضهم بعضا والعثور على فرص وموارد جديدة. يقترح التقرير طرقا للارتقاء بتلك الجهود للمساعدة في تنفيذ أجندة ما بعد 2015، وتمكين الأشخاص الضعفاء والمستبعدين من المشاركة في القرارات التي تؤثر فيهم، ويشمل ذلك الأمم المتحدة والمحافل العالمية الأخرى.

يرى التقرير، على المستوى القطري، أن قدرة المتطوعين على دعم تقدم التنمية تعتمد على مدى استعداد الحكومات الوطنية لضمان توفير المساحة والبيئة الداعمتين اللتين تشجعان مشاركتهم ومبادراتهم. يخلص التقرير إلى أن التطوع يساعد في تعزيز الثقة الاجتماعية، وفي زيادة الاندماج الاجتماعي، وفي تحسين الخدمات الأساسية وفي تعزيز التنمية البشرية. يساعد المتطوعون والعمل التطوعي في تحقيق أقصى فائدة ممكنة عند توفر الظروف المواتية، مثل حرية التعبير، وتشكيل التجمعات ومناخ فعال من النقاش السياسي.

يشير التقرير، على المستوى المحلي، إلى إمكانية أن يصبح التطوع، بشكل كبير، وسيلة لإسماع أصوات أفراد المجتمعات المستبعدة و/أو المهمشة وتوفير الخدمات والموارد والفرص اللازمة لتحسين معيشتهم. يوصي التقرير بتحالف المتطوعين مع الحكومات المحلية وتجمعات المجتمع المدني المشابهة في نهج التفكير، سواء كانت محلية أم تتجاوز المستوى المحلي، لدعم أفراد المجموعات المهمشة، بمن فيهم النساء؛ للوصول إلى المعلومات الضرورية؛ لتعزيز القدرات اللازمة لتحسين الفرص وإخضاع المسؤولين المحليين للمساءلة. يفصل التقرير، على سبيل المثال، كيفية تشكيل المتطوعات في منطقة أوتاراخند الريفية في الهند "مجموعات القرية بأكملها"؛ وهي المجموعات التي ساعدتهن على التعلم من بعضهن بعضا، وبناء الثقة والقدرات اللازمة لإشراك مسؤولي الحكومة المحلية، والدفاع عن حقوقهن، والمشاركة في تحسين مجتمعاتهن المحلية.

ندرك نحن، في منظمة الأمم المتحدة للمتطوعين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكيفية التي يصنع بها المتطوعون التغيير نحو الأفضل. استنادا إلى خبرتنا، وكما تبين الأدلة التي يسردها هذا التقرير، لا بد من توفر الحكومات المستجيبة والداعمة، والجهات الفاعلة في مجال التنمية المتوافقة مع الحافز والالتزام اللذين يتحلى بهما الأفراد المتطوعون. نأمل أن يؤخذ هذا التقرير بعين الاعتبار، وأن تتم مناقشته واستخدامه لتمكين المزيد من الأشخاص في أماكن أكثر من مواجهة الإقصاء، والتمييز وعدم المساواة؛ وهي الأمور التي تحول دون إحراز التقدم التنموي، وللمساعدة في تحقيق الآمال المشتركة للشعوب والزعماء في كل مكان للقضاء على الفقر بكل أبعاده وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

هيلين كلارك
مديرة،
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تمهيد - فن تحقيق الممكن

يدلل التقرير الثاني لحالة التطوع في العالم حول العمل التطوعي والحوكمة على أن التطوع وعمل الأفراد في بؤرة سياسة التنمية والاستثمار يوفران إمكانيات غير مستغلة لتحقيق التنمية المستدامة. يطرح التقرير التطوع كمورد ووسيلة إضافيتين لاجتذاب المهارات، والمعرفة والدراية لتمكين التعبير عن الرأي والمشاركة والمساءلة والاستجابة كركائز أساسية للحوكمة الرشيدة؛ التي تعتبر استكمالا لحلول التنمية الأخرى ومواردها.

يبرز التقرير، استنادا إلى الأدلة الكثيرة التي يقدمها، الكيفية التي يعزز فيها العمل التطوعي السلام والتنمية. يظهر التقرير ما تم تحقيقه في سياقات معينة وبالتالي يبرز المساهمة المحتملة التي قد يقدمها كل من المتطوعين والعمل التطوعي. يتم توضيح "فن تحقيق الممكن" هذا من خلال دراسات الحالة، وتقديم مجموعة كبيرة من الأمثلة حول الكيفية التي يقوم بها الأشخاص، سواء كانوا أفرادا أم مجموعات، بتجميع طاقاتهم للعمل في مجالات الحوكمة المختلفة. يبين هذا التقرير أيضا إمكانية حدوث التغيير،الذي يتم دعمه بشكل أوسع، حين توجد الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة، بيئة مواتية وتدعو الأفراد للمشاركة في مساحات مغلقة.

تدعم أمثلة التطوع، في المجال الرسمي وغير الرسمي، حقيقة إمكانية قيام الفئات المهمشة، مثل: النساء، والشعوب الأصلية والشباب الضعفاء، بإيجاد مساحات تُسمع فيها أصواتهم ويؤثرون فيها في الحوكمة على المستويات المحلية. يتناول التقرير قضية مشاركة النساء، ويقدم أمثلة مهمة تبين الكيفية التي استطاعت بها النساء المشاركة في مجالات خارج الأنماط التقليدية، وكيفية وضع السلطات موضع المساءلة وضمان الاستجابة لاحتياجاتهن واحتياجات أفراد مجتمعاتهن المحلية. يمكن للمرء أن يرى بوضوح كيف اعتمدت الفئات المهمشة على التحالفات وكيف عملت بموارد قليلة تملكها لتوعية المجتمعات المحلية وإحداث التغيير.

كانت الحوكمة عنوانا لفصل لم يُنشر في التقرير الأول الصادر في 2011. رغم أن جمع أدلة حول العمل التطوعي والحوكمة يمثل تحديا صعبا، إلا أنه يجعل تناول الخطاب العالمي الحالي، حول أجندة التنمية المستدامة والاعتراف بأن شراكات الأطراف المعنية المتعددة جزءا أساسيا من وسائل التنفيذ، أمرا مهما. هناك حاجة إلى المزيد من البحث والشراكات الاستراتيجية الجديدة؛ لتحسين فهم العمل التطوعي وتوثيقه وقياسه، وإسهامه في السلام والتنمية. يبدأ هذا التقرير حوارا يحتاج إلى التعمق.

نأمل أن نظهر، بهذا التقرير، فن تحقيق الممكن. من السهل التغلب على تحديات العصر عند توفر كل الموارد المتاحة في مجال التنمية. من السهل استخدام مهارات الأفراد، ومعرفتهم من أجل الصالح العام في مجال الحوكمة؛ بإيجاد ظروف ملائمة ليتطوع الأفراد بوقتهم. من الممكن زيادة عدد الأفراد الذين يشاركون برأيهم، ويضعون الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة قيد المساءلة.

ريتشارد ديكتوس
المنسق التنفيذي
برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين

شكر وتقدير

لم تكن كتابة هذا التقرير ممكنة دون إسهامات أساسية ومتنوعة قدمها العديد من الأفراد والمنظمات والمؤسسات من جميع أنحاء العالم.

يعبر برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين عن امتنانه بشكل خاص إلى فريق خبراء تقرير حالة التطوع في العالم، وهو عبارة عن مجموعة متميزة من المستشارين من خارج برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، لعملهم في توجيه صياغة المفاهيم، وفي توجيه التقرير وكتابته، لتقديم خبرتهم في العمل التطوعي والحوكمة، وتوفيرهم التغذية الراجعة التي لا تقدر بثمن حول مخطط التقرير والنسخ الأولية: جريس اجيلينج دالاسي، وكليف الوم، وجيفري بروندي، وانابيل كروز، وهبة الخولي، وإيفا جيسبيرسن، وباتريك كيوليرز، وفراني ليوتير، وروبرت لي، وسيفوسامي مالانجا ومانوج راي.

قدمت مجموعة مرجعية داخلية تتألف من عدد من الزملاء والزميلات من المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة والوحدات الميدانية المساعدة لفريق عمل التقرير: لورا امادوري، واميلي باي، وفرانشيسكو غالتييري، تابيوا كامبوروكو، وفرانسيسكو روكيت، وفيرونيك زيدي- ابوريجا.

راجع برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين أوراقا تتعلق بمعلومات أساسية عن مجموعة من القضايا الموضوعية المتعلقة بالعمل التطوعي والحوكمة، ومسوحا إقليمية، فضلا عن دراسات الحالة، التي أثرت محتوى هذا التقرير. نود أن نشكر المؤلفين على تزويدنا بالمعلومات والبيانات المفيدة: جودي اكيد، وعمر أحمد عوان، واميلي باي، وانابيل كروز، وسيليني هيتون-شريستا، وميهايلا أيونيسكو، وجو جوزيف ولأفوا دانسوا. شكر خاص لأفوا دانسوا التي قرأت المسودة الأخيرة من التقرير وقدمت ملاحظاتها لتطوير التقرير.

تقدير وامتنان خاص إلى فرناندو بولانيوس جالدوس، وأندرو هالدين وفيالق السلام النرويجية لإسهامهم الخاص في هذا التقرير.

كما نود أن نشكر الوحدات الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين لتقديمها العديد من الأمثلة ودراسات الحالة حول مساهمة العمل التطوعي في الحوكمة في جميع أنحاء العالم.

خضع هذا التقرير لمراجعة شاملة من عدد من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة من مناطق مختلفة. عظيم امتناننا للتغذية الراجعة التي قدمها كل من أوليفييه آدم، وعلي الزعتري، وأنيتا نيرودي، ويوجين أوسو، وجيرد تروجيمان وكلير فان دير فارين. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر كاني ويغاراجا لتقديمها تغذية راجعة شاملة.

كما نود أن نشكر أعضاء المجموعة القارئة الداخلية لتقرير حالة التطوع: دومينيك ألين، وسيمونا كوستانزو سو، وفرانشيسكو غالتييري، وجيفري بريويت وجنيفر ستيبر:

استفاد التقرير أيضا من دعم المتطوعين عبر شبكة الإنترنت. وفي هذا السياق نود أن نقدم شكرنا وتقديرنا للإسهامات التي قدمها كل من نغ فابريجا وراكيل بالومينو غونزاليس.

أسهم أيضا عدد من المتدربين الذين كرسوا وقتهم لدعم تقرير حالة التطوع في العالم على مدار المشروع: فاليري فلورنسا أدامز، ويوي تشين، وميرسي اونيني تشايم، وآنا كراستينوفا- وتسيبسو كاما، وموانغو ميندا، واكومينزوج مجيجا، وفيرا سيلينج وشياو شيانغ.

دعم زملاء وزميلات من المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين ومن الوحدات الميدانية عملية كتابة التقرير: كارول أتويل، ودانييلا بوزويك، وايريني تشن، وشوبيا تشاكرابورتي، وفابريزيو دامياني، وأنيكا ديدريش، وسيد الفيومي، وكارين فورنزلير، وإبراهيم حسين، وأندرو ارفين، ومانفريد كلي، ومارغريتا ليزكانو، ولارا مونيوز بيلايز، وأمينة سعيد، وجلفيا شيانكو، والكسندرا سولوفيفا، وجان سنوكس، وشادون تشانغ وأولغا زوبريتسكسا ديفياتكينا.

نود أن نشكر بشكل خاص أندرا برايج ومارغريت ميناني، اللتين بذلتا جهودا تتجاوز نداء الواجب لدعم التقرير بطرق مختلفة، والمبادرة لملء الفجوة في أوقات الأزمات والقيام بالمسؤوليات من أجل استمرار العمل.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر الأشخاص والمؤسسات

التي قدمت التغذية الراجعة، والتفكير في المفهوم الأصلي للخروج بتقرير حول العمل التطوعي والحوكمة، وهم: يوسف محمود، الممثل الخاص السابق للأمين العام في تشاد، حاليا مستشار كبير في معهد السلام الدولي وعضو اللجنة المستقلة رفيعة المستوى التابعة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بعمليات السلام؛ والفريق العامل المعني بالديمقراطية التابع للجنة التنفيذية للسلام والأمن، برئاسة دائرة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، على تقديم التغذية الراجعة حول المفهوم الأصلي لتقرير حالة التطوع في العالم.

نود أيضا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لعمل المحررين في تنمية الاتصالات المحدودة (كوميونيكيشنز ديفيلومبمنت انكوربيراتيد).

يود برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين أن يشكر الملايين من المتطوعين في جميع أنحاء العالم، فلولا أصواتهم وخبراتهم لم يكن هذا التقرير ممكنا.

فريق خبراء تقرير حالة التطوع في العالم

جريس اجيلينج دالاسي – عميدة وأستاذة علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية والفلسفة، جامعة الفلبين ديليمان، الفلبين.

كيف الوم – رئيس المنتدى الدولي للعمل التطوعي التابع للفريق العامل في بحوث التنمية، والرئيس التنفيذي لسكيل شير انترناشينال، المملكة المتحدة.

جيفري بردني – برفيسور عائلة بيتي ودان كاميرون المتميز في الابتكار في القطاع غير الربحي، المدير الأكاديمي، تحسين الجودة للمنظمات غير الربحية؛ جامعة ولاية كارولينا الشمالية ويلمنجتون، الولايات المتحدة الأمريكية.

انابيل كروز – مؤسسة/مديرة معهد الاتصالات والتنمية، أوروغواي.

هبة الخولي – مستشارة ومنسقة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين ونائبة المنسق التنفيذي، المديرة السابقة لمركز أوسلو للحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوسلو.

إيفا جيسبيرسن – نائبة مدير، مكتب تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

باتريك كوليز – مدير ورئيس منظمة المهنة، الحوكمة وبناء السلام، مكتب السياسات ودعم البرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

فراني ليوتير – مؤسسة شريكة ورئيسة، صندوق العدالة الخاص مكوبا، تنزانيا.

روبرت لي – مستشار، العمل التطوعي والتنمية، مؤلف، تقرير حالة التطوع في العالم 2011.

سيفوسامي مالونجا – المديرة التنفيذية، مبادرة المجتمع المفتوح لجنوب أفريقيا، جنوب أفريقيا.

مانوج راي – مدير، البحوث التشاركية في آسيا، الهند.

الاختصارات

ANAMURI	الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية
ATT	معاهدة تجارة الأسلحة
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CRPD	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
CSO	منظمات المجتمع المدني
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FGM	ختان الإناث
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HIV/AIDS	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة
IANSA	شبكة التحركات الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MNC	شركة متعددة الجنسيات
NAADS	الخدمات الوطنية الزراعية والاستشارية
NGO	منظمة غير حكومية
PRIA	منظمة البحوث التشاركية في آسيا
OAS	منظمة الدول الأمريكية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SWVR	تقرير حالة التطوع في العالم
UN	الأمم المتحدة
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNGA	الجمعية العامة للأمم المتحدة
UNHCR	المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UN OHCHR	مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
UNV	برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين
VSO	الخدمات التطوعية في الخارج
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية

المحتويات

فريق تقرير حالة العمل التطوعي في العالم هـ

كلمة أولى و

تمهيد – فن تحقيق الممكن ز

شكر وتقدير ح

فريق خبراء تقرير حالة التطوع في العالم ط

الاختصارات ي

الملخص التنفيذي ن

المقدمة ت

الفصل 1: العمل التطوعي والحوكمة: الأساس المنطقي والسياق والإطار التحليلي 1
الأساس المنطقي: لماذا التطوع والحوكمة؟ لماذا الآن؟ 2
يوفر التطوع قناة للمشاركة المدنية 3
السياق – العمل التطوعي والحوكمة 4
أمثلة إقليمية عن التطوع من أجل حوكمة أفضل 7
أفريقيا 7
المنطقة العربية 8
آسيا 9
أمريكا اللاتينية 10
التحدي الأكبر 11
من يتطوع؟ 12
الإطار التحليلي - الأركان والمستويات والمجالات 15
الأركان 15
المستويات 15
المجالات 15

الفصل 2: تأثير العمل التطوعي في المستوى المحلي 19
التأثير في عملية صنع القرار بالمشاركة 21
المشاركة في المجالات التي تتم الدعوة إليها 22
مساعدة النساء على الانخراط في نيبال 23
انخراط نساء أوتارانتشال المحليات في البنى الهيكلية الخاصة بالحوكمة الرسمية 23
حوكمة المياه في المنطقة العربية 25
المشاركة في المجالات التي تتم المطالبة بها 25
جعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة 26
المطالبة بمجالات جديدة لإخضاع الحكومات للمساءلة 27
التوعية في شمال أوغندا 27
المساءلة التي تبدأ من القاعدة إلى المستويات العليا في البرازيل 27
الانخراط في المجالات التي تتم الدعوة إليها 28
الانتخابات المحلية في إندونيسيا 28
إحداث الاستجابة المؤسساتية 29

مكافحة العنف ضد النساء في بنغلاديش 29
المناصرة من أجل تحقيق الاستجابة 30
من الخارج إلى مشغلي السياسة في تشيلي 30
النشاط الشعبي الخاص بالقضايا البيئية في الصين 31
مناصرة التطوع الذي يؤثر في الجهات الفاعلة في الحوكمة: المكسيك والإكوادور 31
الخلاصة 32

الفصل 3: تأثير العمل التطوعي في المستوى الوطني 35
الكيفية التي تزيد فيها الحكومات من فعالية العمل التطوعي 37
إنشاء الأطر القانونية والمؤسساتية 39
سن قوانين لتشجيع العمل التطوعي 39
خلق قنوات مبتكرة لتشغيل الشباب في توغو 42
إثراء القوانين وصياغة وتنفيذ السياسات 42
إشراك المواطنين في السياسة الصحية في البرازيل 43
اشتمال أصوات المواطنين في التشريع في الهند 43
تعزيز الوصول إلى العدالة في النيجر 44
تحسين العمليات الانتخابية 45
مراقبة الانتخابات 45
إصلاح التصدعات وبناء السلام 46
المصالحة في سريلانكا 47
توطيد السلام في سيراليون 48
عندما يمسك الأشخاص بزمام المبادرة 48
التأثير في التشريع 49
تعديل قوانين الجنسية التمييزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 49
منع تمرير القوانين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية 51
التأثير في المؤسسات والممارسات 52
رصد التدخلات العامة لمنع العنف ضد النساء في بنغلاديش 52
مراقبة الانتخابات باستخدام التكنولوجيا في أفريقيا 53
التأثير في قواعد المشاركة 53
حق الحصول على المعلومات 54
المطالبة بشفافية الحوكمة في تونس 54
مطالبة نساء ليبيريا بمقعد في مفاوضات السلام 55
الخلاصة 56

الفصل 4: تأثير العمل التطوعي في المستوى العالمي 59
حشد أصوات الأشخاص لإفادة السياسات والمعايير العالمية 61
حملة اليوبيل 2000 لإلغاء ديون العالم الثالث 61
حملة الحد من الأسلحة لأول معاهدة لتجارة الأسلحة الدولية 62
بناء جسور بين صغار المنتجين الريفيين وعمليات صنع السياسات 63
إثراء إطار عمل التنمية المستدامة لما بعد 2015 64
تسليط الضوء على المخاوف بشأن تغير المناخ والعدالة الاقتصادية 66
ملاءمة السياسات العالمية للسياق المحلي لتعزيز المساءلة الداخلية 68
إضفاء الطابع المحلي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 68
تقارير الظل كأداة للمساءلة 69
رصد أنشطة الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي فيما يتعلق بالمخاوف التي تتجاوز الحدود الوطنية 70
توطين اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن حقوق الشعوب الأصلية 70
نساء الداليت في الهند ضد الطبقات الاجتماعية والتمييز القائم على النوع الاجتماعي 71
تعبئة الرأي العام داخل الحدود وعبرها 72
زيادة مساءلة الجهات الفاعلة التي تتجاوز الحدود الوطنية 72
دعوة المؤسسات المالية الدولية إلى المحاسبة 72

التدقيق في ممارسات العمالة وتصنيع العالم الثالث 73
اخضاع الجهات الفاعلة المتعددة الجنسيات للمساءلة 74
مساءلة منظمات المجتمع المدني 74
الاستراتيجيات المشتركة 75
العمل في تحالفات 75
استخدام المجالات الافتراضية للمشاركة العالمية 76
التدقيق العالمي للتأثير المحلي 76
الخلاصة 78

الفصل 5: بناء القدرات للإيفاء بأجندة التنمية الجديدة **81**
الأجندة التحولية الجديدة تحتاج تحولا في طريقة التفكير 82
الخلاصة 83
يسهم التطوع بالعمل، مع كثير من الجهات الفاعلة وعلى جميع المستويات،
في تحسين التعبير عن الرأي والمشاركة، والمساءلة، والاستجابة 83
ضرورة تحقيق التكافؤ في العمل التطوعي 84
إيجاد بيئة مواتية شرط لا غنى عنه للعمل التطوعي للإسهام، بشكل كامل،
في تحقيق أجندة التنمية المستدامة في المستقبل 84
التعاون والتحالفات وبناء شراكات متعددة مع الأطراف المعنية أمور ضرورية 85
ضرورة تعميق الفهم من خلال البحث 86

الملحق – المنهجية **88**

ملاحظات **89**

المراجع **92**

المربعات
المربع 1 تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوكمة ت
المربع 2 تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل التطوعي ث
المربع 3 العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي ذ
المربع 1.1 العمل التطوعي والنشاط الاجتماعي 4
المربع 2.1 مساهمة المجتمع المدني 20
المربع 2.2 أصوات المتطوعين: إمرأة منتخبة كعضو في *بانشايات* 22
المربع 3.1 أصوات المتطوعين: سعي المتطوعين لحقوق اللاجئين والنازحين 47
المربع 3.2 أصوات المتطوعين: حق المرأة العربية في الجنسية - انتزاع، وتضخيم ونشر للإفادة والإشراك والتعبئة 50
المربع 4.1 أصوات المتطوعين: متطوع لدى معاهدة تجارة الأسلحة 63
المربع 4.2 أصوات المتطوعين: لومبي تمبو، مهمة مساءلة التنمية التي لا تهدأ فريق المتطوعين 65
المربع 4.3 أصوات المتطوعين: مسيرة الناس من أجل المناخ: ظاهرة ما بعد الحداثة 67
المربع 4.4 محاربة عدم المساواة في السلطة من الألف إلى الياء 73

مشاركات خاصة
الكيفية التي يبشر فيها قياس العمل التطوعي بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، بقلم أندرو هالدين 13
الإعلان النرويجي حول العمل التطوعي، بقلم فيالق السلام النرويجية 38
إنشاء بنى هيكلية لتسهيل العمل التطوعي في بيرو، بقلم فرناندو بولانيوس جالدوس 41

الشكل
الشكل 4.1 مدى استخدام الإنترنت ونموه في المنطقة 77

ملخص تنفيذي

يوفر العمل التطوعي قناة رئيسية للمشاركة ابتداء من المستوى المحلي مرورا بالمستوى الوطني وصولا إلى المستوى العالمي

هناك اتفاق كبير على ضرورة أن تشهد أجندة التنمية في المستقبل تحولات جذرية؛ لإشراك الأفراد، بشكل أفضل في تنمية أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية وبلادهم. هناك حاجة لوضع آليات؛ لتعزيز المشاركة المدنية؛ من أجل توفير فرص للنقاش والتداول والقرارات الجديدة. يبين هذا التقرير، باستخدام البيانات التي تم الحصول عليها من دراسات الحالة، توفير العمل التطوعي لقناة رئيسية لهذه المشاركة على المستوى المحلي من خلال المستويين الوطني والعالمي. بما أن هناك زيادة في ارتباط المستويات المحلية والوطنية والعالمية بالجهات الفاعلة الجديدة في مجال الحوكمة، فإن العمل التطوعي يتكيف ويتغير بحيث يشارك المواطنون الفاعلون والعالميون بطرق مختلفة، على مختلف المستويات؛ لمعالجة القضايا التقليدية الأساسية والقضايا الناشئة الخاصة بالحوكمة.

حدد هذا التقرير استراتيجيات، التطوع الرئيسية وتحدياته وفرصه، وركز على ثلاث ركائز للحوكمة: الصوت والمشاركة، والمساءلة والاستجابة، حيث حقق المتطوعون بعض التأثير. تبين بعض الأعمال المحددة والاستراتيجيات التطوعية الطرق المتباينة التي يشارك من خلالها المتطوعون في المجالات التي تتم دعوتهم إليها، أو المجالات المغلقة التي يقتحمونها، أو المجالات الجديدة التي يطالبون بها. المجالات التي تتم دعوة المتطوعين إليها هي المجالات التي تقوم الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة بدعوة المواطنين أو المستفيدين منها للمشاركة. المجالات المغلقة هي تلك المجالات التي يتم فيها تحديد قواعد الوصول ولا يتأهل لها سوى أشخاص معينين أو مجموعات محددة. المجالات المطالب بها هي، المجالات التي يقوم الأفراد الذين يملكون سلطات أقل أو المستبعدون بالمطالبة بها، أو إنشاء مجالات ذات علاقة بها بطريقة غير رسمية؛ من خلال الحركات الاجتماعية والجمعيات المجتمعية، أو بشكل طبيعي حين يجتمع الأشخاص طواعية للنقاش والتحاور و/أو المقاومة. يمتلك المتطوعون القوة للمشاركة في التغيير الإيجابي، ولكنهم يواجهون تحديات كثيرة تتعلق بالحوكمة، وخاصة انعدام المساواة من حيث الموارد والقوة. في الوقت الذي يقوم فيه المتطوعون برفع أصواتهم كاستراتيجية للسعي للمشاركة، تدعو الحاجة لتوفير فرص أكثر لتقوم الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة على كل مستوى بدعوة المتطوعين للمشاركة في النقاش وصناعة القرار.

يحوي التطوع العديد من الأنشطة على المستويات: الفردية، والمجتمعية، والوطنية والعالمية. تشمل هذه الأنشطة الأنماط التقليدية للمعونة المتبادلة والمساعدة الذاتية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات بشكل رسمي. تتضمن هذه الأنشطة، أيضا، تمكين المشاركة وتعزيزها، والانخراط بها من خلال المناصرة و/أو الحملات و/أو النشاط. يشير تعريف العمل التطوعي المستخدم في هذا التقرير إلى *"الأنشطة ...التي تتم بإرادة حرة من أجل الصالح العام، وحيث لا يكون المقابل المادي هو العامل الرئيس المحفِّز."*

يفهم العمل التطوعي في هذا التقرير، كنشاط يتداخل مع النشاط الاجتماعي؛ ولكن التقرير لا يعتبر كل النشطاء متطوعين، إلا أن الكثير من النشطاء متطوعون والكثير من المتطوعين نشطاء. لا ينفي كلا من مصطلح العمل التطوعي ومصطلح النشاط الاجتماعي بعضهما بعضا. إن فكرة اقتصار عمل المتطوعين على دعم تقديم الخدمات أو المشاركة في الأنشطة الخيرية فقط فكرة محدودة، وترسم خطا وهميا فاصلا بين التطوع والنشاط.

يدرك التقرير، اعتماد التطوع، بشكل كبير، على السياق، واتسامه عادة بعدم تكافؤ الفرص. تتأثر النساء والمجموعات المهمشة، في كثير من الأحيان، بهذا التفاوت؛ فلا يستطيع المتطوعون كلهم المشاركة على قدم المساواة أو بشكل مساو في كل سياق. تزداد صعوبة العمل التطوعي في الظروف التي يتم فيها إقصاء الأفراد، وحجب أصواتهم، وتقويض استقلالهم وازدياد مخاطر إثارة بعض القضايا. تعزز البيئة المواتية، التي تحترم حقوق الجميع، القدرة على العمل التطوعي للإسهام في التنمية الإيجابية وتحقيق السلام

يظهر التقرير أن إيجاد بيئة مواتية، بشكل أكبر، تتيح المشاركة المدنية الإيجابية في التنمية المستدامة أمر حاسم للنجاح.

تظهر دراسات الحالة الواردة في هذا التقرير؛ أن الأفراد يجدون طرقا أخرى؛ للمطالبة بالدخول في مجالات صنع القرار الأكثر رسمية حين يتم منعهم من المشاركة في صنع القرار ويتم تجاهل أصواتهم. يستطيع الأفراد تحدي المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية العاملة في مجال الحوكمة، مطالبين بمزيد من المساءلة والاستجابة من أصحاب السلطة، سواء كانوا من الحكومات أم من الشركات أم من الوكالات المتعددة الأطراف.

تبين الدراسات، أنه عند مبادرة الحكومات للاستفادة من العمل التطوعي في السلام والتنمية، فإن أغلبية مشاركة المتطوعين تتم في المجالات التي يُدعون إليها. عندما يمسك الأشخاص بزمام المبادرة، يكون الجزء الأكبر من هذه المشاركة، في البداية على الأقل، في المجالات المطالب بها. قد ينتقل بعض النشاط في مراحل متأخرة إلى المجالات التي تتم دعوة المتطوعين إليها. رغم ذلك، يسعى المتطوعون، في كلتا الحالتين، للتأثير في عملية صنع القرار في المجالات المغلقة، من خلال أنشطتهم في المجالات التي يُدعَون إليها ويطالبون بها.

يدعو هذا التقرير إلى مزيد من الانخراط مع المتطوعين والعمل التطوعي بجميع أشكاله، التطوع الرسمي (مثل التطوع الدولي) وغير الرسمي، وعلى جميع المستويات: من المستوى المحلي وحتى المستوى العالمي. يتطلب هذا الإنخراط فهم احتياجات المتطوعين وحقوقهم، وإيجاد طرق للموارد والدعم، والمشاركة بصورة نشطة في العمل التطوعي لتحسين الحوكمة.

لا تتوفر أدبيات كافية حول العمل التطوعي والحوكمة. يمثل هذا التقرير خطوة أولى على طريق تجميع مجموعة من الأدلة تتعلق بإسهامات العمل التطوعي في الحوكمة، وبخاصة في البلدان النامية. يبدأ التقرير نقاشا جديدا حول دور العمل التطوعي في الحوكمة، وهو النقاش الذي ينبغي أن يستمر.

الرسائل الرئيسية

يبرز التقرير الرسائل الرئيسية الآتية بوصفها اعتبارات هامة لعمليات التنمية وتقوية ممارسات الحوكمة وسياساتها واستراتيجياتها:

يبني التطوع، على المستوى المحلي، قدرة الأفراد

يبني التطوع، على المستوى المحلي، قدرات الأفراد، بما في ذلك المهمشين، التي تمكنهم من العمل بالتحالف مع الحكومة المحلية أو منظمات المجتمع المدني الوطنية أو الدولية؛ من أجل جعل عملية الحوكمة أكثر تشاركية وشمولية. تسهم المسارات الجديدة والإضافية، للصوت والمشاركة الأقوى الخاصة بالفئات المهمشة وبالذات النساء، في النظر في احتياجات هذه الفئات والموارد المخصصة لاحتياجاتها الفريدة.

إيجاد بيئة مواتية تتيح المشاركة المدنية الإيجابية في التنمية المستدامة أمر مهم للنجاح

إن قيام الحكومات المحلية بتوفير مساحة أكبر للعمل التطوعي؛ يؤدي إلى الاندماج الاجتماعي

ستجد الحكومات الوطنية أن توفير مساحة أكبر للعمل التطوعي يؤدي إلى اندماج اجتماعي أكبر، وإلى نتائج اجتماعية وتنموية أفضل، وإلى خدمات تشغيل أكثر سلاسة. تصل مردودات مشاركة المتطوعين والعمل التطوعي إلى ذروتها عندما تتوفر الظروف المواتية، مثل حرية التعبير، والتجمعات ومناخ فعال من النقاش السياسي. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المدونات وبرامج المراقبة ووسائل التواصل الاجتماعي، للمتطوعين بالتكامل مع وسائل الإعلام الرئيسية، تقديم معلومات نابعة من القاعدة الشعبية في الوقت الحقيقي، وإيجاد نقاط دخول جديدة للآراء والحوار.

تعزز شبكات المتطوعين العالمية التعبير عن الرأي والمشاركة والمساءلة والاستجابة

تعزز شبكات التطوع العالمية، باستخدام استراتيجيات متباينة، بفعالية، التعبير عن الرأي والمشاركة والمساءلة والاستجابة، وتربط بين المجالات المحلية والوطنية والعالمية. تعتبر التكنولوجيا إحدى الوسائل المواتية الرئيسة لهذه العمليات، معززة سرعة الانخراط التطوعي واتساعه، وبناء التحالفات، وتبادل الخبرات وإشراك الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة على جميع المستويات. ينبغي معالجة عدم المساواة في إمكانية الوصول للتأكد من مشاركة معظم الفئات المستبعدة في الحوار.

يؤثر المتطوعون في المعايير والقيم الاجتماعية

العمل التطوعي ذو أهمية في اجتذاب الموارد؛ لاستثمارها في أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015

يعتبر العمل التطوعي مصدرا قويا لسماع أصوات جميع الأطراف المعنية ولاستخدام جميع الموارد المتاحة في تنفيذ الأجندة الجديدة للتنمية ورصدها لما بعد عام 2015. هناك حاجة للمشاركة المتزايدة المصحوبة بزيادة الاستجابة من طرف الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات التي تؤدي دورا محوريا متزايدا في عمليات الحوكمة وتقديم الخدمات. لتحقيق هذا، هناك حاجة لتوفير مجموعة من الاستراتيجيات والشراكات والتحالفات على مختلف مستويات الحوكمة للإسهام في توفير الفرص ومجالات العمل المتطوعي.

التأثير في المستوى المحلي

يساهم الملايين من المتطوعين، في جميع أنحاء العالم، في أنشطة الحوكمة على المستوى المحلي. تزداد مشاركة المتطوعين في رسم السياسات واتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا التي تؤثر في حياتهم بصورة مباشرة استجابة لآليات محلية تضعها الحكومات لتشجيع المشاركة في عمليات صنع القرار. من الأمثلة الملموسة على توسيع نطاق الحوكمة، لجان تنمية القرى في نيبال، وتخطيط القرى وإدارة صندوق التنمية المجتمعية في كينيا وأوغندا. توفر آليات الحوار هذه، للحكومة، وغيرها من الجهات المشاركة في الحوكمة، طرقا عملية للربط والتفاعل مباشرة مع المواطنين. تتيح هذه المجالات، في بعض الأحيان، فرصا للمتطوعين؛ للمساعدة في صياغة السياسات، وفي الممارسات المتعلقة بكيفية تقديم الخدمات وفي رصد التنفيذ.

يعمل المتطوعون أيضا خارج البنى الهيكلية للحوكمة المحلية الرسمية لضمان وصول أصواتهم ولاستجابة حكوماتهم لاحتياجاتهم. يؤثر المتطوعون في المعايير والقيم الاجتماعية، وأن يُشكّلوها حين يجتمعون بطريقة غير رسمية؛ لمعالجة احتياجاتهم ولإيصال أصواتهم. يستطيع المتطوعون كذلك، توسعة جوانب النقاش، وطرح أفكار جديدة على أجندة السياسة وتحدي الوضع القائم. رغم أن هذا لا يؤثر في صانعي القرار أو في نتائج السياسات على المدى القريب، إلا أنه يمكن أن يحوِّل الآراء ويؤدي إلى تغيير مجتمعي على المدى البعيد. يمكن لهذا، أيضا، أن يقترن بتعدد الآراء؛ مما يجعل الحكومات أكثر استجابة لمجموعة أكبر من الاحتياجات في بعض الظروف.

يساعد العمل التطوعي الأفراد، على المستوى المحلي، على تعلم مهارات جديدة وفي تعميق فهمهم لحقوقهم. يمكن العمل التطوعي الأفراد من تنمية القدرات للانخراط وللمشاركة في حدود تتخطى إطار المنزل أو القرية؛ لرصد التزامات الحكومة وإنفاقها وتتبعها، وبناء المجموعات النسوية لتتجاوز المستوى المحلي وصولا إلى المستوى العالمي مرورا بالمستوى الوطني. يمثل هذا، بالنسبة للعديد من النساء، نهجا تمكينيا، كما أنه يبنى قدرة من تم استبعادهم سابقا؛ للقيام بشراكات مع المؤسسات الحكومية المحلية ومؤسسات المجتمع المدني ومنظماته الوطنية أو الدولية.

يستخدم العمل التطوعي القائم على المجتمع المحلي استراتيجيات متعددة لايصال صوته بشكل أكبر ولمشاركته في التأثير في صناعة القرار الذي يؤثر في مجتمعات المتطوعين. يعمل بعض المتطوعين المحليين وحدهم، بينما يعمل آخرون بالتعاون مع جهات فاعلة خارجية مثل منظمات المجتمع المدني الوطنية أو الدولية، ويعمل آخرون من خلال شبكات، بينما يدخل آخرون في شراكات مع مؤسسات حكومية محلية؛ لجعل عمليات الحوكمة أكثر تشاركية وشمولية. لا يخلو التطوع على المستوى المحلي من تحديات. هناك خوف من قيام الحكومات بإلقاء عبء العمل على كاهل المتطوعين وبخاصة على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الهيمنة المستمرة لمجموعات النخبة في المجالات التشاركية، أوجه انعدام المساواة في الوصول إلى صناعة القرار بدلاً من أن تحد منها. قد تفتقر بعض المنتديات التشاركية "الرمزية" إلى سلطة حقيقية. كما قد يواجه بعض المتطوعين إجراءات انتقامية من معارضي وجهات نظرهم.

رغم هذه التحديات، تشير الأدلة إلى أن التطوع على المستوى المحلي يملك إمكانية توسيع الخدمات وتحسينها، وبناء المهارات، وتقوية أصوات الفئات الأكثر تهميشا، ودمج المعارف المحلية، وتوفير الضوابط والتوازنات وتشجيع تعدد الآراء. يمكن أن يؤدي هذا كله، اعتمادا على السياق الأوسع، إلى زيادة الأصوات والمشاركة وإلى نظام حوكمة أكثر استجابة وخضوعا للمساءلة.

التأثير في المستوى الوطني

ينظر للتطوع على أنه العمل مع الحكومات فيما يتعلق بقضايا الحوكمة الأساسية باستخدام طرق تحسن من الاندماج الاجتماعي، ومن النتائج الاجتماعية والتنموية والسلام. يمكن التمييز بين موضوعين: أولهما، مبادرة الحكومات بإشراك المتطوعين، وثانيهما، مبادرة الأشخاص. عادة ما تدعو الحكومات المتطوعين للعمل معها في قضايا مثل: زيادة الشفافية، ورصد توفير الخدمات، وإنشاء وكالات للمتطوعين والعمل عن كثب مع المتطوعين الرسميين (على المستويين الوطني والدولي). كما سبق القول، تبلغ نتائج مشاركة المتطوعين ذروتها في العديد من قضايا الحوكمة عند توفرالظروف المواتية، مثل: حرية التعبير، وتشكيل التجمعات ومناخ فعال للنقاش السياسي. يقوم المتطوعون، أيضا، بإجراءات، ويشاركون، بطرق مختلفة؛ لرفع أصواتهم، ويدعون إلى وجود آليات للمساءلة وإلى طلب الاستجابة - وجميعها ضرورية لتحسين الحوكمة.

عندما تستخدم الحكومات بنى هيكلية لتحسين المشاركة، يمكن للمتطوعين الاستفادة بصورة منهجية من قوة التطوع، وتوفير مساحة للمتطوعين؛ لأخذ زمام المبادرة في المجالات الهامة لخطط التنمية الوطنية.

على سبيل المثال، شجعت الحكومات في هندوراس، وموزمبيق، وبيرو تحقيق مستويات مرتفعة من مشاركة الأطراف المعنية في عملية صياغة القوانين. استحدثت حكومات أخرى، على سبيل المثال، غانا وكينيا، بشكل مشابه، بنى هيكلية للمتطوعين، مدعومة ببعض القوانين والموارد، لتشجيع المتطوعين الشباب على تكريس وقتهم؛ لتعزيز مجالي الصحة والتعليم في المناطق الريفية، وتحقيق الاستفادة المادية من عملهم ومعرفة غرض المشاركة المدنية وقيمتها.

أشركت بعض الحكومات المواطنين بصورة أكثر منهجية على المدى الطويل في توفير معلومات للسياسات وتنفيذها. مكنت الروابط الوثيقة بين الدولة والمجتمع المدني في البرازيل من صياغة سياسة جديدة خاصة، بشكل خاص في القطاع الصحي، والتي حدت من أوجه انعدام المساواة في توزيع الرعاية الصحية العامة.

التعبئة الواسعة النطاق ضرورية لنجاح العديد من المبادرات التطوعية التي تنطلق من القاعدة إلى المستويات العليا

إن التعبئة الواسعة النطاق ضرورية لنجاح العديد من المبادرات التطوعية التي تنطلق من القاعدة إلى القمة. لتحقيق هذا، يعمل المتطوعون عادة من خلال تحالفات. قد تكون منظمات المجتمع المدني وبعض الجهات الرائدة داخل الحكومة والسلطة التشريعية من بين الحلفاء الرئيسيين. اعتمد نجاح منظمة الناريبوكو، في بنغلاديش في مناصرة ضحايا العنف من النساء وفي التأثير في القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة، بصورة حاسمة على تعاونها مع الحكومة بالإضافة إلى تحالفها مع منظمة دوربار ذات القاعدة الشعبية العريضة. في الحالات التي تكون فيها مجموعة الأطراف المعنية صغيرة، أدت التحالفات في أنحاء البلاد لتوظيف الحوار، في بعض الأحيان، إلى إيجاد الدعم اللازم. يمكن ملاحظة ذلك في قوانين الجنسية في المنطقة العربية، حيث مثل الحلفاء الرئيسيون في الحكومات، والبرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني في البلدان الأخرى المتضررة مفتاحا للنجاح في بعض البلدان.

تلجأ العديد من المبادرات التطوعية إلى الإعلام لزيادة الوعي، ولزيادة اهتمام صانعي السياسات بقضايا معينة وحشد الرأي العام. قامت منظمة الناريبوكو

بحملات إعلامية؛ لتسليط الضوء على العنف المنزلي. مكن الجيل الجديد من التكنولوجيا المتطوعين؛ من تطوير أدوات لتوفير معلومات من القاعدة الشعبية في وقتها الحقيقي. يتكامل هذا مع وسائل الإعلام من خلال توفير الأخبار والآراء على المواقع الإلكترونية الخاصة والمدونات، ومن خلال تقليل اعتماد الأفراد على الإعلام التقليدي، ومن خلال الضغط على المواقع الإخبارية التقليدية في بعض الحالات لنقل ما يحدث في الواقع.

من العوامل الرئيسة في نجاح المبادرات التطوعية على المستوى الوطني، وجود استجابة من الحكومة. تولد الحركات ذاتها، أحيانا، الضغط السياسي الكافي لجعل الحكومة أكثر استجابة؛ وفي أحيانٍ أخرى، تمكن الحكومة المبادرات التطوعية وتوفر لها التسهيلات. بالتالي، سعت معظم المبادرات التطوعية الناجحة التي انطلقت من القاعدة إلى القمة إلى المشاركة بالتعاون مع الحكومات في بعض المجالات رغم أن هذه المبادرات قد تضع الحكومات موضع المساءلة والاستجواب في مجالات أخرى.

استجابة الحكومة من العوامل الرئيسية في نجاح المبادرات التطوعية على المستوى الوطني

إن استجابة الحكومة أو الفئة الحاكمة أو النخبة، بدرجة ما، أمر مهم لإنشاء بيئة تسمح بالمشاركة على نطاق واسع وتسمح بمساحة للاستماع إلى أصوات متعددة، وبخاصة أصوات أولئك الأكثر تضررا، مما يتيح سماعها ومساعدتها في تحقيق سلام دائم ومعالجة المشاكل الاجتماعية. رغم أن التعبير عن الرأي والمشاركة يسهمان في الحصول على الاستجابة في ظروف الاستقرار والسلام، إلا أنه يتحتم أن تسبق الاستجابة التعبير عن الرأي وعن المشاركة في بعض حالات النزاع وما بعد النزاع. كان وجود المتطوعين الرسميين وغير الرسميين، في سريلانكا، عاملا حاسما؛ في تحسين مشاركة المواطنين في عملية إعادة البناء بمجرد أن اتخذت الحكومة الخطوات الأولى، كنوع من الاستجابة، نحو المصالحة. في أعقاب نهاية الحرب الأهلية بين القوات الحكومية ومنظمة تحرير تاميل إيلام في 2009، دعمت حكومة سريلانكا في 2011 تقرير وتوصيات "لجنة الدروس المستفادة والمصالحة"، مما سلط الضوء على عدد من الأولويات التي تشمل دورا واضحا للشراكة بين المجتمع المدني والحكومة المحلية. ثم قام المتطوعون بنقل محتوى التقرير إلى المجتمعات المحلية، وتحسين وعيها وفهمها ومشاركتها في عملية صنع السلام.

التأثير في المستوى العالمي

يركز التقرير على العمل التطوعي الذي يتناول ركائز الحوكمة في ظل وجود جهات فاعلة عالمية متباينة، تشمل جميع القطاعات العاملة في مجال الحوكمة العالمية، التي تؤثر في المجتمع بمستوياته كافة:المحلية والوطنية، والعالمية. تواجه المشاركة العالمية، من خلال العمل التطوعي، في الغالب، مجالات مغلقة؛ لأن الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة، بما في ذلك، في بعض الأحيان، الحكومات، تميل إلى إعطاء الأولوية لعلاقاتها مع الأطراف المعنية الأخرى، مثل الجهات المانحة والدول الأعضاء والمساهمين والمستثمرين، وذلك على حساب المواطنين والمجتمعات المحلية.

تمكنت حملات العمل التطوعي، ذات العلاقات العالمية، في بعض الأحيان من المطالبة بمجالات محلية ووطنية وعالمية لزيادة المساءلة. أثارت استراتيجيات ربط السياسات والاتفاقيات العالمية بأصوات المتطوعين الوطنية ومشاركتهم في قضايا المساءلة، ردود فعل إيجابية أحيانا. رغم ذلك، لا بد أن تقاوم منظمات المجتمع المدني التي لها جذور في العمل التطوعي المحلي ضغوط العولمة للاهتمام بأولئك الذين يملكون السلطة، والذين يمكن أن يضعفوا روابطها بالمكونات المحلية ويضعفوا شرعيتها مع الجهات الفاعلة المحلية في مجال الحوكمة.

يسهم بناء تحالفات داخل القطاعات والمستويات المختلفة، وبين بعضها بعضا في تحسين مساءلة الجهات الفاعلة واستجابتها على المستوى العالمي. يقوم المتطوعون، سواء من قطاع الأعمال أم الحكومة أم المجتمع المدني، ببناء تحالفات وتبادل الخبرات وتمكين المواطنين من المشاركة مع العديد من الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة، بفعالية أكثر، على جميع المستويات. لا توجد مجموعة أو منظمة منفردة يمكنها تحقيق حجم التعبئة اللازم لإحداث التغيير في السياسة على المستوى العالمي أوتغيير حالة الخطاب العالمي. أدى بناء التحالفات المتشابكة دورا فعالا في

نجاح مبادرات مثل مبادرة يوبيل 2000 أو حملة الحد من الأسلحة، التي اعتمدت على التنوع الموجود في الدول المختلفة والجهات الفاعلة والأطراف المعنية. أثر المزارعون ومنتجو المنتجات الزراعية في غرب أفريقيا في السياسة الإقليمية بحكم قوتهم كشبكة من المنظمات وليس كأفراد. سعت الأمم المتحدة، في سبيل القيام بمشاورات أجندة ما بعد 2015، إلى الدخول في شراكات مع المجتمع المدني والمنظمات التطوعية، من أجل توسيع قدرتها على الوصول إلى القاعدة الشعبية. اعتمدت كل من حركة "احتلوا وول ستريت" و"مسيرة الناس من أجل المناخ" على تحالفات عديدة لبناء الزخم والتواصل لتوليد الحوار العالمي ولاسماع الصوت في شتى أنحاء العالم. رغم أن أيا من هاتين الحركتين لم يؤد إلى تغييرات ملموسة في السياسة، إلا أن قدرة الأفراد والمجموعات عبر الدول تعتبر أمرا يؤدي إلى التفاعل مباشرة؛ لإيجاد حوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك خارج المحافل الحكومية الدولية التقليدية والحفاظ عليها، ويؤدي إلى إمكانات هائلة لتغيير طريقة تفاعل الأمم والناس في المحافل العالمية. هذه ظاهرة جديدة.

تعتبر التكنولوجيا أداة قوية للمشاركة المدنية التي تحتاج إلى تطوير على المستوى العالمي بطريقة تسمح بتحقيق إمكانياتها الشاملة. تعزز التكنولوجيا من تسارع فرص المشاركة التطوعية، واتساعها وتنوعها، سواء كانت من خلال شبكة الإنترنت أم شخصيا في إطار التعامل مع القضايا المحلية، والوطنية، والعالمية. هناك حاجة لتناول الاختلاف الكبير في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي يؤثر في النساء في شتى أنحاء العالم، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية الريفية والمهمّشة والفقيرة. لا تزال القدرة على الوصول إلى الإنترنت محدودة في العديد من البلدان، وعدد النساء اللواتي تتوفر لديهن إمكانية الوصول للإنترنت أقل من عدد الرجال الذين تتوفر لهم الإمكانية نفسها. في عام 2013، استطاع 17% فقط من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الوصول إلى الإنترنت، مقارنة بـ 84% من سكان أمريكا الشمالية. عالميا، 38% لديهم إمكانية الوصول للإنترنت. يأتي هذا، رغم الزيادة في نسبة انتشار الإنترنت بين عامي 2000 و2013، بطريقة مذهلة في العالم النامي، بنسبة تفوق 4,662٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و4,210٪ في العالم العربي وأكثر من 3,404٪ في جنوب آسيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلبية الحوار العالمي عبر شبكة الإنترنت يتم باللغة الإنجليزية، رغم أن بعض المواقع الإلكترونية، مثل موقع منظمة التغيير، تتيح التواصل بلغات مختلفة. يحد هذا من عدد الأفراد الذين يستطيعون المشاركة، ومن الذين يمكن أن تسمع أصواتهم.

يعزز المتطوعون، الذين يستخدمون استراتيجيات متباينة تتفاعل مع القاعدة الشعبية العريضة من المواطنين وصناعة السياسات على المستوى الوطني والمنتديات العالمية، تعددية الآراء بطريقة فعالة ويساعدون على زيادة المشاركة في الحوار العالمي؛ فهم يرفعون أصواتهم بالدعوة إلى المساءلة والاستجابة من الجهات الفاعلة العالمية في مجال الحوكمة.

الخلاصة

تظهر خمسة مواضيع رئيسية متعلقة بالسياسات اعتمادا على الأدلة المستمدة من العمل التطوعي على مختلف المستويات، في أماكن مختلفة، باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات في سياقات عالمية متنوعة جدا.

يسهم التطوع، في العمل مع كثير من الجهات الفاعلة وعلى جميع المستويات، في تحسين التعبير عن الرأي والمشاركة وفي المساءلة والاستجابة

يسهم العمل التطوعي في تطبيق نموذج تنمية يتمحور حول الأفراد على الرغم من أنه لا يمثل الوسيلة الوحيدة لذلك. يوفر العمل التطوعي البوابة الحقيقية لإشراك المزيد من الأصوات، ودعم مبادرات المجتمع المدني، وتكملة جهود الحكومة في توسيع المشاركة، وتقوية المساءلة ووضع استجابات مؤسساتية على جميع المستويات لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. يساعد العمل التطوعي في تحقيق ذلك بطرق متعددة، وبشكل خاص من خلال تعبئة المتطوعين المحليين وانخراطهم داخل المجتمعات المحلية، وإلتزامهم على المدى الطويل بمجابهة مشكلات الحوكمة التي تؤثر في حياتهم اليومية مثل المشاركة في مجالس الإدارة وفي اللجان وغيرها من آليات الحوكمة. المتطوعون هم المنفذون الرئيسيون للعديد من برامج الخط الأمامي، رغم أنه نادرا ما يُشار إليهم أو تسميتهم كمتطوعين أو اشتمالهم في تحليل النجاح والفشل أو اعتبارهم من

يسهم العمل التطوعي في تطبيق نموذج تنمية يتمحور حول الأشخاص بالرغم من أنه لا يمثل الوسيلة الوحيدة لذلك

الجهات ذات الإسهامات الحاسمة. تتطلب الحوكمة التشاركية تحولا في كيفية الاعتراف بجهد المتطوعين وفتح المجال لمشاركة المزيد من المتطوعين. تحتاج الحوكمة التشاركية أيضا إلى استماع الجهات الفاعلة الأخرى في الحوكمة لأصوات هؤلاء المتطوعين، الذين يتوقع منهم المساعدة في تنفيذ العمل، ولكنهم نادرا ما يشاركون في تصميم العمل، أو تخطيطه أو في تقييمه.

ضرورة تحقيق التكافؤ في العمل التطوعي

يعتبر المتطوعون مجموعة شديدة التباين من ناحية الموقع، والبنى الهيكلية التطوعية، والعمر، والتعليم، والجنس والقدرات. يبين التقرير أن التطوع في حد ذاته لا يتم في ظروف متكافئة، وأنه يتميز بديناميكياته الخاصة من القوة والتسلسل الهرمي. تتباين مجالات المتطوعين باختلاف النوع الإجتماعي، ولدى مجموعات المتطوعين المختلفة فرص مختلفة من التمويل والدعم والنفوذ. يواجه المتطوعون عقبات مختلفة وتتاح لهم فرص مختلفة بالإضافة إلى تفاوت الوصول إلى المجالات الرئيسية.

بالرغم أن النساء يمثلن الأغلبية في العديد من المجتمعات والجماعات المحلية؛ ويعملن كمتطوعات ويقمن بأدوار الرعاية والدعم ويرفعن أصواتهن ويشاركن في المجالات المطالب بها والتي يُدعين إليها، إلا أن معظمهن يقمن بذلك بقليل من التمويل أو الدعم. كثيرا ما تدعم النساء عمليات لا تستطيع الحكومات تمويلها. تجد النسا أصواتهن غير مسموعة في كثير من الحالات في المجالات التي تُوجه فيها الدعوة إليهن للمشاركة لزيادة مشاركتهن. تجد النساء الفقيرات عادة صعوبة في الوصول إلى فرص العمل التطوعي الرسمي لأسباب تتعلق، مثلاً، بالقدرة على التنقل أو الأمية أو الافتقار للخبرة في المجالات العامة أو المال اللازم للمواصلات. هناك فجوة حادة بين الجنسين في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، التي تعتبر أمرا رئيسيا للمشاركة على المستوى العالمي. عادة ما يتم إقصاء الأشخاص الأكثر فقرا، لا سيما النساء، من الوصول إلى أشكال التطوع الرسمية على المستويات الوطنية والعالمية، مما يعني أن أصواتهم، في الغالب، لا تزال غير مسموعة في المنتديات الوطنية أو العالمية.

إيجاد بيئة مواتية شرط لا غنى عنه للعمل التطوعي للمساهمة بشكل كامل في تحقيق أجندة التنمية المستدامة في المستقبل

يحتاج العمل التطوعي إلى بيئة مواتية لزيادة إسهامه إلى أقصى حد ممكن من أجل الصالح العام. يؤثر السياق الاجتماعي والقانوني والسياسي العام إلى حد بعيد في ما يمكن أو ما لا يمكن للمتطوعين الإسهام به لتحسين الحوكمة. تعتبر المساومات السياسية بين الدول والمواطنين، وفي الدستور القائم والإطار القانوني وفي النسيج الاجتماعي في مختلف البلدان، والتفاعل بين الحوكمة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وتباين الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة باختلاف مستوياتها - عوامل تؤثر في من يستطيع ومن لا يستطيع دخول مجالات مختلفة، ومن تسمع أصواتهم ومن يؤثرون على صناعة القرار.

يشارك المزيد من الأفراد في صنع القرار، حين تقوم الحكومات بتوفير بيئة تسمح بالمشاركة المدنية، وبخاصة مشاركة المتطوعين، أوحين تستجيب الحكومة لمبادرات المجتمع المحلي، التي يقودها المتطوعون. يكون العمل التطوعي أكثر فعالية في تعزيز المشاركة المدنية عندما يتم تمكين الإطار القانوني المؤسساتي بشكل أكبر. يشمل هذا حرية التعبير، وتشكيل التجمعات، ووجود مجالات شاملة كافية للمشاركة.

التعاون والتحالفات والشراكات مع الأطراف المعنية المتعددة أمور ضرورية لنجاح العمل التطوعي

أدى التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني إلى اعتماد ناجح لقوانين وبنى هيكلية مختلفة. يؤدي التفاعل الوثيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني إلى إنشاء قنوات لانخراط المتطوعين لتحسين قدرات الحكومات على تنفيذ السياسات.

سعى المجتمع المدني أيضا إلى بناء تحالفات مع الحكومة والقطاع الخاص وغيرهما من الجهات الفاعلة، وإشراك المتطوعين في العمل لخدمة قضية مشتركة. عندما تستفيد المجتمعات المحلية بفهم الطبيعة المتغيرة لقواعد المشاركة ومعرفتها، وبخاصة من خلال العمل الجماعي على المستوى المحلي في المجالات المطالب بها بصفة غير رسمية، فإن هذه المجتمعات تتمكن من فهم قيمة التحالفات والشراكات، كاستراتيجية لمواجهة قضايا التنمية المتعلقة بالحوكمة، التي تتخطى الحدود المحلية والوطنية والعالمية. عند

استغلال المتطوعين لأوقاتهم ومعارفهم وخبراتهم للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستوى العالمي، فإنهم يكملون الجهود الحكومية، وجهود المجتمع المدني الأوسع نطاقا ويتحدونها، ويستجيبون لها. على المستوى العالمي، تتعاون مجموعات المتطوعين ذات أجندة الأعمال المتشابهة، وتتخطى الحدود الجغرافية، وتعبر عن وجهة نظرها وتشارك في المحافل العالمية. هناك العديد من الفرص لتعزيز اتفاقيات عالمية داعمة، وسياسات، ومعاهدات ومعايير خاصة بالعمل التطوعي. تضيف هذه بدورها الشرعية والمعرفة والموارد للجهود المحلية والوطنية.

ضرورة تعميق المعرفة من خلال البحث

يبدأ هذا التقرير حوارا بشأن ما يضيفه المتطوعون لدعم عمليات الحوكمة التشاركية والخاضعة للمساءلة والمستجيبة على مستويات مختلفة وفي مجالات مختلفة. لكن تظل التحديات المتعلقة بجمع البيانات تحديات حقيقية، ولابد من مواجهتها إذا أريد الاستفادة من إمكانيات العمل التطوعي كمورد على مدى السنوات القادمة. أحد التحديات هو، تعريف النطاق الضخم لأشكال التطوع ووصفه، ومدى تنوعه في شتى أنحاء العالم. التحدي الثاني هو، معرفة حجم الأنواع المختلفة للتطوع ومجالها ونطاقها من خلال طرق منهجية كمية. التحدي الثالث هو، إدراك الفوارق الطفيفة وأوجه التمايز والإسهامات المتشابكة من خلال المزيد من دراسات الحالة النوعية في ظل سياقات متنوعة. هناك حاجة لمزيد من الدراسة والنقاش لهذه التحديات الثلاث. هناك أيضا حاجة للالتزام الجاد بجمع البيانات بشكل أفضل، بما في ذلك البيانات النوعية ذات الطابع الثقافي التي تتعلق بكيفية تعريف التطوع وممارسته في بلدان مختلفة.

تظل التحديات المتعلقة بجمع البيانات تحديات حقيقية، ولابد من مواجهتها إذا أريد الاستفادة من إمكانيات العمل التطوعي كمورد بشكل كامل

إن قياس إسهام المتطوعين في التنمية أمر هام. كذلك الحال بالنسبة لتمكين المتطوعين من حيث رصد التنمية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية وكتابة التقارير بشأنها. تحقيقا لهذه الغاية، تتيح التكنولوجيا المقترنة باستعداد الأفراد وتصميمهم على المشاركة في التنمية، ووضع الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة موضع المساءلة وضمان الاستجابة، فرصة أخرى لإشراك المواطنين كمتطوعين في رصد أجندة التنمية وكتابة التقارير بشأن ذلك. شارك الملايين من الأفراد في استبيان "عالمي" وقام المتطوعون بتيسير مشاركة المجتمعات المحلية لضمان أقصى قدر ممكن من المشاركة. ينبغي اغتنام توفر المزيد من فرص الوصول لتكنولوجيا الإنترنت والهواتف المحمولة لضمان كون الحوكمة تشاركية وخاضعة للمساءلة ومستجيبة على جميع المستويات.

مقدمة

يقوم تقرير حالة التطوع في العالم 2015، تحويل الحوكمة، على التحليل الشامل للعمل التطوعي الوارد في التقرير الأول في عام 2011. يركز التقرير على العمل التطوعي بوصفه حافزا لإشراك المجتمع المدني الذي يعمل على تحسين الحوكمة المحلية والوطنية والعالمية (المربع 1). يستكشف التقرير العمل التطوعي فيما يتعلق بثلاث ركائز أساسية للحوكمة الرشيدة - الصوت والمشاركة، والمساءلة والاستجابة. يؤكد البحث التي تم القيام فيه في إطار إعداد هذا التقرير أن مساهمة العمل التطوعي وثيقة الصلة بالحوكمة الرشيدة في هذه المجالات الثلاثة. بالمثل، يبين التقرير الكيفية التي يعزز فيها المتطوعون المشاركة المحلية والوطنية والعالمية باستخدام استراتيجيات مختلفة واشتمال مجموعة واسعة من الأشخاص.

ينخرط المواطنون أو من يمثلهم، **بالصوت والمشاركة**، ويؤثرون في عمليات السياسة العامة لتحقيق الغايات والأهداف المدنية. الصوت هو القدرة على التعبير عن المصالح والاهتمامات، والتعبير عن وجهات النظر والأولويات والمطالبة بالحقوق والاستحقاقات. تتم ممارسة التعبير عن الصوت من خلال المشاركة في الانتخابات، والمشاورات، وصنع القرارات وتنفيذها. كما يمكن أن يكون ذلك من خلال تحمل مواطن المسؤولية بالضغط أو الاحتجاجات أو الشكاوى.

بوجود **المساءلة**، يضطر أولئك الذين يمتلكون السلطة مثل الحكومات والمنظمات الدولية ومقدمي الخدمات لتحمل مسؤولية إجراءاتهم عندما يخضعهم المواطنون للمساءلة. تسري لغة القائمين بالواجبات وأصحاب الحقوق على الحكومات. تحتاج علاقات المساءلة، أيضا، مع الفاعلين الآخرين في مجال الحكومة إلى توفير الإجابات والإنفاذ.

بالاستجابة، تستمع الدولة والجهات الحاكمة الفاعلة الأخرى وتتقبل وجهات نظر المواطنين وتكون على استعداد لتعديل الإجراءات وفقا لذلك. قد لا تجد الأصوات آذانا صاغية، أوقد يكون لها تأثيرا محدودا دون وجود الحوكمة المعنية والقادرة، ترتبط الاستجابة ببناء مؤسسات وآليات وعمليات فعالة خاصة بالحوكمة.

مفهوم السلطة جزءا لا يتجزأ من الحوكمة؛ وينطوي تحسين الحوكمة على تحليل كيفية فهم السلطة وتوزيعها وممارستها. من الأهمية بمكان أن ننظر إلى التحولات في القوة المطلوبة في نموذج التنمية الفعالة والشاملة والمستدامة لتمكين هذه التغييرات.

في الوقت الذي يعمل فيه المتطوعون معا في تحالفات مع أعضاء آخرين من المجتمع المدني للتعامل مع أولئك الذين يملكون السلطة والسيطرة على حياتهم، قد يفتقد المتطوعون الموارد، والمعلومات، وإمكانية الوصول إلى صنع القرار والقدرة والسلطة للمطالبة بالتغييرات المطلوبة لتحسين الحكومة.

يعتمد هذا التقرير تعريف الأمم المتحدة للعمل التطوعي (المربع 2).

المربع 1. **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوكمة**

"[الحوكمة هي] ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. تتألف الحوكمة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويقومون باستيفاء التزاماتهم وتسوية خلافاتهم."

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997.

المربع 2. **تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل التطوعي**

يقصد بمصطلحات *التطوع والعمل التطوعي والأنشطة التطوعية* مجموعة واسعة من الأنشطة ... التي تنفذ بإرادة حرة، لفائدة عامة الناس ولا يشكل الحافز المالي الدافع الرئيسي للقيام بها."

المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة 2002 (قرار 56/38).

يطرح المتطوعون في جميع أنحاء العالم، كأفراد، في المنظمات الرسمية والمجموعات والشبكات غير الرسمية تحديات الحوكمة بطرق عديدة. ينخرط المتطوعون في شبكة معقدة من جهات الحوكمة الفاعلة بمستويات مختلفة من خلال إيصال رأيهم وإيجاد مجالات للمشاركة، وغالبا ما يطالبون بقيادة أكثر مسؤولية وأكثر استجابة. كما يمكن المتطوعون الحكومات من زيادة مدى وصولها وفعاليتها، وبناء الشرعية والثقة. ينخرط المتطوعون، في سياقات مختلفة وبطرق شتى، في مجموعة من العلاقات والتحالفات للوصول إلى أولئك الذين يملكون السلطة للحكم وتشكيل حياتهم وفرصهم. لدى المتطوعين أيضا العديد من الطرق لتحديد احتياجاتهم، وتوضيحها والمطالبة بحقوقهم؛ لتحسين أوضاعهم وحماية سبل عيشهم ورفاههم.

وظفت بعض الحكومات العمل التطوعي؛ لتعزيز سماع الأصوات والمشاركة بفتح مجالات كانت، في السابق، محدودة أو مغلقة، ولتحسين استجابتها ومساءلتها. انخرطت الحكومات مع قوة العمل التطوعي؛ لإفادة السياسات والقوانين، من أجل تحسين أداء الدولة، والعمليات الانتخابية، والوصول إلى الفئات، التي لا تتمكن آليات المشاركة الرسمية وغير الرسمية من الوصول إليها بسهولة. لقد عززت بعض الحكومات البنية التحتية للعمل التطوعي، من خلال قوانين وسياسات وتمويل أفضل؛ لتمكين تطوع أكبر وأكثر استهدافا. في حين مكنت حكومات أخرى مشاركة أكبر للمواطنين، من خلال وضع سياسات وخطط؛ لتعزيز مشاركة الفئات المستبعدة.

يعرض تقرير حالة التطوع في العالم 2015 تحليلا للعلاقة بين العمل التطوعي والحوكمة وبعض قضايا الحوكمة الأساسية التي يمكن تعديلها لتوافق الإجراءات التطوعية محليا ووطنيا وعالميا. ينظر التقرير للعمل التطوعي كآلية لإشراك الأشخاص من أجل تحسين الحوكمة. يسلط التقرير الضوء على قوة المتطوعين في التأثير في الحوكمة، مقابل البنى الهيكلية الحكومية التقليدية والمحلية، والوكالات المتعددة الأطراف وقطاع الشركات الدولية، كمواطنين محليين فاعلين على مستوى الوطن، وكمواطنين عالميين عند التركيز على بعض القضايا الأكثر تحديا في العالم.

يستكشف التقرير الفرص والتحديات القائمة والجديدة التي تواجه العمل التطوعي المتمثلة في تلبية الطلب المتزايد على تحسين الحوكمة واشتمال أصوات الأشخاص في أجندة التنمية في مرحلة ما بعد 2015 (الفصل 1). يبحث التقرير ما يستطيع العمل التطوعي تقديمه، في إطار تعزيز هذه الأجندة وتنفيذها ورصدها، ويسلط الضوء على مخاطر تقليص المشاركة المدنية.

إن الجزء الأكبر من الأدلة التي تم جمعها لكتابة هذا التقرير عبارة عن بيانات نوعية، قائمة على حالة مادية تفصيلية تم فحصها للتأكد من قوتها. تركز الحالات على المستوى المحلي، بشكل خاص، على كيفية تنظيم الأشخاص في مجتمعاتهم، ومع الحكومات المحلية؛ لإيجاد سبل لإيصال أصواتهم ومشاركاتهم، وغالبا ما يدعون إلى مزيد من الشفافية، والمساءلة من الجهات الفاعلة المشاركة في الحوكمة (الفصل 2).

تركز الحالات على المستوى الوطني، بشكل خاص، على العلاقات بين المواطنين والدول، مع الاعتراف بأن هناك جهات فاعلة أخرى في مجال الحوكمة ذات أهمية في هذا المستوى، وتشمل الهيئات الدينية، والبنية الهيكلية التقليدية، والجهات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات (الفصل 3).

تظهر الحالات على المستوى العالمي، حيث تعتبر حوكمة الفاعلين خارج الدولة قضية رئيسية، الكيفية التي يغير بها العمل التطوعي، ويضع استراتيجيات جديدة في محاولة للتصدي لأشكال جديدة من الملكية والسيطرة، وإدارة المنافع العامة العالمية، في ظل عالم يتطور بسرعة، يستخدم وسائل الاعلام الاجتماعية. مرة أخرى، تكون أنشطة المتطوعين غير الرسمية في الطليعة، رغم أن المتطوعين، غالبا ما، يعملون في تحالفات مع المنظمات التطوعية الرسمية، أو مع غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية (الفصل 4).

بناء على عمل تقرير حالة التطوع في العالم 2011، أضافت البحوث في إطار إعداد هذا التقرير بيانات وأفكار جديدة، رغم مواجهة العديد من التحديات المشابهة في 2011. تشمل هذه التحديات عدم وجود بيانات متاحة قابلة للمقارنة، وبخاصة البيانات الكمية، ومشاكل تحديد حدود للمفاهيم المختلفة للتطوع، وحقيقة تسمية هذا المصطلح بشكل مختلف، وتعريفه تبعا للسياق الجغرافي والثقافي؛ والعمل المحدود الذي تم القيام به، حتى الآن، حول دليل مصداقية العمل التطوعي وشرعيته وتأثيره، نظرا لعدم وجود بيانات كمية.

إن العمل المتوفر عن العمل التطوعي والحوكمة أقل تطورا من العمل المتوفر عن أدوار العمل التطوعي في مجال تقديم الخدمات وتوسيع التوعية، والوصول والحصول على هذه الخدمات. هناك دراسات استقصائية وطنية ودراسات استقصائية حول استخدام الوقت في بعض البلدان، ولكن المصطلحات والفئات والتعريفات المستخدمة للقياس متباينة بشكل كبير، ولا تسمح حتى الان بالمقارنة أو التجميع. من الصعب الوصول إلى الأدلة في بعض الظروف بسبب اللغة، وعدم استخدام المواقع الإلكترونية لتبادل الخبرات التطوعية، وعدم وجود تقييم لأثر العمل التطوعي فيما يتعلق بتعزيز الاصوات والمشاركة، والمساءلة واستجابة الحكومات، ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الأدلة غير متجانسة وذات نوعية متغيرة. من أجل التعامل مع هذه التحديات، تم بذل جهود كبيرة للعمل وفق منهجية واضحة حول الأدلة التي تم جمعها، وما تم استخدامه لإثراء المعرفة الأساسية وتحقيقها، والحالات التي ينبغي اختيارها لاشتمالها في التقرير. من الأمور التي ظهرت باستمرار أثناء كتابة التقرير كون الأدلة النوعية أقل تلخيصا من الأدلة الكمية، والشي نفسه ينطبق على إشكالية التوفيق بين تقديم أدلة كافية بشكل واضح والحفاظ على التقرير مختصرا.

تم الحرص على ضمان، إلى أقصى حد ممكن، أن توضح دراسات الحالة الأمور التي ظهرت بعدة طرق، من خلال مراجعة الأدبيات، والقراءة بتمعن فيما يتعلق بأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية من الباحثين المكلفين، وإمعان النظر في الحالات العالمية لعرض الاتجاهات الرئيسة التي تؤثر في العمل التطوعي، والحوكمة في جميع القارات. خضعت جميع الحالات لمجموعة من المعايير (الملحق). تميل كفة ميزان دراسة الحالة لصالح بلدان الجنوب العالمي. تدفع قواعد البيانات غير المجمعة، والوقت المحدود والموارد القليلة جدا إلى ضرورة اختيار: معرفة معلومات أكثر وتوثيقها عن العمل التطوعي في الشمال، وبخاصة العمل التطوعي الدولي والرسمي، لذلك حاول هذا التقرير إعادة التوازن. هناك خسائر في تحليل بعض المناطق ولكن هناك مكاسب في مناطق أخرى، غالبا ما يتم التغاضي عنها في الأدبيات.

تم عرض "أصوات المتطوعين"، التي بحكم التعريف ليست مراجعة مهنية أو مدعومة بالضرورة من مصادر أخرى، رغم أن النية كانت تتجه، دائما، إلى تثليث البيانات في الحالات، وضمان موثوقيتها. إن تجارب المتطوعين أساسية للكتابة عن كيفية معالجة العمل التطوعي لقضايا الحوكمة. إنهم الأشخاص الذين يمكنهم أن يفسروا نهجهم، والحواجز التي يواجهونها، والاستراتيجيات التي استخدموها، والتغييرات التي شهدوها أو يتوقعون مشاهدتها.

يفتح هذا التقرير آفاقا جديدة، وهو عبارة عن بداية. يبرز التقرير العديد من التوصيات حول ما هو مطلوب فعله؛ لتعميق هذا التحليل وهذه المعرفة وتطويرهما،

وبخاصة ضرورة الخروج بتعاريف وتحليل أفضل، ودمج العمل التطوعي مع أشكال أخرى من النشاط والمشاركة المدنية، مثل النشاط الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع المدني على نطاق أوسع. إن الحاجة إلى تعريفات وقياس نوعي وبيانات أفضل (بما في ذلك التجارب التطوعية) واضحة، ويجب أن يرافقها جمع وقياس أفضل للبيانات الوطنية والدولية.

يبدأ التقرير الثاني من حالة التطوع في العالم، بناء على تقرير عام 2011، نقاشا جديدا عن العمل التطوعي والحوكمة، وهو النقاش الذي ينبغي أن لا يتوقف بعد نشر التقرير. كجزء من برنامج البحوث العالمية للعمل التطوعي، ينبغي القيام بمزيد من النقاش الذي يعمق فهم دور العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي وقيمته - بما في ذلك أشكاله الأكثر عفوية، وتخصيصا؛ بهدف تطوير مجموعة من المعرفة والأدلة (المربع 3). هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد مكان وجود الأشكال المختلفة للعمل التطوعي، وأفضل ما يمكن عمله في مجالات معينة ومستويات معينة، وما يساعد العمل التطوعي في تحقيق كامل إمكانياته من أجل المشاركة المدنية فيما يتعلق بالحوكمة. يطرح التقرير أسئلة جديدة تتطلب جمع بيانات عالمية لفهم العلاقات بين الجهات الفاعلة المدنية والجهات الفاعلة في مجال الحوكمة في سياقات متنوعة بشكل كبير، وتتصف في كثير من الأحيان بالصعوبة والتحدي.

المربع 3. **العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي**

يتصف العمل التطوعي بالعالمية، وتعدد الأوجه، ويمكن تنظيمه وإدارته رسميا ضمن المنظمات الهيكلية، وخاصة منظمات المجتمع المدني، والحكومات والقطاع الخاص. يمكن القيام بالعمل التطوعي بشكل غير رسمي، فهنالك الملايين من المتطوعين الذين يعملون داخل بنى هيكلية ومجموعات غير رسمية، خارج المؤسسات المعترف بها رسميا. وغالبا ما يمارس العمل التطوعي في المجتمعات التي يعيش فيها الأشخاص ويعملون، وقد يكون العمل التطوعي التزاما مدى الحياة.

يتم تنظيم العمل التطوعي الرسمي من خلال المنظمات الرسمية، وعادة ما يتطلب من المتطوعين العمل وفق أجندة تنظيمية، حيث يتم تحديد أحكام العمل التطوعي وشروطه في سياسات البنى الهيكلية للتطوع، ويتم قياس العمل التطوعي وإسهاماته في الأهداف المحددة للمنظمة باستخدام مؤشرات تنظيمية.

إن نطاق التطوع الرسمي واسع، ويتضمن تطوع الموظفين في القطاع الخاص، والتطوع في منظمات المجتمع المدني فضلا عن المشاركة في برامج التطوع الحكومية. هذا هو التطوع الأكثر وصفا وتحليلا في الأدب، خصوصا التطوع الرسمي الدولي من أجل تحقيق التنمية، والذي تم تطويره بشكل كبير بوجود أنظمة وإجراءات قوية لضمان قدرة المتطوعين وسلامتهم وتأثيرهم بغض النظر عن المكان الذي يوضعون فيه.

هناك أدبيات وصفية أو تحليلية أو ذات علاقة بمدى التطوع الرسمي ونطاقه وطبيعته - وخاصة فيما يتعلق بقضايا الحوكمة. يتراوح المتطوعون غير الرسميون من أولئك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة إلى المثقفين الذين يعملون دون حماية قانونية وغالبا بتوفر الحد الأدنى من التدريب؛ وغالبا ما يتعلمون عن وظيفة معينة. تشير الأدلة إلى أن أولئك الذين يبدأون العمل التطوعي بشكل غير رسمي، في مجتمعاتهم والمدارس والمستشفيات، يتعلمون مهارات جديدة تتعلق بالتنظيم والمشاركة ورفع مستوى الوعي، وأن هذا التعلم يساعد بعضهم على دخول مجالات جديدة وأكثر رسمية للتأثير، وتمثيل المجتمع أو النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة والدعوة لسماع أصواتهم واحترام حقوقهم. قد يكون الانضمام لمجموعة غير رسمية تعمل على قضية ملحة وواضحة أو من اجل تلبية حاجة جماعة معينة بداية رحلة للبعض تؤدي إلى الانخراط في وقت لاحق في نقاش يتعلق بالسياسة العامة، وتخطيط التنمية ومراقبة الحكومة والفاعلين الآخرين في مجال الحوكمة.

تتطوع مجموعة واسعة من الأشخاص داخل كلا الفئتين من التطوع. في الوقت الذي ينظر إليهم غالبا على أنهم "أدوات" أو وسائل لتحسين تقديم الخدمات، وملء الثغرات وتلبية الاحتياجات العاجلة غير المستوفاة، فإن العديد من المتطوعين قادر على التعبير عن احتياجاته وحقوقه، ويمكنه المشاركة في أنشطة الحوكمة كأشخاص لهم وجهات نظرهم الخاصة.

بوكولا أيانوا، متطوعة لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تعد لحملة تنظيف في مونروفيا، ليبيريا في اليوم الدولي للمتطوعين.
© اريك أوبوكو، 2012

1

العمل التطوعي والحوكمة: الأساس المنطقي والسياق والإطار التحليلي

إن أجندة ما بعد 2015 طموحة للغاية وتحتاج استخدام كل الوسائل المتاحة لتعبئتها، وعلاقات جديدة لتحقيقها، وطرق جديدة للتفكير والعمل على تطويرها. شددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، مؤخرا على تغيير طريقة العمل السابقة والحاجة إلى تفكير وعمل جديدين. ينبغي على المؤسسات الدولية والحكومات والقطاع الخاص، والأفراد والمجتمعات التعامل بطريقة مختلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والطموح العالمي في "عدم استثناء أحد". هناك حاجة لاتباع نهج معدل للسلام والتنمية، وهو النهج الذي يركز على المشاركة، والمشاركة المدنية والمساءلة القوية، وسيتطلب المشروع حوكمة رشيدة تشرك الأشخاص في التخطيط والرصد، ونهجا يضمن حوكمة مستجيبة.[1]

من المتفق عليه على نطاق واسع جعل هذا النهج في قلب الالتزامات الجديدة للتنمية، وسيتطلب نهجا تفاعليا ومتعدد الأبعاد في التعامل مع التنمية، بما في ذلك تيسير تحليل الفقراء أنفسهم حتى يتمكنوا من الانخراط بشكل فعلي. "لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا رئيسيا [في الخطاب السياسي في العديد من البلدان النامية]، مما يدل على أن تحقيق [الأهداف الإنمائية للألفية] يرتبط أساسا بتحقيق مساحة سياسية أكبر وصوت أعلى للمتضررين من الفقر والإقصاء."[2]

الأساس المنطقي: لماذا التطوع والحوكمة؟ لماذا الآن؟

تثار العديد من الأسئلة الجريئة حول التنمية وممارسة الحوكمة في محافل التنمية المختلفة. يتأمل العالم، مع نهاية الأهداف الإنمائية للألفية، النجاحات والإخفاقات وهو على أعتاب إضافة اللمسات الأخيرة على إطار عمل التنمية العالمية الجديد - الأهداف الإنمائية المستدامة. في الوقت الذي تم فيه تحقيق نجاحات كثيرة، فقد تم الاعتراف الآن، علنا، بالأخطاء الموجودة في الأهداف الإنمائية للألفية التي تشمل: تحديات الحوكمة الرشيدة والمساءلة، وعدم وجود مشاركة أوسع للأفراد في عملية التنمية.

تحتاج أجندة ما بعد 2015 كل الوسائل المتاحة للحشد، وتشكيل علاقات جديدة وايجاد وتطوير طرق جديدة للتفكير

اعتبرت اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ لجنة المساعدة الإنمائية بشأن فعالية المعونة في بوسان عام 2011 الحوكمة كتحد عالمي.[3] اجتمع الوزراء من مختلف أنحاء العالم، ممثلو الحكومة، والبرلمانيون، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لتطوير عملية تحسين المساعدات - وهي العملية التي بدأت في روما في عام 2003، وقد تم وضعها في باريس في 2005، وتم تفصيلها لاحقا في أكرا في 2008. أدركت هذه الاجتماعات أن مساعدة التنمية تتجاوز التمويل. وضع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الملكية القطرية في صميم أجندة التنمية، في حين تمت مناقشة المساءلة المتبادلة في أكرا.[4]

بحث اجتماع بوسان ما هو أبعد من ذلك، وكان الملتقى الأول الذي شمل ممثلين عن المجتمع المدني، المشاركة الكاملة، والمتساوية في المفاوضات.[5] لم يعد فهم مفهوم تمويل التنمية حصرا على الحكومات والقطاع الخاص، ولكنه أمر مهم للمجتمع المدني؛ وبالتالي هناك حاجة إلى الانخراط في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية. عزز النقاش أهمية الملكية القطرية، وحاجة الحكومات إلى توفير بيئة مواتية لمشاركة المجتمع المدني. أقر المنتدى اعتماد التنمية المستدامة على مشاركة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

تثبت الالتزامات في بوسان، من أجل تعزيز المشاركة المدنية، تحدي ترجمة هذه الإلتزامات إلى عمل. درس تقرير رصد حديث حول المؤشرات الرئيسية عواملا مواتية للمشاركة القوية للمجتمع المدني في الحوكمة، ووجد التقرير العديد من السلبيات. أكدت هذه الدراسة لكل من كولومبيا وملاوي ورواندا وزيمبابوي: "وضعت حكومات العالم التزامات رفيعة المستوى، على سبيل المثال، في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في بوسان، الضرورية لبيئة قائمة على الحقوق والتشاركية لازدهار المجتمع المدني. في كثير من الحالات، رغم ذلك، لا يتم تحويل التزامات هذه الحكومات إلى واقع ملموس على مستوى المجتمع المحلي". [6] في حين كانت نتائج تقرير الرصد مختلطة، فقد تم تحديد ثغرات خطيرة في التعامل مع حق المواطنين في المشاركة في التنمية دون خوف من الانتقام، وفي حرية تكوين الجمعيات، والتجمع والمعلومات وحرية التعبير.

يستمر التركيز على أهمية هذه القضايا في المحافل الأخرى رفيعة المستوى: "إن المجتمع المدني المخول عنصر هام في أي نظام ديمقراطي، ويمثل موردا مهما في حد ذاته. يمثل المجتمع المدني التعددية ويعززها، ويساهم في تحقيق السياسات العامة، وتحقيق التنمية العادلة والمستدامة والنمو الشامل بشكل أكثر فعالية."[7]

يؤكد الإجماع المتنامي على وجوب وضع أهداف التنمية المستدامة الجديدة، القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، "قضايا الناس" هذه في الصدارة: "ينبغي على إطار العمل الجديد التواصل مع الناس. هذا هو السبب الذي دفع الأمم المتحدة على مدى العامين الماضيين، إلى قيادة الأمم المتحدة في نقاش عالمي غير مسبوق حول العالم الذي نريد .... يريد الناس أن يكونوا جزءا من تحقيق هذه الأجندة الجديدة وإلزام الحكومات بوعودها." [8]

ظهرت مشاكل الحوكمة باعتبارها تحديا حقيقيا في التنمية المستدامة في مشاورات واسعة النطاق للأمم المتحدة ابتداء من المشاورات العالمية مع المجتمع

المدني وصولا إلى مناقشات الفريق العامل المفتوح للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة. جاءت مكانة الحوكمة النزيهة والفاعلة عالية بين سبعة ملايين شخص شاركوا في التغذية الراجعة العامة التي تم الحصول عليها نتيجة استبيان "عالمي" حول أولويات الأجندة الجديدة.[9] جاءت الحوكمة في المرتبة الرابعة كأولوية عالمية: اختار حوالي 50% من المقترعين الحوكمة النزيهة وسريعة الاستجابة كأولوية للتنمية في المستقبل، بعد التعليم، والرعاية الصحية وفرص العمل.[10] وردت هذه النتائج في استطلاعات أخرى: يسلط تقرير التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين في تقرير دولة المجتمع المدني 2014 الحاجة لمعالجة "العجز الديمقراطي المزدوج"، وتمت الإشارة على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي أن "تراجع الثقة في المؤسسات، والافتقار إلى القيادة، وعدم المساواة المستمرة بين الجنسين وسوء ادارة البيانات من بين الاتجاهات التي يجب مراقبتها."[11]

يظهر الناس أيضا مخاوفهم بالاحتجاجات. كشفت دراسة أجريت في 2013 (تغطي 87 بلدا و90% من سكان العالم) أن من بين المظالم الرئيسية من 843 احتجاجا بين عامي 2006 و2013 العدالة الاقتصادية ومعارضة التقشف، وفشل التمثيل السياسي والنظم السياسية، والعدالة العالمية وحقوق الإنسان. أشارت الدراسة إلى أن الزيادة في عدد الاحتجاجات وتنوعها هو "نتيجة تزايد وعي الناس بأنهم لم يكونوا أولوية أثناء وضع السياسات العامة."[12]

تتطلب هذه الطرق المنهجية الجديدة أيضا إجراء تغييرات على طريقة عمل المجتمع المدني. لم يشهد عصر الأهداف الإنمائية للألفية اهتماما كافيا بأصوات المتطوعين والناشطين: "تحدثت عنهم غالبا" المنظمات الوطنية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأمم المتحدة والوكالات الأخرى في كثير من الأحيان. يؤثر هذا في قدرة المجتمع المدني في الحصول على الصوت والنفوذ، ولكنه يقلص أيضا من شرعية بعض منظمات المجتمع المدني وقوتها. يسلط العديد من المعلقين الضوء على مخاطر إيلاء مزيد من الاهتمام للمانحين، ورفع مكانة منظمات المجتمع المدني أو مؤسسات القطاع الخاص، ويظهر بأن بعض المنظمات غير الحكومية تفقد التواصل مع القاعدة الشعبية، الأمر الذي يهدد شرعيتها ويعني أيضا أنها من غير المرجح أن تحقق التحول الاجتماعي.[13]

يوفر التطوع قناة للمشاركة المدنية

يشدد تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل التطوعي على ثلاث خصائص: يتكون العمل التطوعي من الأنشطة التي تضطلع بالإرادة الحرة، ولفائدة عامة الناس وحيث لا يشكل الحصول على مكافأة مالية عاملا محفزا رئيسا. "إن مفهوم ماهية الصالح العام مثير للجدل. على سبيل المثال، عندما يشارك الأشخاص في النشاط السلمي لصالح أو ضد البحوث الحيوانية أو بناء سد، يسعى كلا الجانبين إلى ما يعتبره كل منهما نتائج مفيدة. لقد تم اشتمال ذلك في تعريفنا. لا يتم تضمين الأنشطة التي تنطوي أو تحرض على أعمال العنف التي تضر بالمجتمع والإجراءات التي لا تتوافق مع القيم المنسوبة إلى العمل التطوعي في تعريفنا".[14] إن مسألة العمل التطوعي الذي يقوض أجندة حقوق الإنسان معروفة ولا تحتاج إلى طرح، ولكنها تقع خارج تركيز هذا التقرير والتعريفات المتفق عليها حاليا للعمل التطوعي.

يفهم العمل التطوعي في هذا التقرير كنشاط يتداخل مع النشاط الاجتماعي (المربع 1.1). رغم أن من المعروف أنه، ليس كل الناشطين متطوعين، فإن العديد من الناشطين متطوعون والعديد من المتطوعين ناشطون. إن اقتصار فكرة عمل المتطوعين على دعم تقديم الخدمات أو المشاركة في الأنشطة الخيرية فقط، فكرة محدودة، وتقدم معلومة سطحية عن الفرق بين العمل التطوعي والنشاط. يصف نايدو ذلك جيدا:

يمكن أن يستحضر مصطلح التطوع، بالإضافة إلى عدم الاتفاق على مفهومه، دلالات سلبية للبعض في المجتمع المدني، ولا سيما في الأوساط الناشطة. يعتبر العمل التطوعي، في بعض الأحيان، عملا إنسانيا يخفف من المعاناة اليومية للفقراء والمهمشين، من خلال توفير الخدمات المباشرة، ولكنه يفشل في إحداث تغيير حقيقي، بدلا من اعتباره وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية. يرتبط النشاط، من ناحية أخرى، بالمناصرة، والحملات الانتخابية، والعصيان الاجتماعي، الذي يضطلع بهدف صريح من التغيير الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، الممنهج. هذا التمييز بين العمل التطوعي والنشاط، من وجهة نظري، زائف وغير مفيد، ويساهم في خلق انقسام داخل المجتمع المدني بين ما يسمى التطوع والمجتمعات الناشطة يتزايد الإدراك بأن السؤال الرئيس الذي يواجه المجتمع المدني، هو كيفية تحقيق قدر أكبر من الاحترام، والحوار بين هذين العالمين؛ بحيث يجدان طرقا جديدة للتواصل حول أهداف مشتركة تخدم

التنمية والعدالة. هذا، كما أعتقد، أمر بالغ الأهمية إذا أردن اتحقيق تقدم حقيقي للقضاء على الفقر وعدم المساواة.[15]

يمثل العمل التطوعي ... موردا هائلا لمعالجة العديد من التحديات الإنمائية في عصرنا

لا ينفي كل من مصطلح العمل التطوعي، ومصطلح النشاط الاجتماعي بعضهما بعضا. تركز العديد من الأمثلة في التقرير على العمل التطوعي الذي هو أيضا نشاط اجتماعي كشكل من أشكال المشاركة المدنية. هي أمثلة عن أشخاص ينخرطون في "مجموعة واسعة من الأنشطة ... يضطلعون بالإرادة الحرة، من أجل الصالح العام العام والحصول على مكافأة ليست هي الحافز الرئيس."

"في ضوء الظروف العالمية الشاملة على مدى السنوات القليلة الماضية، يجب على أية نظرية تغيير، تستخدم لتحقيق السلام، والتنمية، والقضاء على الفقر ولتحقيق أهداف الإدماج الاجتماعي في المستقبل، أن تضع الناس في تصور وتنفيذ كل جهد ممكن؛ لتحويل المجتمع، وبناء القدرة على التكيف، والتخفيف من حدة النزاع للتوصل إلى حلول التنمية المستقبلية. يمثل العمل التطوعي ... موردا هائلا لمعالجة العديد من التحديات الإنمائية في عصرنا، ولديه قدرة كبيرة على تعزيز ملكية وطنية ذات قاعدة عريضة، والمشاركة الشاملة والاستدامة." [16]

السياق - العمل التطوعي والحوكمة

تم بالفعل تسليط الضوء على العديد من الاتجاهات الرئيسية الخاصة بالحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في عصر الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك المخاوف التي تتعلق بسوء الحوكمة، والافتقار الواضح لمشاركة أولئك الأكثر تضررا في المناقشات ورسم السياسات العامة، وعدم المساواة في الثروة والسلطة والنوع الاجتماعي والتي تهدد العديد من الإنجازات التي تحققت خلال 15 سنة.[17] لقد إزدادت ظاهرة عدم المساواة في توزيع الثروة والسلطة في الوقت الذي تم فيه إنجاز الكثير من العمل لمعالجة الفقر وزيادة الوصول إلى الموارد الأساسية. إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية، آخذة في الاتساع. الفجوة بين البلدان آخذة في الاتساع أيضا. في عام 2013، عاش 7 من كل 10 أشخاص في بلدان ازداد فيها التفاوت الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية.[18] يملك أغنى 80 شخصا في العالم الآن 3.5

مربع 1.1. **التطوع والنشاط الاجتماعي**

بناء على تعريف الجمعية العامة للعمل التطوعي، يبين برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين أربعة أنواع للعمل التطوعي: المعونة المتبادلة/المساعدة الذاتية، والعمل الخيري وخدمة الآخرين، والمشاركة المدنية، والمناصرة والحملات الانتخابية.[20] يتعلق اثنان من هذه الأنواع مباشرة بالنشاط الاجتماعي. إن العمل من أجل مساعدة الناس من خلال تحسين الخدمات، ودعم المجتمعات المحلية، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للفقر والظلم مكملة لبعضها بعضا.[21] يتقارب كل من التطوع والعمل الاجتماعي ويتداخلان فيما يتعلق بخلق فرص المشاركة: "يبدأ النشاط الاجتماعي بالفرضية نفسها التي يبدأ عندها التطوع، يقدم الأفراد الذين يريدون إحداث تغيير في مجتمعهم وقتهم. جميع المتطوعين الذين أعرفهم هم ناشطون اجتماعيون على بعض المستويات."[22]

ينطبق هذا، أيضا، على الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والعالمي، حيث يكون لدى الناس دافعية لإحداث التغيير من خلال المشاركة، وإيصال أصواتهم، وكذلك الانخراط في الخدمة العملية. يندمج العمل التطوعي الذي ينطوي على المناصرة من أجل تغيير نظم المساءلة والحكومة التي تعزز المشاركة المدنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحوكمة، مع النشاط الاجتماعي في الهدف والاستراتيجية.

مليار دولار مما يملكه النصف الأكثر فقرا من البشر.[19] الصورة مشوشة بالنسبة للحوكمة. يتغير السياق العالمي بسرعة، ويتضمن اتجاهات متنوعة، وبعضها يبدو معاديا تماما للمشاركة والحوار والمساءلة، وغيرها يبدو داعما. تفتح بعض الحكومات مجالات جديدة لإشراك المجتمع المدني في الحياة السياسية وزيادة الوصول وتمثيل المرأة والأقليات. يقوم البعض الآخر بتقليص هذه المجالات، ومن هذه الممارسات الحد من حرية تكوين الجمعيات، والتعبير بفرض لوائح جديدة خاصة بالصحافة ووسائل الإعلام، وتسجيل منظمات المجتمع المدني ومراقبتها، والسيطرة على التمويل، والإشراف الصارم على أنشطتها ومتطوعيها.[23] وقعت معظم الحكومات وثائق حقوق الإنسان ومعاهداته واتفاقياته على المستوى العالمي، ولكن أعربت الكثير من الحكومات عن بعض التحفظات، والتحدي الخطير هو الذي تمثله المناطق التي تفتقر إلى احترام الحقوق.

تشمل اتجاهات أخرى عزم الأشخاص وبعض الحكومات على دعوة فاعلين عالميين للعمل، وللمطالبة بالحوار والتفاوض، والمشاركة في اتخاذ القرارات. هناك زيادة في عدد الأفراد في جميع أنحاء العالم الذين يراقبون سلوك الفاعلين العالميين، بما في ذلك الوكالات المتعددة الأطراف، والنظم القانونية الدولية، والمنظمات الدينية العالمية والمحركين والمؤثرين الماليين الرئيسين. رغم أن العولمة ليست جديدة، فإنها تستجمع قواها، وتغير من شخصية القرن 21، وتطرح العديد من التحديات الجديدة وتفتح إمكانات جديدة.

في الوقت الذي يتسارع فيه التغيير، فإن المؤسسات التي كان يتوقع منها إدارة التطور الإيجابي وتعزيزه لم تتغير إلى حد كبير: "وظفت المؤسسات، العاملة في الوقت الحاضر في مجال الحوكمة، العالمية في مكانها الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية. رغم ذلك، تغير الاقتصاد العالمي تماما خلال فترة 60 سنة التي تخللتها، ولعبت منظمات المجتمع المدني الدولية أدوارا رئيسية في المؤتمرات الحكومية الدولية، وتضاعفت الشركات المتعددة الجنسيات في الحجم والنطاق، وتطورت المشاكل البيئية في التحديات التي تواجه استقرار النظام البيئي العالمي. مع ذلك، فقد ظلت المؤسسات الرسمية العاملة في مجال الحوكمة العالمية مركزية تابعة للدولة. ودللت على أنها غير قادرة على إدارة العولمة المعاصرة، أو اشتمال تغير المناخ العالمي، أو معالجة الإخفاقات الاجتماعية الشاملة." [24]

تبقى الدول الوطنية هي اللاعب الرئيس. ينتج عن التركيز المتزايد للثروة في عدد أقل من الشركات، أو الأفراد قوة عظمى يصعب تحديها أو محاسبتها، وحتى، في أحيان كثيرة، من الحكومات. يشعر العديد من الأشخاص بتحولات في محيطهم واقتصادهم، بما في ذلك تغيير سريع في ملكية الأرض، وإدارة الموارد الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر في سبل عيش الكثيرين. يجد الناس صعوبة في فهم ماهية هذه التغييرات وأين تقع الملكية والمساءلة. توضح التجارب الأخيرة في المملكة المتحدة جيدا الكيفية التي يشعر بها بعض الناس بالحيرة وبالإنغلاب على أمرهم. هاجم البعض الاتحاد الأوروبي كمسبب في ضعف مكانتهم، غير مدركين أن العديد من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، وكذلك الرعاية الاجتماعية والسجون، وغير ذلك من المرافق كالكهرباء، والسكك الحديدية، والغاز والمياه، تدار، الآن، من الشركات والهيئات الموجودة على بعد آلاف الأميال.[25]

تتحكم مائتا شركة عملاقة، معظمها أكبر من العديد من الاقتصادات الوطنية، وتسيطر، الآن بشكل جيد، على ما يزيد عن ربع النشاط الاقتصادي في العالم .... من أكبر 100 اقتصاد في العالم، 51 منها شركات، 49 منها فقط دول. على سبيل المثال، وول مارت، شركة رقم 12 في العالم، أكبر من 161 بلدا، بما في ذلك إسرائيل وبولندا واليونان. ميتسوبيشي أكبر من رابع أكبر دولة سكانا في العالم، اندونيسيا. جنرال موتورز أكبر من الدنمارك. فورد أكبر من جنوب أفريقيا. تويوتا أكبر من النرويج. [26]

تربط العولمة بين الأشخاص والمنظمات بطرق جديدة، وهو اتجاه جديد تحدث عنه أنتوني جيدنز، المراقب الشهير في القرن العشرين، منذ ما يقرب من 30 عاما: "تمتد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على نطاق العالم ... تتأثر [العديد من] جوانب حياة الأشخاص من

المنظمات والشبكات الاجتماعية التي تقع على بعد آلاف الأميال من المجتمعات التي يعيشون فيها. أحد الجوانب الرئيسية لدراسة العولمة هو ظهور نظام عالمي - أي؛ علينا أن ننظر إلى العالم كنظام اجتماعي واحد من أجل بعض الأهداف."[27] رغم ذلك، لقد حذر من أن هذا لا يعني بالضرورة "وحدة العالم"، مما يشير إلى أن العولمة عملية عنيفة وقمعية تسعى للهيمنة والمنفعة الاقتصادية.[28]

في الوقت الذي لا يستطيع فيه العديد اتخاذ إجراءات على المستوى العالمي، أصبحت الاحتجاجات المتعلقة بارتفاع الأسعار، والبطالة، والفساد، وفقدان السيطرة على الموارد الطبيعية، والهجرة غير الشرعية شائعة، ويتم الآن النظر إلى العديد من المشاكل المحلية على أنها أيضا مشاكل عالمية. يستطيع السكان المحليون الوصول، رغم المعيقات الواضحة، إلى المحاكم الدولية، كما هو حال النساء في غواتيمالا حيث يجري تجاهل حقوق النساء في الحياة.[29] يعزز الآخرون قضاياهم من خلال الوسائط المتعددة، كما هو الحال في جنوب المحيط الهادئ؛ حيث تضرر الناس كثيرا من جراء تغير المناخ، فاستخدموا الشبكات الاجتماعية للحديث عن محنتهم وجذب الاهتمام العالمي.[30] يمكن تضخيم أصوات الأشخاص من خلال حضور المحافل الدولية التي كانت مغلقة أمامهم، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، والمجموعة العاملة المفتوحة التابعة للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة وغيرها الكثير.

يمكن في الوقت الحاضر بناء العلاقات من القاعدة إلى المستويات العليا نظرا للتحسن الكبير في الاتصالات العالمية. قد تكون العلاقات أفقية، مما يسمح للمتطوعين وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني من العمل معا في إجراء جماعي؛ لإيصال صوتهم في المحافل الدولية، من خلال حضور التجمعات الداخلية، والاحتجاجات خارجها، ومرة أخرى من خلال الاستخدام المتزايد للعديد من البرامج، والمنابر التي تقدمها وسائل الاعلام الاجتماعية. من القضايا التي كانت محور تعبئة العمل التطوعي العالمي والاجراءات، النظام الاقتصادي الظالم والأزمة الاقتصادية العالمية، التي أدت إلى نشوء "احتلوا وول ستريت" وانتشارها في مئات المدن في جميع أنحاء العالم، والتي عادت للظهور، الآن، بأشكال مختلفة من الاحتجاج. ركز اليوبيل 2000 على الظلم الذي تسببه الديون؛ حيث يتصرف المتطوعون في جميع أنحاء العالم بطرق مختلفة لإثارة مسألة الضرائب، والطريقة التي يمكن بها للفاعلين العالميين تجنب الضرائب الوطنية في العديد من البلدان والحاجة للإنصاف.

يبني المتطوعون علاقات بطرق متعددة، سواء كان ذلك افتراضيا أم وجها لوجه، ويطور المتطوعون العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات؛ لدخول مجالات جديدة حيث يجري النقاش والقرارات العالمية؛ للحصول على أصواتهم. المسيرات، وبناء المواقع الإلكترونية وتبني القضايا العالمية وتطوير الحملات المحلية هي بعض أمثلة على بعض الطرق المنهجية التي تم تطويرها. تتطور الطاقة والابتكار حول العمل العالمي والمواطنة، مما يشرك في كثير من الأحيان الشباب مشتملا الأطراف الفاعلة العالمية الجديدة، مثل المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت مثل منظمة 350.[31] يظهر كثير من الأشخاص الأصغر سنا أكثر حماسا للعمل معا حول القضايا التي تهمهم، بدلا من الانضمام للمنظمات الرسمية كما فعلوا سابقا.

إن الوصول إلى المجالات العالمية غير متكافئ، ويتم استبعاد العديد من المتطوعين؛ بسبب عدم وجود المال، والتكنولوجيا، أو عدم معرفة القراءة والكتابة. لا يزال العالم منحازا بشدة إلى أصوات أولئك الذين يأتون من البلدان التي تملك بنية تحتية جيدة وتوفر تعميم التعليم. يقدم تقرير صدر مؤخرا عن الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تذكيرا في الوقت المناسب بالتحيزات الاقتصادية القوية، وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تؤثر في الوصول إلى الإنترنت واستخدامه. "بعد مرور أكثر من عشرين عاما على اختراع الإنترنت، لا يزال ثلثي سكان الكوكب لا يستطيعون الوصول بانتظام إلى شبكة الإنترنت، والنسبة الأكبر من هؤلاء المواطنين على مستوى العالم من النساء.تشير تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات أن نحو 200 مليون امرأة تصل للإنترنت أقل من عدد الرجال."[32] بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة النساء الأميات، في جميع أنحاء العالم، أكثر من الرجال، وهن أقل تنقلا، ويصلن بشكل أقل إلى الأماكن العامة والسفر من الرجال.

ومع ذلك، هناك تعبئة واضحة للأشخاص من خلال العمل التطوعي، بما في ذلك الأفراد من الجنوب، الذين غالبا ما كانت أصواتهم غائبة في الماضي، ويرجع ذلك، جزئيا، لتحديات تتعلق بإمكانية الوصول. تسمح التكنولوجيا الجديدة بانخراط المتطوعين المتزايد الذين، عادة ما، يتم استبعادهم. يستطيع المتطوعون العاملون وحدهم أو في مجموعات صغيرة غير رسمية أو حركات أكبر، والعاملون أحيانا بالمواءمة مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني أو الدولي، الآن التحدث عن القضايا العالمية التي لا يمكن معالجتها على المستويات المحلية أو الوطنية بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم المتطوعون، بشكل متزايد، فرص التنمية والحقوق والعدالة التي توفرها المنظمات الدولية لجذب الاهتمام الدولي ببعض القضايا من أجل إعادة طرحها أو التحكيم.

أمثلة إقليمية للعمل التطوعي لحوكمة أفضل

تم أدناه عرض بعض الأمثلة التي تبدو متجذرة بشكل خاص في كل منطقة لتسليط الضوء على تنوع العمل التطوعي ومجموعة من قضايا الحوكمة التي كانت محور العمل التطوعي في الآونة الأخيرة. تظهر هذه الأمثلة تنوع التطوع وقوته، وتقدم خلفية عن دراسات الحالة التي تتبع.

أفريقيا

تشهد قارة أفريقيا نموا وعملا تطوعيا نابضا يقوم أساسا على قيم عريقة تدعم مفهوم العمل التطوعي في المنطقة. "توجد عناصر من فلسفة أوبونتو، الشائعة في جميع أنحاء جنوب أفريقيا، في العديد من التقاليد في جميع أنحاء العالم. تقدر أوبونتو قيمة إجراءات رعاية الأفراد من أجل رفاهية بعضهم بروح من الدعم المتبادل. تقوم هذه الإجراءات على الاعتراف بقيمة الإنسان، والعلاقات المجتمعية، والقيم الإنسانية واحترام البيئة الطبيعية ومواردها"[33] ملأ العمل التطوعي تقليديا العديد من الثغرات في تقديم الخدمات للفقراء، ويتم الكثير من العمل التطوعي من الفقراء للفقراء.[34]

يتم معظم العمل التطوعي في أفريقيا بشكل غير رسمي.[35] إن العمل التطوعي قوي في شرق أفريقيا وجنوبها وأجزاء من غرب أفريقيا. ظهر مجالان قويان وبخاصة في القارة، وهما العمل على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحركات تعزيز حقوق المرأة.

قادت أفريقيا توفير خدمات مبتكرة للوقاية والرعاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعالجة وصمة العار، وتعزيز العدالة والعلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وحقوق المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك حقوق الأرامل في الميراث، والملكية وحقوق الطفل. نتج عن عمل مئات الآلاف من المتطوعين، في جميع أنحاء القارة، حملات لتحسين فرص الحصول على العلاج وإدراجها في صناعة السياسة التي سميت "لا شيء يخصنا يتم بدوننا." امتدت بعض هذه الحملات إلى المستوى العالمي بفضل متطوعين، ولا سيما النساء، اللواتي طالبن بأن تؤخذ تجاربهن واحتياجاتهن بعين الاعتبار، بشكل أفضل، من المؤسسات العالمية التي تضع بروتوكولات وبرامج توظف أفضل السبل للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.[36]

تسمح التكنولوجيا الجديدة بانخراط متزايد للمتطوعين الذين عادة ما يتم استبعادهم

كانت اللجنة الدولية للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسيلة من بين الوسائل التي استخدمتها المتطوعات للتحدث في أفريقيا (الآن جمعية عالمية تضم 15,000عضو). مثال آخر، هو مجتمع الممارسة الذي تم الترويج له في جميع أنحاء العالم من خلال مشروع "نقاط لبدء العمل". كانت طريقتهن المنهجية للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز رائدة في أوغندا، حيث كانت العديد من المنظمات المحلية مثل منظمة دعم مرضى الإيدز (تاسو) التي تبني خبراتها حول الإيدز؛ ويديرها متطوعون من جميع أنحاء المجتمع، بما في ذلك أعضاء المنظمات المحلية الشعبية، والنساء المتعلمات تعليما عاليا في أوغندا، وغيرهم من المتطوعين المقيمين في الجنوب والشمال.يعمل هؤلاء المتطوعون على تلبية الاحتياجات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة معالجة علاقات النوع الاجتماعي، وكذلك ربط التجربة الفعلية بالسياسات الوطنية والعالمية، وصنع القرار.[37]

عمل المتطوعون غير الرسميين، من غانا إلى زيمبابوي ومن أوغندا إلى جنوب أفريقيا، في مجال حقوق المرأة في إطار حركات، وأسسوا، في بعض الأحيان، المنظمات غير الحكومية، ليطالبوا بوضع قوانين جديدة خاصة بالنساء، وبخاصة فيما يتعلق بالعنف، والتحرش الجنسي والاغتصاب، والحقوق التي تتعلق بالزواج وحقوق الميراث. عملت هذه المجموعات مع النساء لإثارة قضايا ذات الاهتمام،

وحشد العديد من المتطوعين غير الرسميين (معظمهم من النساء) في الحملات الانتخابية. أصدرت العديد من البلدان في أفريقيا، في السنوات العشر الماضية، قوانين تجرم العنف العائلي، والأشكال الأخرى من العنف، وغيرت قوانين الزواج لإعطاء النساء حقوقهن.[38] تواصل المنظمات النسوية، والعديد من المتطوعين العمل؛ لضمان تنفيذ هذه القوانين، التي جرى تمريرها واستخدامها ومراقبتها، ومراقبة الموارد على نحو كاف.

توفر اللامركزية، التي باتت شائعة في جميع أنحاء أفريقيا، المجالات الجديدة التي أنشأتها الحكومة للمشاركة والانخراط المدني على المستوى المحلي، من خلال البنى الهيكلية للحوكمة المحلية على مستوى القرية، وعلى مستوى المنطقة. العنصر الرئيس في برامج التنمية اللامركزية، هو إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط مشاريع التنمية المحلية وتنفيذها. يعتبر المتطوعون والأعمال التطوعية أمرين أساسيين في المشاركة المدنية والمدخلات اللازمة لتحقيق ذلك. أنشأت الحكومات، أيضا، في جميع أنحاء أفريقيا منظمات تطوعية للشباب، بشكل أساسي، لتعزيز مشاركتهم المدنية؛ للمساعدة في تشكيل الهوية الوطنية ومعالجة البطالة بين الشباب. يسهم الشباب بالتطوع في هذه المنظمات الرسمية في تعزيز الخدمات الأساسية، فضلا عن الانخراط في العمليات المدنية والسياسية؛ وغالبا ما يستمر هذا بعد انتهاء فترة تطوعهم.

المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية انفجارا من الاحتجاجات والنشاط بأنواع كثيرة، أثناء "الربيع العربي" وبعده.

بما أن المنطقة تعمل على بناء علاقات جديدة بين الدولة والمواطن، وتتكيف مع عواقب التدخل العنيف والعسكري، يظهر العمل التطوعي على السطح بقوة أكبر في بعض البلدان، ولا سيما تلك التي تشرك النساء والشباب.[39] خلال أحداث أوائل عام 2011 في اليمن وليبيا ومصر وتونس، كان للنشاط الاجتماعي دورا أساسيا في تنظيم المظاهرات، وإنشاء عيادات مؤقتة للجرحى الذين أصيبوا من قبل قوات الأمن، ونشر المعلومات حول التأثيرات الناتجة عن سوء الحوكمة. ظهرت أشكال جديدة من التعبير عن المخاوف الجماعية مثل الشعر، والفن، والدراما والكتابة على الجدران كوسائل قوية للتواصل. على سبيل المثال، "لقد كان الشباب في صميم العديد من الحركات الحديثة لإحداث التغيير السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن لتسخير هذه الزيادة الأخيرة في النشاط العام في أوساط الشباب، وتوسيع قاعدة المشاركة المدنية للشباب في المنطقة، مسارات حاسمة في تحقيق الإصلاح السياسي والتنمية الأكثر إنصافا في المنطقة."[40] وبالمثل:

> *يتم تكرار أنماط المشاركة المدنية الشبابية التي وجدناها في مصر (عن طريق البحث) مع وجود اختلافات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ينخرط المزيد والمزيد من الشباب في المجالات العامة من خلال المنتديات الافتراضية، والتعبير الفني المبتكر والتنظيم في الوقت الحقيقي. تختلف استجابة الحكومة من بلد لآخر، وتحدد هذه الدينامية إذا ما تم استبدال المظاهرات الجماهيرية السلمية التي ميزت تونس ومصر بصراع عنيف طويل الأمد. هذا هو السرد التاريخي للمشاركة المدنية الشبابية في رقعة جغرافية واسعة في الشرق الأوسط التي لا تزال قيد الصياغة.[41]*

رغم ذلك، فإن قضايا عدم المساواة وبخاصة عدم المساواة في النوع الاجتماعي، قضايا مهمة. يبين تقرير التنمية البشرية لعام 2011 أن لدى المنطقة العربية أدنى الدرجات الإجمالية فيما يتعلق بالنساء، حيث تحتل النساء 12% من المقاعد في البرلمان، وتتلقى 32% من الفتيات والنساء التعليم الثانوي، وتعمل 26% من النساء في العمل الرسمي مقابل 77% من الرجال.[42] هناك اختلافات كبيرة في المنطقة؛ ففي الوقت الذي تسهم فيه النساء، في كثير من البلدان وإلى حد كبير، في الاقتصاد المحلي، والمجتمعات المحلية من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك العمل التطوعي، لا يتم الإبلاغ عن دور النساء إلى حد كبير.

هناك نقص في البحوث الجيدة والبيانات حول التطوع في جميع أنحاء هذه المنطقة التي تتصف بشدة التنوع. "يشكل عدم وجود بيانات موثوقة تحديا خطيرا لاستمرار مشاريع ومبادرات العمل التطوعي وتوسيعها. البحوث الحالية مفرقة وفي بعض الاحيان تفتقر إلى الدقة والصرامة."[43]

ينظر للتطوع الرسمي، بعين الشك، من البعض باعتباره مفهوما غربيا. لكن ينظر إلى مساعدة الآخرين، على أنها جزء من واجب ديني متجذر في الدين الاسلامي والدين القبطي على حد سواء، والخط الفاصل بين التطوع بالوقت طوعا وكواجب غير معرف بشكل فاصل. لا ينتمي غالبية الناس في جميع أنحاء المنطقة إلى المجتمع المدني أو المنظمات التطوعية.[44] وهذا يعود لأسباب تاريخية مرتبطة بطبيعة الدولة، وتعريفها لعلاقات الدولة بالمجتمع المدني، وهناك قيد واحد رئيس مرتبط وهو البيئة القانونية الضعيفة نسبيا، والبيئة المواتية في العديد من البلدان العربية.

آسيا

تحتل الدول في جميع أنحاء آسيا مجالات مختلفة تماما في مشهد العمل التطوعي والحوكمة. في ميانمار، يفتح المجال للمجتمع المدني والمواطنة الفاعلة بسرعة،[45] ولكنه يغلق في مجالات أخرى. في معظم البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تحدث الحركات المدنية والمشاركة في سياق الحكومات المنتخبة ديمقراطيا (مثل الهند وماليزيا والفلبين). يضفي قانون الحق في المعلومات وقانون العمل التطوعي شرعية انخراط المواطنين في الحوكمة، وغالبا ما تكمن التحديات الكبيرة في الاعتراف وفي تلبية الحقوق المدنية للفئات المهمشة والمستبعدة.

يتزايد التحضر بسرعة، بوجود 42% من السكان في المدن في عام 2010 وتوقع أن تكون 7 من أصل 10 من أكبر المدن في آسيا بحلول عام 2025. رغم النمو والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، تتميز هذه المدن الضخمة، أيضا، بالفقر والتفاوت المتزايد.[46] وهذا يشكل فرصا للعمل التطوعي وتحديات له. يتطلب تعقيد القضايا التي تواجه المناطق الحضرية الكبرى الابتكارات في مجال التخطيط الحضري والحوكمة، بما في ذلك زيادة مشاركة المجتمع المدني. اعترفت باكستان بهذه الحاجة المتزايدة، وسمحت للسلطات الحضرية بمنح دور رسمي لأفراد من الجمهور؛ وصرف المجالس المجتمعات المحلية ربع الميزانيات المخصصة لها على احتياجات المجتمع المحلي.[47]

إن الحوكمة البيئية قضية رئيسية في جميع أنحاء آسيا لأن الكثير من الفقر مرتبط بنقص الحصول على السلع العامة المشتركة والتأثير المتزايد لتغير المناخ في الموارد الطبيعية. يتطلب الأمن الغذائي واستغلال الموارد الطبيعية أشكالا جديدة من التعاون تتجاوز الحلول التقليدية التي تدفعها الأمور التقنية والمساعدات. إنها مشاكل العمل الجماعي التي تتطلب علاقة إنسانية ونهجا متكررا، مما يدعو إلى إشراك عدد كبير من المتطوعين. تؤكد البلدان غير الساحلية والدول المكونة من جزر صغيرة، بشكل متزايد، على الحاجة الملحة لتغير المناخ والجوانب البيئية الضارة للتنمية

يتوجب على المتطوعين في بعض البلدان، مثل بنغلاديش وميانمار والفلبين وفيتنام، الاستجابة للكوارث البيئية الرئيسية، مثل الأعاصير والفيضانات، والكيفية التي تعرقل بها هذه الكوارث تقدم عملية التنمية. لقد أدت قابلية تعرض المنطقة للكوارث الأساسية إلى وضع أطر عمل دولية للحوكمة تهدف إلى حماية السلع العامة العالمية وإدارة التهديدات العالمية. وضع مشروع الأمم المتحدة الخاص بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها جانبا ما يقارب 70 مليون دولار للبرامج الوطنية في 18 بلدا منها 10 بلدان في قارة آسيا. سيكون من الضروري للمواطنين المطالبة بالحقوق في الموارد المشتركة والمنافع العامة في إطار العمل هذا.[48]

تقليد العمل التطوعي قوي في الهند، من خلال الواجبات الدينية، والمساهمات التي تقدم للآخرين بالإضافة إلى تراث غاندي. تم اكتساب العديد من الحقوق في السنوات الأخيرة، وتم تعزيز الحق في الإعلام والتعليم والعمالة والمواد الغذائية وإدراجها في القانون، وتم توفير إطار

تمكيني جيد للعمل التطوعي في أجزاء عديدة من البلاد.

أصدرت الصين والهند وسريلانكا تقارير وطنية عن حالة العمل التطوعي. تطرق تقرير الصين لعام 2011 إلى الهيكل الرسمي والوظيفة وفقا للولاية التي تنفذها الحكومات، وإلى أشكال العمل التطوعي التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.[49] منذ عام 2001، اعترفت الحكومة، على المستويات كافة وعلى نحو متزايد، بوظيفة العمل التطوعي في تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال السياسات واللوائح والدعم الإداري. ينسب كثير من هذا التقدم إلى الاستجابة للكوارث، مثل زلزال ونتشوان في سيتشوان في عام 2008، والفعاليات التطوعية الجماعية، مثل اولمبياد بكين 2008، ومعرض اكسبو شنغهاي 2010 ودورة الألعاب الآسيوية في قوانغتشو، التي سجل فيها 4.2 مليون متطوع رسميا. يشكل استمرار القيود المفروضة على التسجيل القانوني للمنظمات غير الربحية، وجوب تسجيل العديد من المنظمات غير الربحية ككيان تجاري، وعدم وجود الحماية القانونية للمتطوعين أثناء مشاركتهم، تحديات كبيرة؛ لضمان الصوت والمشاركة الواسعة.

تسعى المبادرة، التي أنشئت مؤخرا وتسمى "جعل كل الأصوات ذات أهمية"، وتشمل بنغلاديش وإندونيسيا وباكستان والفلبين، إلى زيادة مساءلة الحكومات والاستجابة للمواطنين.[50] حددت المبادرة التحديات: عدم وجود حوافز وفرص للمشاركة الفعالة للمواطنين، وعدم قدرة الحكومات على ترجمة ردود فعل المواطنين في العمل. أصدرت منظمة البحوث التشاركية في آسيا، منظمة غير حكومية مؤثرة، "الميثاق العالمي للحق في المشاركة في الحوكمة الديمقراطية المحلية"، الذي يسلط الضوء على حقوق المواطنين في اتخاذ القرار وتحسين عمليات الحوكمة الديمقراطية المحلية ونتائجها، ويؤكد على مشاركة المجموعات الفقيرة والمهمشة المستبعدة.[51]

لدى ائتلاف الفلاحين الآسيويين، شبكة آسيوية واسعة من المزارعين والفلاحين، الذين لا يملكون أرضا، والصيادين والعمال الزراعيين والشعوب الأصلية، أكثر من 15 مليون عضو من 33 منظمة في تسعة بلدان مختلفة. يستخدم الائتلاف مقاومة تآكل حقوق الأرض كاستراتيجية من استراتيجياته الأساسية. يحدث الكثير من هذا النشاط على شكل احتجاجات وتضامن ونشرات صحفية.[52] يكلف الكثير من هذا العمل الداخلي الأفراد كثيرا، وهنا يمكن للمواءمة مع منظمات أكبر - المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية - توفير الحماية والدعم.

أمريكا اللاتينية

إن تاريخ المشاركة المدنية والعمل التطوعي في جميع أنحاء المنطقة طويل جدا، حيث ساهمت حركات الفلاحين والنقابات والمنظمات النسوية في الاقتصاد السياسي النابض بالحياة. إن مفهوم الحقوق وممارستها في تزايد الآن. يتحول العمل التطوعي، الذي دعم تاريخيا الحكومات لتؤدي وظائفها بشكل أفضل، وبخاصة تقديم الخدمات الجيدة، نحو أجندة الحوكمة. على سبيل المثال، في تشيلي، كجزء من سن قانون بشأن الشفافية في الإدارة العامة والوصول إلى المعلومات العامة، عملت منظمات المجتمع المدني مع المجتمعات المحلية لتنفيذ التشريع الجديد. طورت منظمات المجتمع المدني هذه نماذج تطوعية قابلة للاستخدام المتكرر بشكل كبير ليس فقط في تشيلي، ولكن في أماكن أخرى في المنطقة.[53]

في الوقت الذي تناصر فيه الحكومات ما تصفه في أجندتها على أنه عدالة اجتماعية أكبر، فإن مجالات العمل المدني تغلق، وأزمات التمثيل والثقة آخذة في الارتفاع، ورضى الناس عن الفاعلين المتعددين في مجال الحوكمة منخفض. كان هناك ارتفاع ملحوظ في الاحتجاجات وفي أصوات المواطنين الذين يدعون إلى مزيد من المشاركة في وضع الأجندة؛ حيث ركزت اهتمامات محددة على التعليم، وحقوق الأرض، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. يعقب أحدهم معبرا عن وجهة نظره:

تشهد أمريكا اللاتينية إنشاء مجالات جديدة ومبتكرة موسعة للمجتمع المدني، مع تضخيم وتعزيز مهمين للحقوق والمطالبات بالحقوق من التجمعات الاجتماعية والحركات الاجتماعية. ركزت الانتفاضة القوية للحركة الطلابية في تشيلي في عام 2011 نضالها على الحق في التعليم. طالبت الحركة النسائية ومجموعات

أخرى في أوروغواي بحقوق جنسية وإنجابية، وإباحة الإجهاض. إن حركة المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا في الأرجنتين مثال نموذجي على تشكيلات المجتمع المدني الجديدة التي تعزز الحقوق غير المدرجة في الموجات الأولى من بناء المواطنة ولم تكن موجودة في زمن التحولات الديمقراطية.[54]

قضية أخرى تواجه العمل التطوعي والمجتمع المدني النابض بالحياة هي الحاجة إلى تعميق الديمقراطية وزيادة التمثيل والثقة. "تشير الأشكال الجديدة غير التقليدية من الاحتجاج التي أصبحت سمة من سمات المنطقة، إلى انتشار أزمة التمثيل والأحزاب السياسية حيث لا تزال المؤسسات تحصل على أدنى مستوى ثقة من المواطنين. هذه أشكال جديدة من المشاركة، التي هي ببساطة عبارة عن صرخة كبيرة ينبغي الانصات لها. يبدو الأمر كما لو أنهم يصرخون "استمعوا لنا!" [55]

يسهم العمل التطوعي في معالجة هذا العجز الديمقراطي. "العمل التطوعي هو الشكل المعاكس لمفهوم "المحسوبية"، وهي في الواقع مشكلة في المنطقة (ميل لصالح بعض الناس والمنظمات والأحزاب السياسية، وما إلى ذلك دون مبرر لذلك الميل من أجل الحصول على دعمهم) .... [إنه] يلعب دورا أساسيا في تضخيم نوعية الديمقراطية وتحسينها، وإغلاق الثغرات، وتوليد أنواع جديدة ومختلفة من مجالات المشاركة المدنية."[56]

تشجع الطرق المنهجية المثيرة التطوع في المجتمعات الفقيرة، على سبيل المثال، من خلال منظمة تضامن أمريكا الدولية، والعدالة لضحايا النزاعات والعنف.[57] في حزيران 2011، أصدرت كولومبيا قانون التعويضات الأكثر طموحا في تاريخها (المعروف باسم "قانون الضحايا") الذي يعترف رسميا بعواقب الصراع الداخلي المستمر. يميز القانون إعادة نظر فارقة في العدالة الانتقالية، حتى أنه يعرف شكل من أشكال العمل التطوعي بعنوان "التطوع الخاص بدراسة الضحايا". يعرف القانون مثل هذا النوع من العمل التطوعي بوصفه مجموعة من النشاطات والدعم والمشورة المرافقة التي تستهدف ضحايا العنف والجرائم. تم تطوير هذه الأنشطة من مجموعة من الأشخاص، الأحرار، المنظمين ودون أن يتلقوا مقابلا ماديا، الذين يوفرون دعما خال من الأنانية بعد تلقي التدريب الأساسي حول العمل مع الضحايا.[58]

التحدي الأكبر

من الصعب المقارنة بين مدى العمل التطوعي في مختلف البلدان، ناهيك على أن المناطق المختلفة متنوعة جدا. هذا تحد مستمر تم الحديث عنه في تقرير حالة التطوع في العالم 2011. تركز الأرقام المتوفرة في المقام الأول على العمل التطوعي الرسمي، في المسوح الوطنية حول التطوع التي تم القيام بها في بعض البلدان، وإلى حد أقل، حول التطوع الرسمي الدولي. رغم عمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مع العديد من المتطوعين في برامجها، إلا أنه لا تتم مناقشة الأرقام وإسهامات هؤلاء المتطوعين في عمل هذه المنظمات، أو قياسها بشكل منفصل؛ يشار بقليل من الشكر إلى عمل هؤلاء المتطوعين في معظم التقارير.

هناك دراسات محدودة متوفرة حول تعريفات أو قياس التطوع الرسمي - ناهيك عن العمل التطوعي غير الرسمي. إن عدد الأشخاص المعنيين؛ الذي يتم اشتمالهم أو استبعادهم؛ وعدد المرات والفترة الزمنية التي يستطيع فيها الأشخاص التطوع في سياقات مختلفة (نظرا لالتزاماتهم المنزلية والإنتاجية) غير موثق إلى حد كبير.

تعاني إجراءات قياس العمل التطوعي المتنوعة من قلة البحوث الأكاديمية والخبرات التطوعية غير الموثقة توثيقا جيدا، ومن ندرة المجموعات المكتبية الجيدة، لا سيما في البلدان النامية. إمكانية الوصول إلى البيانات أمر صعب. قيّم تقرير حالة التطوع في العالم 2011 أربعة أساليب مختلفة للقياس طورتها مؤسسة غالوب، وجامعة جونز هوبكنز، واستبيان القيم العالمية ومؤشر المجتمع المدني الخاص بتقرير التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، وكلها استخدمت تعريفات وأساليب مختلفة، وتوصلت إلى استنتاجات مختلفة حول حجم التطوع وطبيعته في جميع أنحاء العالم

وقيمته الاقتصادية. غالبا ما يتم التشكيك بالبيانات، والاختلاف عليها.[59]

تشير الدراسات القليلة المتوفرة أن نطاق التطوع المحلي والوطني هو خارج القطاع الرسمي، رغم أن بعض الاستبيانات الخاصة باستخدام الوقت التي تمت في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، في ألمانيا، تستحوذ على إشراك الناس في العمل التطوعي.[60] بدأ الوضع يتحسن مع المبادرات الجديدة الأخيرة.

يتطوع الناس من جميع الأعمار والأعراق والطبقات والأديان بطرق مختلفة لتحقيق أهداف مختلفة

أولا، وافق المؤتمر الدولي لخبراء احصاءات العمل لمنظمة العمل الدولية التاسع عشر *على قرار بشأن إحصاءات العمل والعمالة واستغلال العمل*. يتضمن القرار رسميا العمل التطوعي باعتباره واحدا من ثلاثة أنواع من العمل، ويدعو إلى قياسه جنبا إلى جنب مع دراسات أخرى متعلقة بالعمالة. تسهم التدابير المماثلة من العمل التطوعي في قياس العمل اللائق ورفاه الأسر والمجتمعات. ستمكن هذه التدابير، أيضا، من التقييم المقارن للمشاركة في أشكال مختلفة من العمل بين مجموعات السكان المختلفة، مثل النساء، والشباب والمهاجرين.[61] يقوم هذا على دليل قياس العمل التطوعي الذي تمت المصادقة عليه خلال المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل في دورته الثامن عشر.

ثانيا، أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية وجهة نظر حول الأدوات الإحصائية لقياس التطوع، وتوصي، بقوة، البلدان باتباع المعايير المنصوص عليها في دليل منظمة العمل الدولية بشأن قياس العمل التطوعي.[62] باستخدام دليل منظمة العمل الدولية، قام كل من المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء، ومراكز دعم المتطوعين للتنسيق الوطني ومؤسسة العمل التطوعي والمشاركة بمسح العمل التطوعي في عام 2013. أظهرت النتائج أن شخصا واحدا يتطوع من بين ثمانية إيطاليين، أي ما يقدر بحوالي 6.6 مليون شخص. يبلغ معدل مجموع المتطوعين 12.6%، حيث يتطوع 7.9% من خلال مجموعة أو منظمة، ويتطوع 5.8% مباشرة أو بشكل غير رسمي. شارك الرجال أكثر في العمل التطوعي القائم على التنظيم، الذي يشمل الألعاب الرياضية المنظمة. ساهمت النساء وكبار السن من المواطنين بمعظم ساعات العمل التطوعي غير الرسمي.[63]

بالإضافة إلى ذلك، تم القيام بمراجعة وطنية لتحديث تعريف التطوع في أستراليا، ومن المتوقع أن يشمل التعريف الجديد التطوع في الأوساط الرسمية، وغير الرسمية الافتراضية.[64] أضافت كندا والولايات المتحدة مؤخرا بيانات المسح حول التطوع غير الرسمي والرسمي.[65]

من يتطوع؟

عند النظر في كيفية تنظيم العمل التطوعي، من المهم أن نسأل: من هم الأشخاص الذين يقدمون مهاراتهم ووقتهم مجانا ودون إكراه، لإفادة الآخرين والعمل على تحقيق التغييرات في القضايا التي تهمهم؟ في الوقت الذي يتنوع فيه العمل التطوعي في جميع أنحاء العالم، يتطوع الأشخاص من جميع الأعمار والأعراق والطبقات والأديان بطرق مختلفة؛ لتحقيق أهداف مختلفة، وليس كل الأشخاص الذين يريدون التطوع في أماكن مختلفة قادرين على القيام بذلك. تبحث الأمثلة القليلة أدناه مجموعات تتأثر قدرتها في المشاركة بطبيعة المجموعة التي تنتمي إليها والتحديات التي تقف في طريقها.

لتطوع الشباب أهمية خاصة في البلدان التي يسود فيها الشباب وحيث يؤدي التغير الاجتماعي السريع إلى التفكك وفقدان البنى الهيكلية التقليدية والبطالة. يتطوع الشباب بوقتهم ومهاراتهم لمجموعة واسعة من الأسباب، مثل المثالية، والأمل في عالم أفضل، والرغبة في اكتساب المهارات اللازمة للعمل في المستقبل، وإشغال الوقت والإسهام في المجتمع. يشارك الشباب، بشكل خاص، في الاحتجاجات ومطالب التغيير؛ يريدون أن تسمع أصواتهم، وأن يكون لهم دور في صياغة الأمور، وكثيرا ما يدعون لمزيد من الشفافية، والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. هناك أمثلة كثيرة حديثة لإشراك الشباب في الاضطرابات المدنية في العديد من البلدان في الاحتجاجات والمسيرات والحملات على شبكة الإنترنت.

تفهم الحكومات جيدا التحديات التي تواجه الشباب،

كيف يؤدي قياس التطوع إلى جني الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل

يتجاوز عدد المتطوعين على مستوى العالم الآن مليار شخص. لو كانت "أرض التطوع بلدا"، لكان لدى الصين فقط عدد أكبر من السكان في سن العمل.

لا يزال قياس القيمة الناتجة عن التطوع في مراحله التحليلية. قد يكون لمشكلة القياس هذه تكاليف حقيقية، مما يسبب في نقص استثمار المواطنين والمجتمعات في الأنشطة التطوعية المتعلقة بالمنفعة الاجتماعية المحتملة. إن أضعف وسيلة لقياس هذه الفوائد هي أخذ القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات الناتجة عن عمل المتطوعين، قيمة الناتج المحلي الإجمالي، المعادلة لقيمة خدمات التطوع. حتى استخدام هذا المقياس المحدود يفترض أن الفوائد قد تكون مفيدة ومهمة. في دراسة حالة المملكة المتحدة مؤخرا، قدرت قيمة فوائد العمل التطوعي بـ 3.5% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

إن النظر إلى الفوائد الاقتصادية وحدها، يقلل، إلى حد كبير، من المنافع الاجتماعية للتطوع. على سبيل المثال، تظهر البحوث الاجتماعية بوضوح مساهمة التطوع بفوائد كبيرة وبخاصة للمشاركين. قد تشمل هذه تحسين المهارات الفنية والاجتماعية، وكذلك تعزيز الرفاه عموما بين المتطوعين. تشير الأبحاث، بقوة، إلى قدرة التطوع على تحقيق فوائد مجتمعية أوسع، بلغة الاقتصاد، عوامل خارجية إيجابية. يمكن أن تشمل هذه الفوائد تخفيض تكاليف الخزانة العامة (في الحفاظ على الأمن الاجتماعي، ونظم العدالة الجنائية والطبية) ولكن، أيضا، مشاركة مدنية أكبر في عمل الجمعيات الخيرية والحكومات.

تلخيص هذه القيم الاقتصادية، والخاصة والاجتماعية ليس واضحا - ونادرا ما كان موضوع دراسة دقيقة. لكن تشير التقديرات الأولية إلى أن التطوع يقدم فوائد كبيرة للناتج المحلي الإجمالي.

من الإنصاف أن نقول: إننا ما زلنا في بداية التحليل لقياس دقة هذه الفوائد، وبخاصة بعض العوامل الخارجية المجتمعية الأوسع نطاقا. إحدى هذه المجالات الأقل دراسة، من الناحية المجتمعية، هي تحسين الحوكمة. يحسن هذا من الرعاية الاجتماعية من خلال عدد من القنوات.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية، يساعد تحسين قياس الأثر في توجيه موارد المتطوعين إلى المجالات التي تكون فيها الفوائد أعظم. يمكن أن يحسن هذا التطوير، في قياس الأثر، من كفاءة تقديم الخدمة التطوعية.

بالنسبة للشركات والمؤسسات التجارية، يساعد التقدير الأفضل لفوائد العمل التطوعي في تعزيز مهارات، ورفاه القوى العاملة لديها في تحسين كمية البرامج التطوعية القائمة ونوعيتها. يحسن هذا بالتالي من كفاءة العمل التجاري.

بالنسبة للحكومات والمؤسسات العامة، يساعد التطوع ليس فقط في أداء هذه المهام، ولكن، بطريقة، يحسن فيها من الشفافية، والمساءلة، والصفة التمثيلية لهذه الاجراءات. يمكن أن يحسن هذا، أيضا، من كفاءة أنشطة الحكومة وشرعيتها.

*مشاركة خاصة من **أندرو هالدين**، كبير الاقتصاديين في بنك انجلترا والمؤسس المشارك لشركة برو بونو للاقتصاد التطوعي والبحوث والقياس.*

وقد طورت العديد من الحكومات برامج تطوعية لتقديم الفرص للشباب، وتركيز اهتمامهم، على أهمية المشاركة المدنية الإيجابية. تهدف هذه المشاريع إلى إبقاء الشباب منشغلين، وإلى غرس إحساس بالهدف في نفوسهم، والهوية الوطنية والإلتزام، وبخاصة في الأماكن التي تكون فيها الهوية الوطنية هشة. غالبا ما تنجح هذه البنى الهيكلية الرسمية بشكل أفضل مع الشباب الذكور في المناطق الحضرية الحاصلين على مستويات تعليم أعلى، في حين يميل أولئك الشباب من المناطق الريفية الأقل تعليما إلى الانخراط في أشكال أقل تنظيما من العمل التطوعي. يتطوع العديد منهم داخل مؤسساتهم الدينية ويفهمون العمل التطوعي باعتباره التزاما.

ساعدت منظمات مثل منظمة مساعدة المسنين الدولية في تسليط الضوء على كبار السن في التنمية، وتسليط الضوء على العمل الذي يقومون به كمتطوعين في مجتمعاتهم. حتى وقت قريب، كان يتم اهمال هذا المجال من التحليل والتركيز. يعمل الأشخاص الأكبر سنا كمتطوعين في مجتعاتهم بشكل غير رسمي: الأرامل والجدات مجموعة مهملة يتم التقليل من قيمة عملها التطوعي ورغم ذلك فإن مساهمتهن في كثير من الأحيان أساسية في الحفاظ على وحدة الأسر والمجتمعات،[66] وخاصة تلك المتضررة من النزاعات، والكوارث والأزمات الصحية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإيبولا.

تتطوع النساء في العديد من السياقات، وبشكل خاص حيث تكون الخدمات ضعيفة، ويهيمن على الكثير منها في أفريقيا، على سبيل المثال، حيث يعملن أحيانا في ظروف سيئة دون حماية.[67] تشارك النساء بشكل خاص في التطوع غير الرسمي، وتتطوع الملايين من النساء في جميع أنحاء العالم بوقتهن، ومهاراتهن وطاقاتهن. يمكنهن التطوع من كسر وتحدي عدم المساواة الاجتماعية، وبناء الثقة، ويمكنهن من الإسهام في الحوكمة، حيث أنهن يشاركن في منتديات الحكومة المحلية، أو التخطيط على مستوى القرية أو الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي أو الدفاع عن السياسات الجديدة التي سيستفدن منها. قادت النساء في جميع أنحاء العالم حملات لوقف العنف ضد المرأة، وهو عائق رئيس أمام تحقيق التنمية؛ وللاعتراف بحقوق النساء في المجالات المادية والاجتماعية والاقتصادية؛ وللدعوة إلى عدالة النوع الاجتماعي.

رغم ذلك، يساعد التطوع على تعزيز أدوار النوع الاجتماعي التقليدية وغير المتكافئة، حيث توجد نساء يوفرن الخدمات الأساسية، وبخاصة في أدوار الرعاية، دون الاعتراف بذلك، أو الحصول على مكافأة. في الوقت الذي يتم فيه تشجيع النساء في العديد من السياقات على نحو متزايد لحضور الاجتماعات، يتم ذلك، عادة، من خلال استخدام نظام الكوتا أو برامج التدريب، فإنه، غالبا، لا يتم سماع أصوات النساء في هذه المحافل. يضيف العمل التطوعي في الواقع عبئا إضافيا يضاف إلى أعباء العمل الثقيلة؛ بسبب بعض الاحتكاك الداخلي عندما لا تقوم النساء بأدوارهن المنزلية؛ وتلك الأدوار المتعلقة بالرعاية بسبب المشاركة خارج المنزل. رغم البرامج المتعددة الهادفة إلى تعزيز أصواتهن ومشاركتهن، ولا سيما في البنى الهيكلية للحوكمة الرسمية، يتم التغاضي عن العوائق الكبيرة التي تقف أمام المشاركة الفعالة للنساء. ومن هذه المعيقات عدم معرفة القراءة والكتابة أو عدم التعليم، وعدم توفر التنقل لحضور الاجتماعات، وسيطرة الرجال على تنقل النساء، وعلى الموارد والمالية، والفقر والتمييز ضد المرأة بسبب النوع الاجتماعي، الذي يمتد من المنزل إلى البرلمان في معظم البلدان.[68]

يتصف العمل التطوعي بتأثير النوع الإجتماعي، كما تتصف المجالات التي تعمل فيها النساء بتأثير النوع الإجتماعي. تظهر البيانات الحديثة، من ألمانيا، أن النساء لا زلن يواجهن مزيدا من الصعوبات في دخول مجالات التطوع الرسمية مقارنة بالرجال لأنه يبدو أن هذه المجالات تنتج بنى هيكلية قائمة على النوع الاجتماعي. قد تصل النساء بسهولة أكبر للمجالات غير الرسمية التي تتسم بالمرونة ويمكن الوصول إليها.[69] عندما تصل المتطوعات إلى هذه المجالات، تنتقل بعض النساء إلى التطوع الرسمي، مرة أخرى، تكرار النتائج من أجزاء أخرى من العالم.

يتطوع الأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص من الطبقات أو الفئات المنخفضة، وسكان الأحياء الفقيرة والفئات المهمشة الأخرى لاتخاذ إجراء جماعي بالتحالف مع المنظمات غير الحكومية والشبكات (يتم تعيينهم من قبل متطوعين) لتحسين خبراتهم والتركيز على مخاوفهم من الاستبعاد.

يعمل المتطوعون من هذه المجموعات، ومن العديد

من الفئات المستبعدة الأخرى في كثير من الأحيان، لمعالجة قضايا الحوكمة باستخدام مجموعة واسعة من الطرق المنهجية. يعمل الكثير من المتطوعين على تشجيع دمجهم في مناقشات السياسة العامة، وإيجاد سبل لاسماع أصواتهم والمشاركة في سياقات حيث يعانون من التمييز والرفض. قد يكون التطوع خطوة مهمة في المسيرة نحو بناء الثقة والمطالبة بالاعتراف - ويتبع ذلك المشاركة والصوت. "[التطوع] يمنح المجموعات المحرومة من حقوقها الفرصة لإعادة التواصل مع أنشطة التوجه الرئيسية، إذا كانت هذه المجموعات قادرة على التغلب على العقبات التي تواجهها. إن العمل التطوعي، سواء كان عملا من أعمال الخير أم التمكين، أداة حتمية قوية للإدماج الاجتماعي."[70]

يتم تنظيم قدر كبير من العمل التطوعي في جميع أنحاء العالم وتشغيله من خلال الهيئات الدينية، بما في ذلك عمل الحوكمة حول قضايا تتعلق بالسلام والعدالة الاجتماعية وعدم المساواة وتغير المناخ. تحث العديد من هذه الهيئات على تقديم المال والوقت لأولئك الأقل حظا أو يعانون من انتهاكات خطيرة لحقوقهم.

في سياقات أكثر تقييدا، يعمل المتطوعون "تحت الرادار" حيث يجدون القليل من الاهتمام، ويحرزون تقدما للدعوة لمساءلة الجهات الفاعلة وتحميلهم المسؤولية عن الفشل في الحوكمة. تظهر دراسات الحالة أن تقدم التنمية يتعاظم عندما يعمل المتطوعون في تحالفات مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، وغالبا بالتعاون مع الحكومات أو الجهات الفاعلة الأخرى حيث يمكن أن يشاركوا ويساعدوا في بناء أو المطالبة بحوكمة خاضعة للمساءلة ومستجيبة بشكل أكبر.

الإطار التحليلي - الأركان والمستويات والمجالات

الأركان

يركز التقرير، بعد النظر في مختلف عناصر الحوكمة الرشيدة؛ مثل الصوت والمشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والاستجابة والإنصاف والمساءلة وغيرها، على إسهامات العمل التطوعي فيما يتعلق بالتعبير والمشاركة والمساءلة والاستجابة القائمة على وزن الأدلة.

المستويات

تتنوع السياقات والفرص المتوفرة للمتطوعين للمشاركة إلى حد كبير على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وكذلك داخل كل مجتمع ومجموعة. غالبا ما يكون أولئك الذين يعملون على المستوى المحلي من المجتمع ذاته ويعملون على قضايا الحوكمة التي تؤثر بشكل مباشر في حياتهم وحياة أسرهم اليومية. على الصعيد الوطني، تتركز الاهتمامات بشكل خاص بعلاقات الدولة/المواطن والعلاقات مع مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى في الحوكمة التي تشكل السياسة العامة للدولة وممارستها، مثل القطاع الخاص والمنظمات الدينية والشركات المتعددة الجنسيات. يشمل العمل التطوعي على المستوى العالمي، حيث لا توجد حكومة عالمية أو نظام حوكمة ثابت، معالجة الحوكمة عن طريق مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تتحمل مسؤوليات مختلفة. توجد أنواع مختلفة من المنظمات على هذا المستوى، بما في ذلك الاستخدام الواسع لوسائل الإعلام الاجتماعية، وغالبا ما يعمل المتطوعون في تحالفات مع المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الأطراف المعنية.

تختلف الكثير من القضايا على مستويات مختلفة، والقادرون على الانخراط مختلفون، كما تختلف الاستراتيجيات، بعضها مشترك على جميع المستويات، في كثير من الأحيان. رغم ذلك، من المهم أن ندرك إمكانية أن ينتقل المتطوعون أحيانا بين المستويات، حيث قد ينطوي عملهم على دمج بعض أركان الحوكمة.

المجالات

طور الباحثون مفهوم "المجالات/المساحات" للمساعدة في تحليل من يمكنه المشاركة ومكان ذلك ووقته وقواعد الوصول والمشاركة. وضع معهد دراسات التنمية، المملكة المتحدة، هذا المفهوم، مع التركيز على المجالات المغلقة، والمجالات التي تتم الدعوة إليها والمجالات المقبولة، التي يتشكل كل منها بعلاقات القوة التي تحدد الحدود والإمكانيات في كل مجال:[71]

- *المجالات المغلقة*. العديد من أماكن صنع القرار مغلقة، وشروط الوصول محددة ولا تنطبق إلا على أشخاص معينين. يتم صنع القرار من النخب دون أي حاجة أو تظاهر بالتشاور أو مشاركة أوسع.

يتصف العمل التطوعي بتأثير النوع الإجتماعي، كما تتصف المجالات التي تعمل فيها النساء بتأثير النوع الإجتماعي

تركز جهود التطوع على فتح مثل هذه المجالات بالمطالبة بمزيد من المساءلة، والشفافية، والمعلومات والمشاركة العامة. بوجود المجالات المغلقة، يتحدى المتطوعون، ويدافعون وينفذون حملات، ونادرا ما تتم دعوتهم للمشاركة.

- *المجالات التي تتم الدعوة إليها*. لتوسيع المشاركة، قد تدعو الجهات الفاعلة في الحوكمة للمشاركة، وغالبا ما يكون ذلك في المجالات التي تم إنشاؤها، من المواطنين أو المستفيدين. قد يشارك المتطوعون في المجالات التي تتم دعوتهم إليها وفقا للشروط التي يضعها الداعي. قد تكون هذه المجالات مجموعات مستخدمين، ومنتديات الحكومة المحلية، ومراقبة الميزانية، ولجان الكنيسة، وجمعيات الآباء والمعلمين وغيرها من الأمثلة. قد تتم مأسسة هذه المجالات بحيث تكون مستمرة، أو قد تكون عابرة ولمرة واحدة. يمكن أن تشمل هذه المجالات أو تستبعد الأشخاص بوضع معايير مثل الإلمام بالقراءة والكتابة، واللغة المستخدمة، ووقت الاجتماعات والجهة المسيطرة على الإجراءات في المجال. يبين البحث أنه يجب الإبقاء على المجالات التي تتم الدعوة إليها مفتوحة بالمطالبة المستمرة من النشطاء والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية. بعض المجالات جامعة، وترحب بالمهمشين، وتهيمن النخب المحلية على البعض الآخر، عادة من الذكور ومن الطبقات/الفئات المهيمنة أو جماعة دينية معينة.

- *المجالات المطالب بها*. قد تطالب أو تخلق الجهات الفاعلة الأقل قوة مجالات بشكل غير رسمي من خلال الحركات الاجتماعية والجمعيات المجتمعية، أو بشكل طبيعي، عندما يتجمع الأشخاص طوعا للبحث والمناقشة والاعتراض. المجالات التي يتم إنشاؤها مهمة لتطوير مجالات جديدة وتنميتها وتوفير سبل المشاركة. يمكن أن تؤدي هذه المجالات إلى العمل الجماعي وحشد الناس لتلبية الاحتياجات والحقوق الملحة ضمن الظروف والمجتمعات الخاصة بها. يمكن تحويل المهارات والمعرفة التي تم تطويرها هنا، لإجراءات، في المجالات التي تتم الدعوة إليها، أو تمكين الأفراد من القيام بحملات وإنشاء شبكات تتجاوز المستوى المحلي.

المشاركة في مجالات مختلفة ضرورية للمهمشين لإيجاد والتعبير عن الصوت

المشاركة في مجالات مختلفة ضرورية للمهمشين؛ لإيجاد والتعبير عن صوتهم، وبناء الثقة والمشاركة بنشاط في الأحداث التي تؤثر فيهم بصورة مباشرة. "لا تؤكد التعريفات الجذرية للمشاركة كمنبر للمواطنة فقط على إشراك المجتمع المحلي في عمليات التنمية المحلية، ولكن تطالب أيضا أن تؤدي التنمية الاجتماعية إلى تمكين حقيقي لأفراد المجتمع من حيث الحقوق والصلاحيات، والفعل والصوت." [72]

في الوقت الذي ينظر فيه للمتطوعين بوصفهم جزءا مهما من المجتمع المدني الأوسع، سيقلل إغلاق أو الحد من مجالات المشاركة والصوت للتفاوض بشأن المساءلة حتما من قدرتهم على الانخراط والمشاركة. يؤكد الباحثون في سياق التركيز على المجالات، وعلى ما يمكن أن يقدمه المتطوعون لأنفسهم، على أن العمل التطوعي وحده في العادة لا يحدث تغييرا كبيرا.[73] هناك عدة عوامل أخرى ضرورية للنجاح، بما في ذلك سياسات تمكين ذات نطاق أوسع واستجابة البيروقراطيين، والتعبير والتنسيق. إن الصوت والمشاركة، رغم ضرورتهما، ليسا كافيين لتغيير قواعد الحكومة وآلياتها؛ فهما بحاجة إلى حكومة مستجيبة. إن وجود البيئة المواتية أمر بالغ الأهمية، جنبا إلى جنب مع شراكات وتحالفات قوية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى على مختلف المستويات.

كجزء من دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعافي من إعصار يولاندا والقدرة على الصمود في منطقة فيساياس، الفلبين، دعم متطوع على المستوى الدولي لدى الأمم المتحدة، اختصاصي سبل العيش والمشاريع المتوسطة الصغيرة و 19 متطوعا مشرفا في الميدان لدى الأمم المتحدة، على مستوى الوطن، برنامج "النقد مقابل العمل" التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في الصورة، تدعم المشرفة الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، جلين بيرل سبينس، الأشخاص المتضررين من الكارثة."
© الدائرة الحمراء، 2014.

2

تأثير العمل التطوعي في المستوى المحلي

"منذ الإفراج عني، أصبحت أكثر قناعة من أي وقت مضى أن الصناع الحقيقيين للتاريخ هم الرجال العاديون والنساء العاديات في بلادنا، ومشاركتهم في كل القرارات المستقبلية هي الضمان الوحيد لتحقيق الديمقراطية الحقيقية والحرية." نيلسون مانديلا[74]

يتخذ المتطوعون في جميع أنحاء العالم إجراءات على المستوى المحلي لمعالجة القضايا التي تمس حياتهم ومجتمعاتهم مباشرة. تؤثر قرارات الحوكمة، بشكل مباشر، في الأفراد والمجتمعات في هذا المستوى. يتطوع الملايين من الأشخاص في المجتمعات في جميع أنحاء العالم لمعالجة القضايا التي تهمهم أكثر من غيرها من القضايا، وتشكل حياتهم على هذا المستوى. يتمحور الكثير من عمل المتطوعين حول توفير الخدمات غير المكتملة أو الضعيفة ودعمها وتقديمها، وليس الوصول إلى الفئة الأكثر فقرا، بعض العمل عبارة عن عملية تنظيم لتعزيز حقوق هؤلاء المتطوعين: الحق في عدم التعرض للعنف (بخاصة ضد النساء والأطفال)، والحق في الحصول على أسباب العيش والضروريات الأساسية للحياة، والحق في إيصال الصوت. يتحدى الكثير من العمل قواعد السلوك، والتوجهات ويوسعها لإحداث التغيير. يتطلب بعض العمل مساءلة أكثر وأفضل من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في الحوكمة التي تشكل قراراتها حياة هؤلاء المتطوعين.

يتناول هذا الفصل الكيفية التي ينخرط فيها المتطوعون، الذين يعيش الكثير منهم ويعملون في المجتمعات التي يتطوعون فيها، للتأثير في الحوكمة على المستوى العملي. يظهر هذا الفصل الكيفية التي يمارس فيها المتطوعون حقوقهم للمشاركة في صنع القرار في مجموعة واسعة من المجالات المختلفة وحول عدد كبير من القضايا المتعلقة بالظروف والخبرات المحلية. يظهر الفصل أيضا الكيفية التي تعمل فيها الحكومات المحلية، في بعض الأحيان، مع المتطوعين، بشكل وثيق، واعتمادها ، في كثير من الأحيان، عليهم؛ لتقديم الخدمات أو تحسينها، والوصول إلى المجموعات المهمشة، أو معالجة القضايا الصعبة. لا تُسمع، في كثير من الأحيان، قصص المتطوعين ولا يتم تحليلها لأن عملهم، في الغالب، يكون بشكل غير رسمي ومحلي.

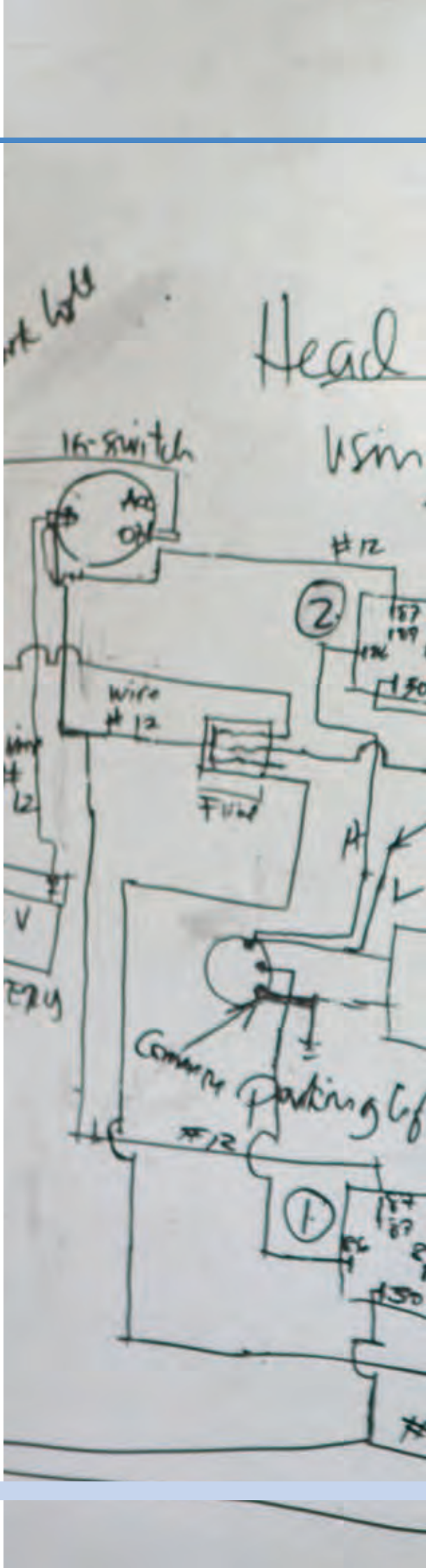

يمارس المتطوعون، أحيانا، حقوقهم ليسمعوا أصواتهم على المستوى المحلي بطرق مبتكرة ومتنوعة. يعمل بعض المتطوعين مع المؤسسات الحكومية المحلية في المجالات التي تتم الدعوة إليها التي وضعتها الحكومات لاشراك السكان المحليين في عمليات صنع القرار. "تشكل المؤسسات الثانوية واحدة من أهم القنوات لمشاركة الفقراء والنساء والأقليات في تنمية مجتمعاتهم والتأثير في عمليات صنع القرارات ذات الصلة المباشرة بحياتهم. تتوفر فرص مهمة لمشاركة الفقراء والنساء والأقليات في تنمية مجتمعاتهم في المؤسسات المحلية والإقليمية للحوكمة."[75]

يتم انتخاب أعضاء المجتمع المحلي في بعض البلدان للمشاركة في تخطيط البرامج وتنفيذها، التي تمولها الحكومة على مستوى القرية والمستوى المحلي الإقليمي. تستخدم بعض البلدان نظام الحصص "الكوتا" لضمان تمثيل النساء والأقليات الأخرى في هذه المحافل. بالإضافة إلى ذلك، زادت المجموعات، التي نشأت رسميا والعاملة في مجال صحة المجتمع ومجموعات مستخدمي التخطيط المجتمعي، فرص المشاركة في صنع القرارات التي تؤدي إلى مزيد من المساءلة وتقديم خدمات أكثر فعالية. ساعد السكان المحليون في جعل المؤسسات والقادة أكثر عرضة للمساءلة وأكثر استجابة، وحسنوا تقديم الخدمات. أثر إشراك المجتمع المحلي في البرازيل في عملية صنع القرار تأثيرا كبيرا في معدل وفيات الرضع.

يدعو المتطوعون خارج هذه المجالات، التي تتم دعوتهم إليها إلى زيادة مساءلة الحكومة والاستجابة.

المربع 2.1. **مساهمة المجتمع المدني**

كباحثة والآن كعاملة في مجال التنمية، كان لي شرف لقاء العديد من النساء والفتيات من عدة بلدان في أفريقيا. لقد شاهدت عمق التحديات، التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية والقوة غير العادية والقدرة على المقاومة التي يمكن أن تنتج عن عملهن وتعلمهن معا، وإيصال أصواتهم لدعم بعضهن البعض. لقد رأيتهن يقدمن وقتهن وطاقتهن للعمل معا، والتعلم، ودعم بعضهن بعضا، وتحدي الأعراف والبنى الاجتماعية، التي تديم ضعفهن واستبعادهن.

في اجتماع عقد في كينيا في أوائل عام 2015، سمعت امرأة شابة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تحكي قصة زواجها من رجل كانت قد توفيت زوجته للتو، مفترضة، أنه رجل ذو مكانة، ولذا فإنها لن تموت لأسباب تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. تم تشخيص إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية أثناء حملها، وتخلى زوجها عنها، وتركت وحيدة، خائفة ولا يوجد مكان تلجأ إليه. فكرت في الانتحار، ولا سيما بسبب إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية، ووصمة العار بسبب الطلاق في مجتمعها. لقد مرت بمرحلة يأس عميق حتى دعمتها صديقاتها وتضامنّ معها، وأخبرنها قصصهن وكيف استطعن تجاوز ذلك. لقد شاهدت تلك المرأة عزلة نساء أخريات ويأسهن، وأهمية تبادل الخبرات والدعم. بدأت بزيارة النساء الأخريات، وكانت، غالبا، ما تعطي اهتماما للمخاطر الصحية الشخصية المقترنة بالسل المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية، لأن "من سيقوم بهذا إذا لم نفعل نحن ذلك"؟ إنها تنثر الأمل في نفوس النساء، وتنشر، أيضا، المعرفة والفهم بصحة النساء وقضايا أخرى.

تتعلم النساء من خلال هذه الزيارات فهم القواعد الاجتماعية التي تشكل حياتهن واختياراتهن، والتي تجعلهن ضعيفات وأكثر عرضة للعزلة. لقد أنشأت تلك المرأة في الآونة الأخيرة منظمة غير حكومية صغيرة، وتخاطر في دفاعها القوي عن حقوق النساء. مكنها عملها في مجتمعها من بناء ثقتها ومهاراتها، وهي الآن توصل صوتها إلى العديد من المحافل العامة. تقوم الآن ببناء شبكات مع النساء؛ لتمكينهن من البدء في معالجة المعوقات التي تؤدي إلى سوء حالتهن الصحية، وانعدام الخيارات، والقليل من التعليم، والإقصاء ووصمة العار. تتعلم النساء المشاركة، وإيصال أصواتهن حول الحاجة إلى التغيير من خلال الاتصال والمناقشة والقيام بالأشياء معا.

المصدر: سيري ويندوه، مشاركة في تأليف تقرير بحثي حول النوع الاجتماعي في أفريقيا (ويندوه ووالاس، 2006)، ناشطة نسوية، وتعمل حاليا مستشارة للنوع الاجتماعي والحقوق لدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومقره لندن.

في بعض الأحيان، يعمل المتطوعون داخل النظم الرسمية للحوكمة؛ من أجل مناصرة آليات مساءلة جديدة محسنة، ومن أجل تقديم خدمات أفضل (مثل إشراف المتطوعين على توفير الحكومة لخدمات لضحايا العنف من النساء في بنغلاديش).

يعمل المتطوعون، على المستوى المحلي بشكل غير رسمي،على طرح القضايا التي تؤثر فيهم مباشرة. فعلى سبيل المثال، يعمل المتطوعون على المعالجة والوقاية والرعاية، ودعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو إيبولا. ولا يقتصر الأمر على تقديم الدعم العملي، ولكن يمتد ليشمل تحدي السلوكيات والمواقف التي تديم هذه الظروف. بالمثل، يحشد المتطوعون من أجل تحدي توجهات الذكور لاستخدام العنف في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتعزيز حقوق الأطفال، لإنشاء علاقات أفضل مع مقدمي الخدمات الرسمية وزيادة فرص الحصول على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات. أظهر المتطوعون خلال الخروج إلى الشوارع؛ احتجاجا عن عدم رضاهم عن الحوكمة، وعدم احترام حقوق المواطنين، أو استغلال الموارد الطبيعية بطرق يعتبرها الأشخاص في مجتمعهم بأنها تقوض سبل معيشتهم.

إن التحديات التي تواجهها المشاركة على المستوى المحلي كثيرة. يتم تعويد المجموعات او الأفراد (مثل النساء) اجتماعيا على عدم استخدام أصواتهم أو المشاركة في المجالات التي تتم الدعوة إليها أو المجالات التقليدية.[76] قد يتم استبعاد بعض الفئات عمدا. قد تسيطر النخبة على المجالات التي تتم الدعوة إليها للمشاركة التطوعية، سواء كانت هذه النخبة أفرادا أم مجموعات تتصف بمستوى تعليم أعلى، أو وصول أكبر للموارد الاقتصادية أو علاقات مع صانعي القرار. تحد الهرمية الخفية والأعراف الاجتماعية من قوة المجموعات ذات التأثير الأقل. لكن هناك قصص تبين الكيفية التي يتم بها توفير الأنشطة الجماعية في المجالات غير الرسمية، مثل مجموعات الأمهات أو المنتديات عبر شبكة الانترنت، للأفراد والأدوات والمعرفة والقوة الجماعية؛ للانخراط في مجالات صنع القرار الأكثر رسمية، وبالنسبة لأولئك الذين يملكون السلطة، السماع والاستماع إلى أصوات المهمشين.

لا تستجيب الحكومات المحلية دائما لاحتياجات المتطوعين، وقد تقوضها في بعض الأحيان. على سبيل المثال، تناضل جماعات السكان الأصليين في العديد من البلدان؛ من أجل حماية البيئة في مواجهة السياسات الحكومية التي تعطي الأولوية للاقتلاع أو التوسع الاقتصادي. كثيرا ما يطالب المتطوعون، في مثل هذه الحالات، بمجالات متوفرة لممارسة السلطة وإيصال صوتهم. تستخدم الرابطة الوطنية للمرأة الريفية والسكان الأصليين في تشيلي التحالفات الوطنية والعالمية مع غيرها من الحركات الأصلية والفلاحين لزيادة السلطة وتغيير المعايير الثقافية التي تجاهلت قضاياهم.[77]

العمل التطوعي على المستوى المحلي مورد لتأمين ودعم الصوت والمشاركة، والمساءلة والاستجابة

يقدم هذا الفصل أمثلة، شكلها سياقها، لمتطوعين يعملون في الأنواع الثلاثة من المجالات جميعها: المجالات المغلقة، والمجالات التي تتم الدعوة إليها والمجالات المطالب بها. يمكن الوصول لمزيد من المعلومات حول المتطوعين الذين يعملون في المجالات الحكومية التي تتم الدعوة إليها، أو مع المتطوعين الرسميين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات أخرى مثل الأمم المتحدة. يبقى الكثير من التطوع غير معترف به وغير مسجل؛ لأسباب تتعلق باللغة، وصعوبة الوصول وعدم وجود سجلات مكتوبة. وهذا لا يعني، رغم ذلك، أنه أقل أهمية. الأدلة عبارة عن فسيفساء ضخمة من الأعمال التطوعية التي تعمل على التعامل مع الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة القوية لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، والاستجابة للاحتياجات المحلية والدعوة إلى قدر أكبر من المساءلة. عند القيام بذلك، يظهر التطوع على المستوى المحلي كمورد لتأمين الصوت والحفاظ عليه والمشاركة والمساءلة والاستجابة.

التأثير في عملية صنع القرار بالمشاركة

تظهر اتجاهات تحقيق لامركزية السلطة على المستوى المحلي منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، المزيد من الاهتمام

بالحوكمة المحلية، وممارسات الحوكمة المحلية التشاركية.[78] ظهرت مجالات رسمية جديدة في جميع أنحاء العالم لتمكين المواطنين من المشاركة في العمليات السياسية على المستوى المحلي.[79] يتنوع كل من أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى هذه المجالات، ومستوى إشراك المتطوعين والتأثير في هذه المنتديات اختلافا كبيرا، اعتمادا على الطريقة التي تم بها تأسيس نظام الحكم المحلي والصلاحيات التي يملكها فيما يتعلق بالتمويل واتخاذ القرارات.

المشاركة في المجالات التي تتم الدعوة إليها

تتوفر أمثلة ملموسة حول الحكومات التي تزيد من المجالات التي تتم الدعوة إليها؛ كما هو الحال في لجان تنمية القرى في نيبال وتخطيط القرى والتنمية المجتمعية لإدارة الصناديق في كينيا وأوغندا. تقدم آليات الحوار هذه للحكومات (وغيرها من الجهات المشاركة في الحوكمة) طرقا عملية للتواصل والتفاعل مباشرة مع المواطنين. في بعض الأحيان، تتيح هذه المجالات الفرص للمتطوعين للمساعدة في تشكيل السياسات والممارسات بشأن كيفية تقديم الخدمات ورصد التنفيذ. على سبيل المثال، من المسلم به، في الحوكمة البيئية، أن إدارة الغابات المجتمعية تسهم، على نحو متزايد، في تحسين نتائج التنمية، بحيث "عندما يتم البدء بالإدارة وامتلاكها محليا، تثبت المجتمعات قدرتها على وضع ممارسات فعالة وقابلة للتكيف لإدارة الغابات الموجودة لمعالجة إدارة الغابات في المستقبل."[80] انخفضت معدلات الوفيات بشكل كبير في البرازيل، حيث تسمح المجالس الصحية المحلية لعشرات الآلاف من المتطوعين بالمشاركة في تحسين تقديم الخدمات الصحية والتأثير في السياسات الصحية.[81]

تهدف هذه الآليات إلى تسهيل التنمية، من القاعدة الشعبية من خلال توفير مجالات تتم دعوة السكان المحليين إليها لرفع صوتهم والتأثير في القرارات التي تؤثر فيهم بشكل مباشر. قد تقوض العديد من العوامل التأثير المحتمل للمجالات المحلية التي تتم الدعوة إليها، مثل مجموعات مستخدمي الغابات المجتمعية والمجالس الصحية المحلية. تشمل هذه العوامل عدم وجود الثقة بين المواطنين والحكومات، وانعدام الشفافية والمساءلة، وعدم مراعاة الحقوق الدستورية ومستوى عال من مركزية صنع القرار.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الآليات التشاركية تعزيز اللامساواة المجتمعية إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة قضايا عدم المساواة في الوصول والسلطة. يعني وجود ثقافة أبوية قوية وأعراف اجتماعية متأثرة بالنوع الاجتماعي، افتقار النساء إلى القدرة على التأثير في القرارات وجها لوجه مع الرجال حتى عندما تهدف الكوتا أو الاحتياطات إلى ضمان تمثيل النساء رسميا في عملية صنع القرار. قد تجد النساء صعوبة في العثور على الوقت، أو حتى إذن مضمون، لمغادرة المنزل للتواصل مع صناع القرار المحليين. وحتى عندما يستطعن الوصول إلى هذه المجالات، فإنهن قد لا يكن قادرات على ايصال أصواتهن، أو قد يتم تجاهل وجهات نظرهن. بالمثل، يعاني الأشخاص من الفئات المهمشة، مثل أولئك الذين ينتمون للطبقات الاجتماعية الدنيا، أو الوضع الاقتصادي المنخفض أو الحاصلين على تعليم متدن، من إيصال أصواتهم مما يؤدي إلى هيمنة أولئك الذين يملكون المزيد من القوة والموارد في المحافل المحلية. قد يؤدي هذا إلى عزل الأفراد أو الشعور بعدم التمكين أو حتى بالإهانة (المربع 2.2).

المربع 2.2. **أصوات المتطوعين:** إمراة منتخبة عضو في *بانشايات*

أشار بحث من مركز بحوث التنمية المتعلقة بالمواطنة، والمشاركة والمساءلة في الهند إلى ما ورد على لسان امرأة منتخبة عضو في *بانشيات* (هيئة تشريعية محلية) في مقابلة معها:

"أنا أعرف جيدا أني عضو فقط، لا شيء أكثر من ذلك. قال أفراد العائلة أن هناك مقعدا مخصصا للنساء، لخوض الانتخابات، سنتحكم به بعد ذلك." سألتها: "لماذا خضت الانتخابات إذا،" اختنق صوتها. "أصر أفراد العائلة، ولكن كما ترين، الأمر مهين جدا. تسخر مني جميع هؤلاء النساء طوال الوقت، ويقلن لي أنني لا أختلف عن العامل الكادح في *البانشايات*."[82]

لذلك، هل تؤدي هذه الفرص التشاركية حقا إلى تحولات في السلطة، وتغيير أنماط الاستبعاد الاجتماعي والظلم؟ أو أنها تضفي فقط الشرعية على الوضع الراهن؟ تبين الأدلة أمثلة كثيرة على وجود أثر إيجابي للمتطوعين من خلال الانخراط مع الحكومات المحلية في المجالات التي تتم الدعوة إليها وباستخدام مجموعة من الاستراتيجيات للوصول إلى المجالات المغلقة. قد تكون هذه النجاحات نتيجة العمل الهادف من قبل المنظمات التي تحشد المتطوعين لمعالجة قضايا الحكومة كما هو الحال في نيبال، أو، كما هو الحال مع المجموعات النسوية في أماكن مثل أوتار براديش، الهند، فإنها يمكن أن تنمو طبيعيا، حيث يطور المتطوعون الوعي ويعزمون على إسماع صوتهم في هذه المجالات، فضلا عن استخدام الوسائل الفردية والصوت الجماعي لتحقيق ذلك.

مساعدة النساء على الانخراط في نيبال

في عام 2007، خصص الدستور المؤقت لنيبال 33% من المقاعد للنساء في جميع مجالس الحكم المحلي. يشمل هذا لجان تنمية القرى، المؤسسات المسؤولة عن تخطيط القرى، وخلق شراكات بين المجتمعات المحلية والقطاع العام. يطلب القانون تخصيص 10% من ميزانيات اللجنة للنساء والفتيات. رغم ذلك، ، فإن تمثيل النساء في هذه الهيئات المحلية ،في الواقع، منخفض للغاية، وحتى عندما تشارك النساء المتطوعات، فإنهن كثيرا ما يفشلن في مناقشة القرارات التي تحول الأموال التي تستهدف النوع الاجتماعي لمشاريع التنمية الأخرى.

من أجل مواجهة عدم إحراز تقدم، قدم المتطوعون الدوليون[83] وشركاؤهم، من منظمة نسوية محلية في غرب البلاد، تدريبا حول القيادة لمساعدة النساء في تسليط الضوء على اهتماماتهن، والتحدث بصوت جماعي والشعور أن لديهن شيئا مهما يقلنه. بالإضافة إلى العمل مع المتطوعين المحليين الذين يشاركون بالفعل في محافل الحوكمة المحلية، كما عملوا مع المجتمع لإبلاغ الأفراد أن السياسات لا تخص الرجال فقط وتوضيح أن النساء يلعبن دورا حيويا في الحوكمة المحلية. عمل المتطوعون الدوليون أيضا مع ممثلي مجلس الذكور، الذين كان الكثير منهم غير مدركين لنظام الكوتا لمشاركة الإناث، وقاموا بإطلاعهم على فوائد ضمان المشاركة النشطة للنساء.

بدأت النساء، نتيجة للتدريب، في رفع أصواتهن في المجالس النيبالية. بالمثل، يسعى الأشخاص إلى التأكد من تخصيص الموارد بطريقة أكثر عدلا وفقا للاحتياجات المحلية. طالبت النساء في إحدى لجان التنمية القروية بتخصيص جزء من الميزانية للنقالات لدعم النساء أثناء المخاض، وفي إحدى القرى، عملت النساء على إضافة العنف الأسري وتعاطي الكحول إلى الأجندة.[84]

عندما يشارك الناس بفعالية في الأماكن التي تتم الدعوة إليها، تكون النتائج عميقة، كما هو مبين أدناه. تسمح مشاركة الفئات المهمشة في عملية صنع القرار بأن تأخذ أجندة التنمية احتياجات مجموعات معينة بعين الاعتبار، وتوزع عليهم الموارد بطريقة أكثر فعالية ومساواة، مما يحسن من استجابة مؤسسات الحوكمة. يمكن أن تسهم المشاركة أيضا في تحويل العلاقات الاجتماعية حيث يتم تحدي الأعراف الاجتماعية الراسخة وإعادة تقييمها.

انخراط النساء المحليات في أوتارانتشال في البنى الهيكلية للحوكمة الرسمية

بدأت النساء المحليات في أوتارانتشال بالتعامل مع هيكلية الحوكمة الرسمية بعد تطوير مهارات جديدة، والقدرة والمعرفة والقدرة على التنظيم الجماعي من خلال الانخراط في الأنشطة التطوعية المحلية.[85] بدأت النساء المحليات بتنظيم مجموعات النساء غير الرسمية لمناقشة القضايا المطروحة حول تشغيل مراكز *بالودي* للتعليم لمرحلة ما قبل المدرسة وصيانتها، بدعم من منظمة مجتمعية، ومركز التعليم البيئي أوتارانتشال. بدأت المجموعات في تطوير مراكز مرحلة ما قبل المدرسة في قرى مختلفة، وفي النهاية شكلت شبكة غير رسمية تتألف من أكثر من 450 مجموعة منتشرة في سبع مناطق في أوتار براديش. كان المبدأ التنظيمي الرئيس للمجموعة (بتشجيع من المركز، هو وجوب اشتمال امرأة متطوعة من كل عائلة في القرية، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية والوضع

الاقتصادي. عرفت هذه المجموعات باسم "مجموعات القرية بأكملها"- للتأكيد على إدراج النساء من جميع الخلفيات.

في البداية، أصبحت المناقشات ذات الصلة بتعليم الأطفال، التي أصبحت فيما بعد مجموعات، منتديات لمناقشة قضايا أخرى، مثل الإدارة المستدامة لموارد الغابات والمياه المحلية. كمتطوعات في هذه المجموعات، اشتركت النساء في التنظيم والمشاركة في الحوار واتخاذ القرارات. بسبب اشتمال "مجموعات القرية باكملها" على متطوعين من جميع الأسر، شمل هذا معالجة علاقات القوة داخل القرية التي تتطلب مفاوضات وحوارا وحلا للنزاعات بشأن قضايا مثل المساواة في توزيع المياه بين القرويين.

انتقل العديد من "مجموعات القرية باكملها" في وقت لاحق، إلى التعامل مع الهياكل الرسمية للحوكمة والعملية الانتخابية. فتم انتخاب العديد من النساء من "مجموعات القرية باكملها" كعضوات دوائر انتخابية، أو كعضوات لجنة أو ممثلات في *بانشايات* القرية. أوفدت النساء مرشحة مستقلة لانتخابات برلمان الولاية في عام 2006، وهي امرأة من عائلة تعيش تحت خط الفقر، وتم تمويل الحملة بمساهمات "مجموعات القرية باكملها" على مستوى الدولة. رغم أنه لم يتم انتخاب المرشحة، أدى هذا النموذج بالاخريات للانخراط بشكل أكبر في نظام الحوكمة والتعرف على العملية الانتخابية.

كانت النساء قادرات، بشكل غير مباشر، على بناء الثقة بالنفس، واكتساب المهارات وتطوير الرغبة في تغيير الظروف من خلال التطوع في "مجموعات القرية باكملها". زود هذا النساء بالقدرات الفردية المطلوبة للمشاركة في عمليات الحوكمة الرسمية، مثل التحدث أمام المجتمع، ومنحهن الثقة للتحدث مع المسؤولين الحكوميين ورموز السلطة، و(بالنسبة للبعض) أن يصبحن قائدات. وفرت "مجموعات القرية بأكملها" للنساء حيزا للتفاعل مع *بانشايات* القرية وكذلك موظفي المنطقة ومجموعات المنازل للعمل على تحقيق مطالبهن، والضغط بشكل جماعي وأحيانا القيام بحملات، أو إجراء مسيرات في الشوارع خارج مؤسسات الدولة. علاوة على ذلك، أصبحت النساء ناشطات في المجال العام، وأصبحت مشاركتهن شيئا طبيعيا باستخدام الأماكن العامة في القرية، إما بعقد اجتماعات أو أداء الأغاني (كما في المهرجانات أو حفلات الزفاف). لقد ضمن تحدي المعايير الاجتماعية الصعبة بطرق غير مباشرة وغير عدائية عدم نفور الرجال في القرية منهن.

أدركت النساء، كمجموعة جماعية، الحاجة إلى التأثير في البنى الهيكلية للحوكمة من أجل التأثير في أجندة التنمية. ساعد المتطوعون، في بعض الحالات، في إخضاع الخدمات التي تقدمها الدولة للمساءلة، وبخاصة في مجال التعليم. طالبت النساء بضمان تأسيس مراكز تنمية الأطفال التي تديرها الدولة؛ لتوفير رعاية الأطفال بجودة عادلة. عبرت "مجموعات القرية بأكملها" عن عدم رضاهن عن موظفي الحكومة، كما وراقبن السجلات المدرسية، شهريا، في المدارس سيئة الإدارة، أو بسبب تغيب المعلمين، أو وجود معلمين ضعيفي الأداء. كانت "مجموعات القرية بأكملها" قادرة على تعديل مبادرات التنمية وفقا للسياق المحلي، مثل رفض بناء الطرق؛ لأنها تقلل من إنتاجية المزارع أو إذا مرت هذه الشوارع من مصادر المياه.

علق أحد العاملين في منظمة مجتمعية على تأثير "مجموعات القرية بأكملها": "يسأل أي مسؤول حكومي يأتي إلى القرية في هذه الأيام عن رئيسة "مجموعات القرية بأكملها"، وليس عن برادان غرام،لأنهم يعرفون أن هؤلاء النساء يسببن مشكلة في وقت لاحق إذا لم يتم التشاور معهن."[86]

يسلط مثالي نيبال وأوتار براديش في الهند الضوء على أهمية التسلسل الهرمي غير المرئي للقوة، الذي يحد من قدرة الفقراء والفئات الأكثر تهميشا من إيصال أصواتهم والمشاركة في مجالات الحوكمة الرسمية، حتى لو كان وجودهم في مثل هذه المحافل نتيجة الدعوة أو التكليف بالقانون، ويدعوان إلى أخذه بعين الاعتبار.

المتطوعون مسهمون أساسيون في برامج التنمية. ترغب الوكالات العاملة في مجال التنمية، غالبا، في تعزيز المشاركة المجتمعية والملكية المحلية، لإدراك هذه الوكالات أن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى فشل البرامج. يحسن المتطوعون العاملون في هذه البرامج

الرسمية قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها من خلال توسيع تقديم الخدمات ودعمها وتحسينها.

تشمل الأمثلة على ذلك برامج التغذية المدرسية،[87] وبناء المدارس المناسبة للفتيات وتطوير أندية الأمهات لرفع الوعي بأهمية تعليم الفتيات، وتشجيع الآباء على إرسال أطفالهم إلى المدارس. ساعد عمل الأندية التي تديرها أمهات متطوعات في زيادة التحاق البنين والبنات وتحسين معدلات تحصيل الفتيات.[88] بنت مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات في 2011 على هذا العمل، بشكل غير رسمي في كثير من الأحيان، في القرى حيث تقوم النساء بمرافقة بناتهن إلى المدرسة، لمراقبة التسرب وتشجيع الأمهات لمعرفة قيمة التعليم. يجري تنفيذ حملة "تعليمي هو مستقبلي" من خلال شركاء محليين يعملون مع متطوعين في المجتمعات المحلية.[89]

حوكمة المياه في المنطقة العربية

يبلغ متوسط نصيب الفرد من معدلات توافر المياه لدى اثنتي عشرة دولة عربية دون عتبة ندرة المياه الحادة كما حددتها منظمة الصحة العالمية. يقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أزمة المياه هي أزمة حوكمة: يتطلب الأمن المائي حوكمة فعالة؛ ومبادئ الإدارة الجيدة وممارساتها؛ والاهتمام بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية معقدة وسريعة التغيير.[90] تم مؤخرا إنشاء مجموعات محلية من الأطراف المعنية والمستخدمين في مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وعمان، وتونس واليمن. تم تأسيس بعض جمعيات مستخدمي المياه من خلال نهج استشاري يبدأ من القاعدة حتى المستويات الأعلى. إن تشاور السلطات مع الأعضاء المتطوعين الذين هم مستخدمون عاديون للمياه يضمن الشمولية والشفافية والمساءلة.

تم تأسيس عدة جمعيات لمستخدمي المياه قائمة على التطوع في حوض عمران في اليمن في السنوات القليلة الماضية من مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة؛ بمساعدة من وكالة التعاون الفني الألماني. إحدى هذه الجمعيات هي جمعية مستخدمي المياه في وعلة والتي تأسست عام 2006. توحد أعضاء المجتمع معا لمنع سوء استخدام المياه الجوفية ومنع استنزاف الأحواض الجوفية. لقد وجد أن نقل المياه خارج المنطقة سبب رئيس في انخفاض مستويات المياه. اتفق أعضاء المجتمع على منع بيع المياه لصهاريج من أي بئر، ومنع الصهاريج من نقل المياه إلى خارج المنطقة. وأطلقوا عريضة (*مرقوما*) موقعة من مالكي الأراضي والشيوخ لوضع لائحة جديدة، وافقت عليها السلطة المحلية. تم فرض غرامة مالية على من يخرق المرقوم. اتفق أعضاء المجتمع على الإبلاغ عن المخالفين، من أجل منعهم من العودة لنقل المياه خارج المنطقة. منعت هذه الاتفاقية الخلافات بين القبائل المختلفة في المنطقة. شارك متطوعون من المجتمع المحلي في تنفيذ المرقوم. توقفت ناقلات المياه عن نقل المياه إلى خارج المنطقة، وبذلك استقرت مستويات المياه. وافقت جمعيات أخرى لمستخدمي المياه في حوض عمران على لوائح وأحكام *المرقوم* نفسها.[91]

يمكّن التطوع في المجالات التي أوجدها المجتمع، بشكل غير رسمي، الأفراد من تطوير الثقة والمشاركة

المشاركة في المجالات المطالب بها

تظهر الأمثلة أعلاه الطرق المختلفة لتعبئة المتطوعين وكيفيتها، وكذلك أنواع الشراكات المختلفة مع المجموعات الأخرى، المحلية والدولية. تظهر الأمثلة، أيضا، أهمية المجالات المطالب بها في المجتمعات المحلية في جعل أصوات المهمشين مسموعة ومشروعة، كما يقول روزماري ماغي: "لا تقع اكثر الواجهات الأكثر صلة وديناميكية "للحوكمة" غالبا بين المواطنين والدولة، ولكن تكمن ضمن المواطنين وداخل المجتمع."[92]

تمكن تجربة التطوع في المجالات غير الرسمية، التي تم إنشاؤها من المجتمع، والأفراد من تطوير الثقة والقدرة على المشاركة، واكتساب المهارات، والمعرفة، وأدوات التأثير، والصوت الجماعي للتأثير في الحوكمة، ودرء الضغوط السياسية من المجموعات المهيمنة. كما يقول جون كافينتا: "يمكن استخدام الطاقة المكتسبة في مجال واحد، من خلال مهارات، وقدرات وخبرات جديدة للدخول والتأثير في غيره من المجالات."[93]

تجد المجتمعات المحلية سبلا للبقاء وتحسين أوضاعها في مواجهة الصراعات والكوارث الطبيعية، واعتلال الصحة، وضعف التعليم ونقص المياه. يكون الكثير من العمل في المجالات المطالب بها، وفي العادة لا يعرف شيء عن عمل هذه المجتمعات خارج المنطقة المحلية. بينما يجد آخرون أنه تم اختيار عملهم وتوسيعه وتوسيع نطاقه، وأحيانا يتم ذلك بمساعدة خارجية، من ضمنها التمويل، ولكن يكون ذلك، في كثير من الأحيان، لفترة محدودة.

إن المتطوعين الذين يعملون على هذا المستوى هم الذين يحافظون على العمل المطلوب في العديد من المجالات: من أجل تشجيع ذهاب الفتيات إلى المدرسة من خلال نوادي الأمهات، ومكافحة العنف في المجتمع، وتعزيز أفضل الممارسات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ورفع الوعي وتغيير التوجهات والمعتقدات حول العنف ضد النساء، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإيبولا. إن عملهم المتعلق بالأعراف الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات الأساسية، والرعاية، والدعم ضروري لتلبية الاحتياجات العاجلة وطويلة الأجل.

يوضح أحد الأمثلة، الآن، أهمية المجالات المحلية المطالب بها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. يظهر المثال، أيضا، الكيفية التي تؤدي بها هذه المهارات، والمعرفة اللتين تم تطويرهما في هذه المجالات إلى المشاركة وإبداء الرأي بعيدا عن المنزل، وحتى على المستوى الدولي. يدل المثال، أيضا، على مدى صعوبة إيصال الصوت للمستويات العليا الرسمية الأكثر تأثيرا في صنع القرار، والكيفية التي يصل فيها الدعم إلى الأرضية؛ لتعزيز عمل الموظفين والمتطوعين، المهم للغاية هناك، وتشجيعه. سيتم تخصيص 3.6% فقط من ميزانية برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للعمل على مستوى المجتمع المحلي في عام 2015 .[94]

كان عمل مشروع "المداخل" نتاج عمل مجموعة من النساء الأوغنديات النشيطات اللواتي يعانين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوغندا منذ عقدين من الزمن. تم تطوير برنامج تدريب رسمي تشاركي بتوجيه من أليس ويلبيرن،[95] عاملة مؤهلة وخبيرة في مجال التنمية، وهي نفسها مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. يعرف هذا البرنامج الرجال والنساء، الصغار والكبار في المجتمعات بأسباب فيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة قضايا العنف، والمساواة بين الجنسين، وعدم المساواة في العمر. يصبح المتطوعون، في كل مجتمع، مدربين ومرشدين للآخرين في القرية، ومعززين للمواقف الجديدة، ومعالجة التحيز والتمييز، وتعريف النساء والرجال بأهمية ممارسة الجنس بالتراضي، وأمور أخرى كثيرة. لدى مجتمعات، في جميع أنحاء العالم الآن، متطوعون مدربون يستكشفون أفضل السبل للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهناك مجتمع قائم على شبكة الإنترنت للممارسة.[96]

من هذه التجربة، أصبح كثير من النساء والرجال أكثر قدرة على التعبير عن القضايا التي تؤثر فيهم: كضرورة تضمين تلك القضايا مع فيروس نقص المناعة البشرية في جميع القرارات المتعلقة بهم، للتصدي للعنف ضد المرأة؛ كسبب لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومعارضة القوانين والسياسات التي تصم المصابين بفيروس نقص المناعة بالعار، والحصول على الحق في الاختيار، والحصول على المعلومات عن الفحص، والكثير من القضايا الأخرى.[97]

تؤدي مشاركة المتطوعين في كل من المجالات التي تتم الدعوة إليها، والمجالات المطالب بها على مستوى المجتمع المحلي، إلى مشاركة مدنية على نطاق أوسع ومطالب بالتغيير. تشير البيانات إلى، أنه، غالبا، ما يكون من الصعب الحصول على استجابة مؤسسات الحوكمة، ويعتمد الكثير منها على انفتاح الحكومات، والجهات الأخرى العاملة في مجال الحوكمة.

جعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة

يصبح تقديم الخدمات أكثر فعالية وإنصافا حين يتمكن المتطوعون من إيصال أصواتهم، والمشاركة في عمليات صناع القرار. تأتي بعض الآليات الجديدة أو الأدوات لتحسين المساءلة؛ نتيجة التدخلات التي تقودها المنظمة المستهدفة التي تعمل على حشد المتطوعين لتلبية احتياجات الحوكمة. هناك أيضا العديد من الأمثلة على حشد المتطوعين بشكل مستقل على المستوى

المحلي لمعالجة قضايا الحوكمة التي تؤثر فيهم.

المطالبة بمجالات جديدة لمساءلة الحكومات

إن الأدوات والاستراتيجيات التي يستخدمها المتطوعون المحليون للمطالبة بالمزيد من المساءلة واسعة النطاق. يمكن تنظيم هذه الأدوات والاستراتيجيات بشكل غير رسمي كالإجراءات التي تركز على المستوى المحلي. يمكن دعمها (بالأموال والتدريب، على سبيل المثال) أو حتى المبادرة بها من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وغيرها من الفاعلين في الحكم الخارجي، ومن ضمنها الحكومة المحلية. غالبا ما يتم تبني نطاق الإجراءات التي تبدأ على نطاق صغير في قرية، أو حي للفقراء من الآخرين وتوسيعها. قد ترى مجتمعات أخرى ما يجري وتكرر العمل الجماعي الذي قد يتجاوز المنطقة المحلية. على سبيل المثال، يستخدم المتطوعون بطاقات التقرير (غالبا ما يتم تطويرها من المنظمات غير الحكومية) في المدارس لتقييم الحضور. يتم تشجيع المتطوعين وتدريبهم على جمع المعلومات؛ لرصد تقديم الخدمات الحكومية. تعتبر التغذية الراجعة من مستخدم الخدمة كنوع من التعهد الجماعي، لتسليط الضوء على تقديم الخدمة الضعيفة باستمرار. قد تتطور استراتيجيات المساءلة من الاهتمامات والأنشطة المحلية لتصبح مشاريع مصممة بشكل أكثر رسمية. قد يستمر المتطوعون المحليون في العمل في المستقبل، إذا كان قد ثبت أنها ذات قيمة في حياتهم، بمجرد الانتهاء من تمويل المشاريع أو مشاريع المنظمات غير الحكومية، .

التوعية في شمال أوغندا

كانت خمسة مجتمعات جزءا من مشروع لضمان وعي السكان المحليين بالموارد الحكومية التي يستحقونها في شمال أوغندا في عام 2012. تم تدريب أفراد المجتمع الذي تم اختيارهم من أجل تحسين قدرتهم على فهم المعلومات حول التدفقات المالية وعمليات التنمية ذات العلاقة، وتم تعيينهم كمتطوعين لتعقب الموارد.[98]

طلب المتطوعون، يدركون حقهم في المعلومات، معلومات من الجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة مثل المجالس المحلية. تم تدريبهم، أيضا، على تقديم تغذية راجعة حول قدرة هذه الموارد على تلبية احتياجاتهم، فضلا عن نوعية ارتباط أموال البرنامج ومداها.

بدأوا في طرح أسئلة تتعلق ببرنامج الزراعة الوطنية والخدمات الاستشارية، التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي. طلب المتطوعون معلومات من الجهات الفاعلة في الحوكمة المحلية، كما يصف أحد المتطوعين، توبالو تشرشل اوتيم:

كنا ندرك حقنا في الحصول على المعلومات، وكنا نملك المهارات بالكامل، وقد تم إعدادنا؛ لنلعب أدوارنا في عملية التنمية المعقدة بأكملها. بالتعاون مع المجلس المحلي، دعونا لعقد اجتماع للقرية، ودعونا كبار أعضاء المجلس. عبرنا في الاجتماع عن رغبتنا في معرفة أسباب عدم استفادتنا من البرامج الحكومية المستمرة لدعم الدخل والأمن الغذائي.[99]

ردا على ذلك، دعا عضو مجلس محلي، منسق برنامج الزراعة الوطنية والخدمات الاستشارية إلى اجتماع متابعة؛ حيث قدم لائحة بالمشاريع الريادية الممولة في مقاطعته. ساعد المنسق المجتمع على فهم استحقاقاته وإفادة المبادئ التوجيهية الخاصة ببرنامج الزراعة الوطنية والخدمات الاستشارية، الذي يقدم خدمات استشارية في المنطقة. نتيجة لذلك، وجد 42 فردا من المجتمع وستة مزارعين، لديهم توجهات نحو السوق، أنه كان يحق لهم الحصول على المعاول والماعز والأبقار. لم يكن المزارعون، أيضا، على علم بالتغيير في أسعار السوق التي تمنحهم المزيد من البذور.

يوضح هذا المثال أن للمتطوعين دورا أساسيا في الدفاع عن الحق في المعلومات، وتقديم التغذية الراجعة لمؤسسات الحوكمة المحلية. تنتج هذه الزيادة في القدرة، مدعومة من المنظمات لتطوير المهارات اللازمة أو الوصول إلى التكنولوجيات اللازمة، مكاسب ملموسة؛ حيث أصبح المواطنون على بينة من حقوقهم وبدأوا في طرح الأسئلة؛ لضمان وصول نظم المعلومات إلى الفئات المستبعدة في المجتمع ومشاركتهم بها؛ مما يجعلها في وضع أفضل لإخضاع الحكومات للمساءلة.[100]

المساءلة من القاعدة حتى المستويات العليا في البرازيل

طالب المتطوعون في البرازيل بمجالات جديدة

يلعب المتطوعون دورا أساسيا في الدفاع عن الحق في الحصول على المعلومات وتقديم التغذية الراجعة لمؤسسات الحوكمة المحلية

لاستخدام آليات المساءلة من القاعدة إلى المستويات العليا ردا على غياب الشفافية وسوء استخدام الأموال العامة في مارينغا، وهي مدينة وبلدية تقع في جنوب البرازيل.[101] في عام 2000، أدت حادثة اختلاس أكثر من 57 مليون دولار من رئيس البلدية وأحد العاملين لديه إلى قيام المجتمع المدني بتنظيم نفسه لمحاربة الفساد. ركزت الأنشطة، في البداية، على رفع الوعي بمشكلة الفساد، ولكن أدت الحركة إلى ظهور ما يسمى الجمعية المسؤولة أخلاقيا؛ لإجراء عمليات تدقيق وقائية على الإنفاق العام من الإدارة المحلية.

إن توسيع مشاركة الشباب في المجموعات المحلية يغذي المزيد من المشاركة الانتخابية والسياسية

تأسست جمعية المرصد الاجتماعي في مارينغا لرصد جميع العطاءات والنفقات التي أجراها مكتب رئيس البلدية والمجلس التشريعي في المدينة. يتتبع المرصد، الذي ينسق أعماله فريق صغير من الموظفين، كافة عمليات طرح عطاءات البلدية من الصياغة حتى تسليم المنتجات، ويحلل التكاليف التشغيلية للمجلس التشريعي. إن المتطوعين في جميع مراحل المشروع مهمون: في المقام الأول المتطوعون المهنيون المتقاعدون أو طلاب الجامعات، هم أعضاء المجتمع العاملون للقضاء على الفساد، ومنع الخسائر، وسوء استخدام عائدات الضرائب.

أوجد المتطوعون العاملون في المرصد مجالات "للرقابة الاجتماعية" لاستخدام الموارد العامة.[102] أجرى المتطوعون أنشطة توعوية عامة، بما في ذلك برامج في المدارس والجامعات إدراكا منهم بضرورة وعي المواطنين وقدرتهم على إخضاع الحكومات للمساءلة لضمان تجاوب الحكومة على المدى الطويل. يعمل المتطوعون لمنع الفساد من خلال بناء الوعي بهذه القضية، وتدريب المواطنين على مراقبة الإنفاق العام، وتعزيز تنسيق القطاع العام في عملية الرصد.

كان المشروع مسؤولا عن توفير 7.3 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات من 2004 حتى 2008. ساعد المشروع على تسديد الأموال، وإلغاء الملكيات المختلسة، والحد من أسعار المناقصات العامة وإعادة تحديد الكميات. من المؤمل أن تؤدي أنشطة المرصد الخاصة بالتثقيف المالي (المؤتمرات والندوات والبحوث والمسابقات البحثية، والأفلام الوثائقية والمسرح)، على المدى الطويل، إلى مزيد من السلوك الأخلاقي وشعور أكبر بالمسؤولية المدنية. لقد تم تكرار النموذج على نطاق واسع، بوجود أكثر من 50 مرصدا في شتى أنحاء البرازيل؛ لزيادة مشاركة المواطنين في مطالبتهم لمساءلة الحكومات، وتحسين استجابة مؤسسات الحوكمة.[103]

الانخراط في المجالات التي تتم الدعوة إليها

توفر الانتخابات التنافسية آليات المساءلة الرسمية لصانعي السياسات والمواطنين، ويمكن أن تكون وسيلة لوجهات نظر المواطنين وتفضيلاتهم للتأثير في القرارات السياسية. قد يكون التطوع حافزا للأفراد، وبخاصة الشباب، للمشاركة في المجال السياسي، ولا سيما في صناديق الاقتراع. أظهر تقرير صادر عن مؤسسة ميرسي كور في عام 2012 بعنوان "المشاركة المدنية للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أن توسيع مشاركة الشباب في مجموعات محلية يغذي المزيد من المشاركة الانتخابية والسياسية. تبني الأنشطة التطوعية في المجتمع ثقة أكبر بين الشباب فيما يتعلق بقدرتهم في التأثير في القضايا الأوسع نطاقا واتخاذ الإجراءات اللازمة في المجال السياسي.[104]

الانتخابات المحلية في إندونيسيا

في انتخابات جاكرتا عام 2012، غير المتطوعون الرسميون الذين يدعمون المرشحين لمنصب المحافظ ونائب المحافظ جوكواي وهوك الطريقة التي تدار بها السياسة الانتخابية على مستوى القاعدة الشعبية في إندونيسيا. أدى ذلك، أيضا، إلى زيادة مشاركة المتطوعين في العمليات الحكومية التي تلي فوز المرشحين، لا سيما في إنشاء، أو تحسين آليات جديدة لمساءلة الحوكمة.[105]

كان المتطوعون منظمين بشكل غير رسمي وبصورة عفوية لدعم المرشحين. كان لدى العديد منهم دافعية للتطوع بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية. جاء المتطوعون من مجموعة متنوعة من الانتماءات الدينية والأعراق والطبقات والمهن الاجتماعية. ولم يكن لدى

العديد منهم أي انتماء سابق لحزبي المرشحين، أو لم يكن لديهم انتماء سابق لطرف آخر. اختار المتطوعون أن يضعوا هذه الهوية جانبا لدعم مرشحيهم. من الصعب تقدير عدد المتطوعين بسبب تنوع أنشطتهم والطابع غير الرسمي للتعبئة. كان عدد المتطوعين الرسمي المتمركزين في مراكز الاقتراع حوالي 45,000 (ثلاثة في محطة الاقتراع)، ولكن يفوق عدد المتطوعين غير الرسميين هذا العدد.

أعلنت لجنة الانتخابات في جاكرتا في 28 أيلول فوز جوكواي اهوك في الانتخابات بنسبة 54% من الأصوات، 7 نقطة مئوية أكثر من فوكي - نارا. تم تعيينهما كحاكم ونائب حاكم بعد أسبوعين. يرى البعض أن هذا الوضع غيّر التقاليد الانتخابية في أندونيسيا، بوجود الأحزاب السياسية التي تدرك بشكل متزايد أن التعاون مع الحركات الاجتماعية أمر حاسم لتحقيق النجاح في الحملة الانتخابية.[106]

من المهم تواجد العديد من المتطوعين لضمان فعالية استجابة الإدارة وسرعتها. انضم البعض للبرامج الحكومية بشكل غير مباشر أو تطوعوا للمساعدة في بدء أو تنفيذ وعود المحافظ. أصبح الآخرون مراقبين مشاركين- لا يعارضون الحكومة ولكن يضمنون الشفافية والفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات العامة على أرض الواقع.

إحداث الاستجابة المؤسساتية

يمارس المتطوعون، أيضا، الضغط للتأكد من استجابة الحكومات لمطالبهم واعتماد آليات جديدة لتحسين المساءلة والاستجابة.[107]

يبين هذا المثال من بنغلاديش كيفية استخدام المتطوعين للمناصرة، وبناء التحالفات والعمل الجماعي لجعل الحكم المحلي أكثر استجابة.

مكافحة العنف ضد النساء في بنغلاديش

استخدمت الناريبوكو، منظمة تعمل على مكافحة العنف ضد المرأة في بنغلاديش، تحالفاتها مع جهات الحوكمة الفاعلة المختلفة والعمل الجماعي؛ لإيجاد الآليات التي تجعل مؤسسات الحكم المحلي أكثر عرضة للمساءلة والاستجابة. ربطت المنظمة عملها مع النساء المتضررات من العنف لتحسين فهم القضية. ضغطت المنظمة على جهات الحوكمة الفاعلة للسماح للمتطوعين بمراقبة تدخلات الدولة لمكافحة العنف ضد المرأة، وزيادة القدرة على الاستجابة لاحتياجات المرأة.

تعتمد منظمة الناريبوكو على التحالفات والشراكات للقيام بعملها في جميع أنحاء بنغلاديش. دوربار هي إحدى تحالفاتها الأساسية، وهي شبكة نسائية تركز على التمكين السياسي ومنع العنف ضد النساء. المتطوعون مع الناريبوكو وشبكة دوربار هم في المقام الأول من النساء. يأتي المتطوعون من خلفيات اقتصادية وتعليمية مختلفة جدا بدءا من الذين تعلموا القراءة والكتابة حديثا حتى حاملي درجة الماجستير. تشمل الأنشطة الرصد والإبلاغ ودعم موظفي المحاكم والأطباء والشرطة وغيرهم من الموظفين العموميين لاحترام ضحايا العنف والتعامل مع قضاياهم بحساسية، وتنظيم الحملات والقيام بها، وكسب التأييد، والتعبئة والحشد لصياغة الرأي العام والتأثير فيه.

إن عمل الشبكة مفيد لمهارات الرصد وجمع المعلومات حول العنف ضد المرأة. تجمع الشبكة، أيضا، معلومات عن حالات العنف ضد المرأة المقدمة لمراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد. باستخدام المعلومات التي يقدمها المتطوعون في مواقع الخدمة في الخطوط الأمامية، والمعلومات الوطنية عن الحادثة، والتغذية الراجعة المقدمة من الهيئات النسوية الشعبية، تحصل المنظمة على تغذية راجعة خاصة بالتقدم ونوعية خدمات الحكومة والشرطة والمستشفيات والمحاكم وتقدمها لمديري البرامج الوطنية.[108]

المناصرة من أجل الاستجابة

يتعلق أحد جوانب تعزيز الحوكمة بالتأثير وتشكيل أجندة السياسة العامة. يعني هذا صعوبة أو حتى رفض القيم والأيديولوجية أو أجندة التنمية السائدة في الدولة، والتعبير عن الآراء البديلة، في محاولة، للتأكد من معرفة المؤسسات الحكومية واستجابتها لاحتياجات مجموعات محددة. قد تكون فرصة معرفة هذه التحديات أقل من خلال مجالات الحوكمة المعتادة.[109] عندما تكون القضايا خلافية أو تكون المجموعات في موقف تفاوضي ضعيف مع جهات الحوكمة الفاعلة الرسمية، تكون الإجراءات الخاصة بهذه القضايا أو الإجراءات، التي تتخذها هذه المجموعات من أجل التغيير، في كثير من الأحيان، خارج مجالات الحوكمة الرسمية. تظهر الأمثلة، هنا، كيف يمكن أن يؤدي هذا العمل، ليس فقط، إلى تغييرات في السياسة العامة، ولكن، أيضا، إلى تحولات في الرأي العام والمعايير الثقافية، وقد يؤدي الكشف عن ذلك إلى تجاهله أو اتخاذ إجراءات انتقامية من قبل الحكومة.

قد تتعارض قيم بعض المجموعات وإدراكها مع الإيديولوجيات، التي تشجع التقدم الاقتصادي على حساب البيئة. بالنسبة لكثير من المجتمعات الأصلية في جميع أنحاء العالم، فإن سبل العيش والثقافة والتقاليد متجذرة وتعتمد على التنوع البيولوجي في الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية.[110]تؤثر السياسات التي تشجع النمو الاقتصادي واستخراج الموارد، بشكل كبير، في مجتمعات السكان الأصليين، وتجعل العلاقة بينهما أقل استقرارا.

من الخارج إلى مشغلي السياسة في تشيلي

قاوم المتطوعون المحليون في تشيلي السياسات التي تشجع صناعة الأغذية الزراعية واسعة النطاق، حيث يشعرون بأن هذه السياسات تهمش صغار المزارعين، وتهدد بخطر القضاء على الممارسات الأصلية. القضية الأساسية هي حماية البذور وسيادتها. في السنوات الأخيرة، كان هناك معارضة لمحاولات تحديث القوانين القائمة على براءات اختراع البذور والنباتات؛ لضمان القدرة التنافسية الدولية للأعمال الزراعية في تشيلي من قبل هيئات مثل: الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية، التي تزعم بأن التغييرات على التشريعات ستشكل عائقا أمام استخدام المزارعين سلالات البذور التي تم استخدامها من المزارعين الأصليين لأجيال. تدعي هذه الهيئات بأن من شأن هذه التغييرات منع مثل هذه الممارسات التقليدية مثل تبادل البذور، في حين تمكن الشركات من احتكار بيع البذور واستيرادها وتصديرها.

لدى الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية 10,000 عضو – متطوعات من المجتمعات الأصلية والريفية في جميع أنحاء تشيلي.[111] كانت الرابطة، في الأصل، مجموعة من الخارج، مع قليل من الاتصال مع وسائل الإعلام أو الاتصال المؤسساتي مع الحكومة. بالتالي كان نجاح حملتها يعتمد على العمل في أماكن غير رسمية وإنشاء شبكات جديدة. تشمل المبادرات المحلية الحدائق العضوية، وأسواق المزارعين، وتذوق الطعام التقليدي ومعارض تبادل البذور وتوفيرها (الحفاظ على انتقال البذور عبر الأجيال). يشارك المتطوعون، أيضا، في المسيرات والمظاهرات في جميع أنحاء البلاد.[112]

تؤثر أنشطة الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية المحلية في الرأي العام، وترفع مستوى الوعي حول أهمية البذور والسيادة الغذائية، وقد مكنت التحالفات التي تتجاوز الحدود الوطنية المنظمة من الاستفادة من السلطة. مارست الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية الضغط على صناع السياسات الوطنية؛ من خلال تشكيل تحالف مع لافيا كامبيسينا (ائتلاف واسع من جميع أنحاء العالم يضم أكثر من مليار فلاح ومزارع وغيرهم ممن يناضلون من أجل حيازة الأراضي، والسيادة الغذائية والبيئة الزراعية).

بدأت الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية العمل مع المشرعين التشيليين، وتواصلت، بشكل مباشر، مع مجالات صنع السياسات الرسمية، رغم كونها، في الأصل، مجموعة من الخارج. إن الوصول إلى مجالات الحوكمة الأكثر رسمية أمر حاسم: وتمثل الرابطة، الآن، مصالح المرأة الريفية والسكان الأصليين مباشرة في المحافل الحكومية، مثل: مجلس تصدير المنتجات الزراعية ومجلس المنطقة الزراعية التابع لوزارة الزراعة. زارت المديرة المشاركة للرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية أليسيا مونيوز البرلمان خمس مرات في 2013-2014؛ لإقناع المشرعين برفض مشروع قانون براءات اختراع البذور الذي تخشاه المجموعة الذي من شأنه أن يؤثر في سيادة البذور والممارسات التقليدية. سحبت الحكومة خططها لتحديث القانون في

آذار 2014.[113]

استخدمت الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية استراتيجيات مختلفة أثرت في مراحل مختلفة من العملية السياسية. أدخلت الرابطة الوطنية للريفيات ونساء الشعوب الأصلية نفسها في عملية السياسة العامة بعد أن كانت مجموعة خارجية، والآن لها مكان في التأثير في السياسة العامة الخاصة بتسجيل براءات اختراع البذور على المستويين الوطني والدولي.

النشاط الشعبي الخاص بالقضايا البيئية في الصين

يتوجب على المتطوعين، في البلدان التي يكون فيها المجتمع المدني ضعيفا، تطوير طرق غير رسمية للتصرف بشكل جماعي؛ لضمان وصول أصواتهم للمؤسسات الحكومية والاستجابة لاحتياجاتهم.[114]لقد زاد النشاط الشعبي المتعلق بالقضايا البيئية في الصين، على سبيل المثال، في العقدين الماضيين. تعمل العديد من المنظمات البيئية في المجالات، التي لا تتعارض مع مصالح الحكومة - على سبيل المثال، تعزيز أنماط الحياة الصديقة للبيئة التي تركز على السلوك الفردي، بدلا من سياسة الحكومة وخطط التنمية.

حشد المتطوعون المحليون في المدن الصينية جهودهم من أجل جودة الهواء، بخاصة الضباب الدخاني في المدن. ورغم محاولات الحكومة لمعالجة سوء نوعية الهواء في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لا يزال يمثل مشكلة كبيرة للمدن.[115] في عام 2011، بدأت الهيئات المحلية حملة اختبار شعبية لنوعية الهواء، كما دعت الحكومة إلى قياس مستويات الملوثات والإعلان عنها علنا وبدقة؛ لأن التقييمات الرسمية لم تتضمن، دائما، الجسيمات المحمولة جوا، الأكثر خطورة، الأقل من 2.5 ميكرومتر (الجسيمات في الغلاف الجوي، بقطر أقل من 2.5 مايكرومتر).

دعت المنظمات البيئية الأعضاء والمجندين المتطوعين الجدد لقياس الجسيمات في الغلاف الجوي بقطر أقل من 2.5 مايكرومتر، في مواقع مختلفة في المدن، مقترضين المعدات اللازمة، التي تعلموا كيفية استخدامها، ونشروا قياساتهم عبر الإنترنت ابتداء من بكين ولكن تم القيام بذلك في مدن أخرى بما فيها، وهان وتشونغتشينغ ونانجينغ. قامت المنظمات البيئية بتدريب المتطوعين على استخدام المعدات والحفاظ عليها، وقياس البيانات وتحميلها بطريقة موحدة. تطوع السكان المحليون لقياس الملوثات بصورة منتظمة. تطوعت، أحيانا المنظمات التي تتكون من معلمي المدارس أو الطلاب الذين ينشرون يوميات عن نوعية الهواء عبر الإنترنت على مواقع التدوين المصغرة. استخدم نشطاء وسائل الاعلام الاجتماعية لصياغة روابط مواضيع للنقاش، وترتيب اجتماعات المجموعة، وتجنيد أعضاء محليين جدد، وجمع الأموال وتنظيم محاضرات وجولات قصيرة. هدف هؤلاء النشطاء إلى تقديم نتائج اختبار بانتظام كمصدر بديل مفتوح ومستقل للمعلومات.

يتوجب على المتطوعين في البلدان التي يكون فيها المجتمع المدني ضعيفا تطوير طرق غير رسمية للتصرف بشكل جماعي

أثار المتطوعون، بهذه الطريقة، الوعي بالتأثير الضار لتلوث الهواء، وسلطوا الضوء على حق المواطنين في الحصول على المعلومات الصحيحة المتعلقة بالقضايا التي تمس حياتهم اليومية. استجابت بعض الجهات الحكومية من خلال قياس مستويات الجسيمات في الغلاف الجوي بقطر أقل من 2.5 مايكرومتر، ونشرها، ولقد عدلت وكالات المدينة البيئية، على نحو متزايد، معاييرها التي منها هذا الإجراء في البث. التزم مكتب حماية البيئة في ووهان في عام 2012 بطلب من مجموعة من المتطوعين المحليين لنشر مستويات الجسيمات في الغلاف الجوي بقطر أقل من 2.5 مايكرومتر، بعد أن تضع الوكالة محطات رصد متعددة في جميع أنحاء المدينة. أضافت المكاتب البيئية مراكز قياس جديدة في بعض المدن في المناطق المكتظة بالسكان أو المناطق الصناعية لزيادة دقة القياسات.

برزت الهوية الجماعية بين المتطوعين في المدن كمدافعين عن حق الجمهور في المعرفة، الأمر الذي كان له صدى واسع بين الصينيين في المناطق الحضرية.[116] قد تؤدي الشبكة الشعبية من المتطوعين إلى مزيد من العمل الجماعي الذي يدفع إلى الحد من التلوث وضغوط الحكومات لجعل القضايا البيئية أولوية أعلى.

مناصرة المتطوعين التي تؤثر في الجهات الفاعلة في الحوكمة: المكسيك والإكوادور

يمكن أن يؤثر العمل التطوعي في الرأي العام، وتحويل الحدود الثقافية التي تجعل الحكومات أكثر استجابة لاحتياجات الفئات والأفراد المستبعدين. يمكن جعل القضايا أكثر وضوحا أوأكثر شرعية من خلال الاعتماد على التحالفات القوية، والتعبئة الجماعية أو

استخدام التكنولوجيا لجمع المعلومات. لكن، غالبا، لا يكون هذا الإجراء مناسبا، بشكل كبير، للسياق المحلي وغير الرسمي، مثل دفاع السكان عن مصالحهم الخاصة، وتشكيل مجموعات فضفاضة لكسب النفوذ ضد الأطراف الفاعلة القوية الرسمية أو الشركات.

يظهر أعضاء باسو دي لا رينا في المكسيك الكيفية التي يتوجب فيها على ذوي الموارد والدعم التنظيمي المحدودين الاعتماد على العمل المباشر لإسماع أصواتهم. في عام 2009، اقترحت لجنة الكهرباء التابعة لحكومة المكسيك الفيدرالية بناء سد على ريو فيرد، أواكساكا، الذي من شأنه التأثير في 43 مجتمعا محليا في ست مناطق.[117] اعترض أعضاء أفراد قرية صغيرة من 500 نسمة، في عام 2009، الجسر الوحيد للقرية والذي يقع على مدخل حيازة الأرض المشتركة لمنع المسؤولين والمهندسين التابعين للحكومة من دخول المنطقة ومسحها. دعمت جماعات محلية أخرى معرضة للخطر هذه الحملة.

الاعتراض طريقة احتجاج غير عنيفة، حيث تبادل القرويون الدور للاعتراض خلال ساعات النهار، وغالبا ما يعطلهم هذا عن عملهم المدفوع؛ لضمان الوجود المستمر في منطقة الاحتجاج. حرس المتطوعون النهر وراقبوا محاولات المسؤولين الحكوميين لمسح المنطقة. مع مرور الوقت، أصبح السكان أكثر تنظيما، مشكلين مجلسا لوضع استراتيجيات اللاعنف. كما اتصل السكان بمنظمة لديها خبرة في تأثير السدود الأخرى في المنطقة لرفع مستوى الوعي بالتأثير المترتب في المشروع، ومواجهة ما اعتبروه معلومات من جانب واحد تقدمها لجنة الكهرباء الفيدرالية المكسيكية. لقد أوقف الاعتراض بناء المشروع الكهرومائي.

تغير الحاجة إلى الاعتماد على استراتيجيات تستغرق وقتا طويلا لإحداث تغيير؛ بسبب التأثير المحدود في المجالات الرسمية، سبل عيش الأفراد والمجتمعات ورفاههم على المدى الطويل. ينتج عن العمل خارج المجالات الرسمية، لا سيما إذا كان مباشرا أو قسريا، تهديد مؤسسات الدولة بالانتقام. في الإكوادور، بدأت المقاومة المحلية لمشروع التعدين منذ عام 1995. أظهر تقييم الأثر البيئي أن المناجم تلوث إمدادات المياه وتهجر 100 عائلة.[118] عارض المتطوعون المحليون المشروع باستخدام الحواجز في الطرق والمسيرات نحو كيتو. احتل بعض سكان المخيم شركة التعدين مما أثار عمليات انتقامية. في عام 2006، ألقي القبض على قائد محلي للمقاومة، ولكن بعد عامين، أصدر قاض حكما بإطلاق سراحه. في عام 2014، تم احتجاز قائد محلي آخر لمدة 90 يوما في حين أجرت الحكومة بعض التحقيقات.

الخلاصة

يساهم الملايين من المتطوعين في جميع أنحاء العالم في الحوكمة على المستوى المحلي. تزداد مشاركة المتطوعين في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا التي تؤثر في حياتهم بصورة مباشرة استجابة لآليات محلية تضعها الحكومات لتشجيع المشاركة في عمليات صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المتطوعون أيضا خارج البنى الهيكلية للإدارة المحلية الرسمية لضمان وصول أصواتهم واستجابة حكوماتهم لاحتياجاتهم.

يمكن أن يؤثر المتطوعون في المعايير والقيم الاجتماعية وأن يشكّلوها عندما يرفعون أصواتهم. يستطيع المتطوعون كذلك توسعة جوانب النقاش وطرح أفكار جديدة على أجندة السياسة العامة وتحدي الوضع القائم. رغم أن هذا لا يؤثر على صانعي القرار أو نتائج السياسات على المدى القريب، إلا أنه يمكن أن يحوِل الآراء ويؤدي إلى تغيير مجتمعي على المدى البعيد. يمكن لهذا أيضا أن يقترن بتعدد الآراء مما يجعل الحكومات أكثر استجابة لمجموعة أكبر من الاحتياجات في بعض الظروف.

يساعد العمل التطوعي على المستوى المحلي الأفراد على تعليم بعضهم بعضا مهارات جديدة، وزيادة معرفة أولئك الذين تم استبعادهم سابقا والمطالبة بحقوقهم. يمكن العمل التطوعي الأفراد من تنمية القدرات

للانخراط والمشاركة في حدود تتخطى إطار المنزل أو القرية؛ لرصد وتتبع التزامات الحكومة وإنفاقها؛ وبناء المجموعات النسوية لتتجاوز المستوى المحلي للوصول إلى المستوى العالمي مرورا بالمستوى الوطني. يبني العمل التطوعي قدرة الناس على الدخول في شراكات مع المؤسسات الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية.

يستخدم العمل التطوعي القائم على المجتمع المحلي استراتيجيات متعددة لايصال صوته بشكل أكبر ومشاركته في التأثير على صناعة القرار الذي يؤثر على مجتمعات المتطوعين. يعمل بعض المتطوعين المحليين وحدهم في بعض الأحيان، بينما يعمل آخرون بالتعاون مع جهات فاعلة خارجية مثل منظمات المجتمع المدني الوطنية أو الدولية، ويعمل آخرون من خلال شبكات، بينما يدخل آخرون في شراكات مع مؤسسات حكومية محلية لجعل عمليات الحوكمة أكثر تشاركية وأكثر شمولية.

يوفر التطوع وسيلة للمهمشين لإيجاد وخلق مسارات لصوت أعلى ومشاركة أقوى. على سبيل المثال، ليس من قبيل الصدفة أن هناك الكثير من الأدلة حول تمكين العمل التطوعي النسوي على الصعيد المحلي. عندما تستطيع الفئات المهمشة من إيصال أصواتها بشكل فعال، فعلى الأغلب ستأخذ أجندة الحوكمة احتياجاتها الفريدة في الحسبان، وتخصص الموارد اللازمة لضمان تقديم الخدمات.

لا يخلو التطوع على المستوى المحلي من تحديات. هناك خوف من أن تقوم الحكومات بإلقاء عبء العمل على كاهل المتطوعين وخصوصا على المستوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك، قد تكرر هيمنة مجموعات النخبة المستمرة في المجالات التشاركية أوجه انعدام المساواة في الوصول إلى صناعة القرار بدلا من أن تحد منها. بالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر بعض المنتديات التشاركية "الرمزية" إلى سلطة حقيقية، كما قد يواجه بعض المتطوعين إجراءات انتقامية من معارضي وجهات نظرهم.

على الرغم من هذه التحديات، تشيرالأدلة إلى أن لدى العمل على المستوى المحلي إمكانية توسيع وتحسين الخدمات وبناء المهارات، وتقوية أصوات الفئات الأكثر تهميشا، ودمج المعارف المحلية، وتوفير الضوابط والتوازنات وتشجيع تعدد الآراء. يمكن أن يؤدي هذا كله، اعتمادا على السياق الأوسع، إلى زيادة الأصوات والمشاركة وإيجاد نظام حوكمة أكثر استجابة وخضوعا للمساءلة.

عملت إستيفانيا أغيري شوفان كمساعدة حماية على المستوى الوطني لدى برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاكوادور.
© أندرو سميث، 2009

3

تأثير العمل التطوعي في المستوى الوطني

"نريد نظاما جديدا يقوم على حقوق الشعب وعلى العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين من خلال احترام القيم الدولية لحقوق الإنسان مثل الديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية، ومساواة النوع الاجتماعي، وحرية التعبير، والصحافة." توكل كرمان[119]

العمل التطوعي هو تسخير قوة صوت الأفراد والمشاركة للتأثير في الحوكمة، ويقترن تعزيز الصوت والمشاركة بالحكومات الأكثر استجابة وأكثر خضوعا للمساءلة.[120] تاريخيا، عمل المتطوعون كثيرا على المستوى الوطني، وشاركوا الحكومات لايجاد سبل لاغتنام و/أو خلق فرص وقنوات حيث يمكن للمواطنين العمل لاحتمالية التأثير في الخدمات والسياسات والخطابات والقرارات والعلاقات التي تؤثر في حياتهم ومصالحهم. تكمن قوة العمل التطوعي على هذا المستوى، كما هو الحال في المستويات الأخرى، في قدرته على أن يكون القناة التي تمكن الناس من ممارسة تأثيرهم من خلال المشاركة المدنية. يحسن العمل التطوعي، في ظل الظروف المناسبة، من نوعية العمليات الديمقراطية، ويجعلها أكثر شمولا واستجابة لاحتياجات الناس؛ كونه وسيلة لإيصال صوت الفقراء، والفئات المهمشة والمستبعدة. يمكن للعمل التطوعي من خلال تعبئة شريحة واسعة من الأصوات، أيضا، إثارة قدر أكبر من المساءلة والاستجابة من جانب الحكومات. يحقق العمل التطوعي، هذه الغايات، في المقام الأول، من خلال التأثير في التشريعات والمؤسسات وقواعد المشاركة بين مختلف الجهات الفاعلة.

تشارك جهات الحوكمة المختلفة على المستوى الوطني بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - الشركات المتعددة الجنسيات، في كثير من البلدان، وعلى نحو متزايد، في تشغيل خدمات الدولة المتعاقد عليها وإدارة الموارد الطبيعية الأساسية مثل النفط والماس والماء والأرض؛ من خلال منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية، والمنظمات الدينية والسلطات التقليدية. يلعب الجميع أدوارا مختلفة في سياقات مختلفة، ويسهم في تشكيل طريقة عمل الحوكمة. تختلف أهمية الجهات الفاعلة المختلفة في مجال الحوكمة، وقدرتها على التأثير في الحكومات لصالحها في السياقات المختلفة. هناك ميزة واحدة مشتركة، على نحو متزايد، في السياق العالمي الحالي، وهي زيادة كبيرة في مشاركة قطاع الشركات في جميع جوانب أعمال التطوير، والمرافق وتقديم الخدمات، والتي يمكن أن تعقد خطوط المساءلة بين المواطنين والحكومات. يثير تعاقد مسؤوليات الدولة إلى القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني والدولي، ومنظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية مع تشغيل الخدمات الصحية والتعليمية إلى حد كبير الآن في بعض البلدان) تساؤلات: من المسؤول أمام من، وعن ماذا؟ ما هي الآليات الموجودة للتفاوض والحوار (المشاركة والصوت)؟ كيفية الحصول على الاستجابة؟

يركز هذا الفصل إلى حد كبير على العلاقة بين العمل التطوعي والحكومات. تواصل الحكومات وضع القواعد والقوانين والسياسات التي تؤثر في تخصيص الموارد، وجودة الخدمات والتفاعل بين الناس والأسواق والشركات ووسائل الإعلام وغيرها من عناصر المجتمع المدني. يناقش الفصل الطرق المختلفة التي يعزز المتطوعون، من خلالها، صوت المواطنين ويمكنون المشاركة للتأثير في الحكومة على المستوى الوطني، للدعوة إلى تقديم خدمات أفضل، وسبل تلبية احتياجاتهم وحقوقهم، من أجل الخروج بقوانين وسياسات جديدة،، والعمل على قضايا المساءلة والحصول على استجابة أكثر.

يشمل الكثير من العمل التطوعي، المتعلق بالحوكمة على المستوى الوطني، متطوعين يعملون في كثير من الأحيان مع منظمات المجتمع المدني، وينخرطون بشكل مباشر أو غير مباشر مع المؤسسات المختلفة التابعة للحكومة الوطنية. وظفت بعض الحكومات، في المقابل، قوة العمل التطوعي للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية وتمكينها من أداء التزاماتها تجاه المواطنين بشكل أفضل. يمكن للمتطوعين الاسهام بشكل مباشر في تغيير القوانين والدساتير - آليات الحوكمة الرسمية، يتم غالبا، من خلال التأثير في مؤسسات الحوكمة الأكثر رسمية للعادات والتقاليد، والأعراف الاجتماعية والاقتصادية. إن تعبئة التغييرات في هذه الجوانب لتقوم بها الحكومات وحدها صعب، ويتطلب، ذلك، العمل على المدى الطويل مع الناس، وهو الأمر الذي تسمح به مكانة المتطوعين للقيام به.

يتم بحث سؤالين في هذا الفصل. أولا، كيف تستفيد الحكومات من قوة العمل التطوعي؛ لتعزيز الأصوات والمشاركة في صنع القرار؛ لتوعية الحوكمة الرسمية وغير الرسمية وتعزيزها؟ ثانيا، كيف يسخر المتطوعون صوت الناس والمشاركة للتأثير والخروج بتغييرات تتعلق بالطريقة التي تحكم بها الحكومات، وبخاصة فيما يتعلق بالركائز الثلاث المتمثلة في الصوت والمشاركة، والمساءلة، والاستجابة؟ سواء كانت المبادرة من الأعلى إلى الأسفل أو من الأسفل إلى الأعلى، فإنها تؤثر في المجالات التي يستطيع المتطوعون الوصول إليها - وتدعو إلى استراتيجيات مختلفة للمشاركة على المستوى الوطني. على سبيل المثال، عندما تستفيد الحكومات من قوة العمل التطوعي، تحدث الغالبية العظمى من الانخراط التطوعي والمشاركة الشعبية في المجالات التي تتم دعوتهم إليها. إن غالبية المتطوعين القادرون على العمل على هذا المستوى في المجالات التي تتم دعوتهم إليها هم من المتطوعين على المستوى الوطني أو الدولي، وبعض المتطوعين من القاعدة الذين تعلموا المهارات وتولدت لديهم الثقة بدخول هذه المجالات. يمكن للحكومات أن تختار فتح مجالات كانت مغلقة سابقا، كما هو الحال في هيئات صنع السياسة العامة، وتسهيل دخول المجموعات المهمشة إلى مجالات تتم دعوتهم إليها حيث لا تكون هذه المجموعات ممثلة تمثيلا جيدا. من ناحية أخرى، عندما

يمسك الأفراد بزمام المبادرة، وتصدر قوة التحفيز من المتطوعين، يحدث الكثير من النشاط الأولي في المجالات التي تتم المطالبة بها (انظر نهاية الفصل 1).

إنها الحكومات التي يمكن أن تؤسس بيئة مواتية، بشكل أقل أو اكثر، لإشراك المواطنين في قضايا الحوكمة. الاتجاهات متباينة على نطاق واسع حيث تفتح بعض الحكومات مجالات جديدة من خلال اللامركزية والاستفتاءات والمناقشات عبر الإنترنت، وزيادة إمكانية الوصول إلى صناع القرار، وبنى هيكلية جديدة للمتطوعين وتشجيع نمو قطاع تطوعي حيوي ومستقل وتطويرها (منظمات المجتمع المدني والمتطوعين). على الطرف الآخر، هناك الحكومات التي تغلق المجال المدني بعدد من الطرق: تقييد الوصول إلى أنواع معينة من التمويل، وتمرير قوانين تحد من المناصرة وكسب التأييد من المجتمع المدني، والحد من حرية الإعلام وتكوين الجمعيات، والتعاقد من الباطن على نحو متزايد مع القطاع التطوعي، بما في ذلك المتطوعين من أجل تقديم عقود مشروطة للغاية التي تحد من استقلاليتهم وقدرتهم على مناقشة الاتجاهات والسياسات والقوانين الجديدة.

يركز ما تبقى من الفصل على ما يجري تحقيقه ويمكن البناء عليه من أجل تعزيز العلاقات الجيدة بين الحكومات والمتطوعين؛ لزيادة فوائد التنمية لأشد الناس فقرا وضعفا، وضمان اشتماله القرارات والعمليات والإجراءات الخاصة بالحوكمة ويبني على احتياجات وحقوق المواطنين العاديين، وبخاصة الأكثر تهميشا.

كيف تستفيد الحكومات من فعالية العمل التطوعي

وظفت العديد من الحكومات العمل التطوعي؛ لتحقيق أهداف التنمية، وأداء أفضل لإلتزاماتها تجاه المواطنين. أنشأت بعض الحكومات الأطر القانونية والمؤسساتية؛ لتمكين مشاركة تطوعية أكبر في الحكومة وفتح مجالات للمبادرات التطوعية. أشركت حكومات اخرى المتطوعين في العديد من مجالات عمل الدولة والعمليات الانتخابية، بما في ذلك القانون القائم على المشاركة وصنع السياسات العامة، فضلا عن رصد المواطنين للإدارة العامة. لا يزال البعض الآخر من الحكومات يعمل مع المتطوعين؛ لإصلاح بعض القضايا السلبية في مجتمعاتهم.

إنها الحكومات التي يمكن أن توجد بيئة مواتية، بشكل أقل أو أكثر، لإشراك المواطنين في قضايا الحوكمة

الإعلان النرويجي حول العمل التطوعي

لدى النرويج تقليد طويل من العمل التطوعي. جعلت سلاسل الجبال، والمضايق العميقة والجزر النائية، التي تميز البلاد، تاريخيا، السفر والاتصالات أمران صعبان. أجبر هذا الواقع الجغرافي المجتمعات الصغيرة والمعزولة إلى الاعتماد على الجهود المشتركة الخاصة للتعامل مع قضاياهم.

الكلمة النرويجية الفريدة من نوعها (dugnad)، والتي تترجم إلى ما يشبه العمل التطوعي الجماعي، وتستخدم لوصف تجميع العمل المحلي أو الموارد المالية داخل مجموعة اجتماعية مثل الأسرة او الحي أو المجتمع المحلي، أو المنطقة الجغرافية أو القطاع المهني.

من المهام التي يتم التعامل معها تقليديا من خلال العمل التطوعي بناء الطرق المجتمعية أو الجسور أو المرافئ، أو بناء منزل مجتمعي. يمكن أيضا استخدام العمل التطوعي لدعم الفئات الأقل حظا، مثل التطوع في المزارع لخدمة الأرامل.

تعتبر النرويج في الوقت الحاضر واحدة من دول العالم التي لديها أعلى مستويات من العمل التطوعي المنظم. هناك الكثير من العمل والمساهمات النقدية ضمن الخدمات المجتمعية المختلفة وفي مجال الترفيه التي تدعم الرياضة المحلية والثقافة والأنشطة المنظمة الأخرى، وبشكل خاص للأطفال والشباب.

للنرويج أيضا تقليد قوي جدا من الخدمة التطوعية الدولية، الذي لا يزال مستمرا. عمل الآلاف من الناس من جميع الأعمار في البلدان النامية على حد سواء من خلال المنظمات التبشيرية والمنظمات غير الحكومية، أو تم تسهيل عملها من قبل الوكالات العامة مثل فيالق السلام النرويجية.

يشكل العمل التطوعي والقطاع التطوعي مجالان هامان للسياسة العامة. تمت مناقشة آخر ورقة حول هذا الموضوع في البرلمان النرويجي في عام 2007. في 5 كانون الأول عام 2014، اليوم الدولي للمتطوعين، طرحت حكومة النرويج إعلانا بشأن العمل التطوعي؛ للتشاور على نطاق واسع بشأنه.

الإعلان قبل كل شيء عبارة عن بيان سياسة عامة؛ إدراكا بأهمية القطاع التطوعي كمجال للمشاركة الاجتماعية وبناء الديمقراطية. يؤكد الإعلان على دعم الحكومة المستمر والتزامها بالعمل التطوعي والمنظمات التطوعية، وتحديد آليات المشاركة السياسية من للقطاع التطوعي.

الإعلان مكتوب بطريقة تمكن من تعزيز القدرة على التنبؤ ومنظور طويل الأجل لتفاعل الحكومة والقطاع التطوعي. يحدد الإعلان إطار عمل للمشاركة لتسهيل مشاركة القطاع التطوعي في العمليات السياسية، وضمان المساءلة الكاملة عن المساعي المشتركة. يؤكد الإعلان أيضا على أهمية البحث وإدارة معرفة هذا القطاع.

دعت الحكومة، من خلال وزارة الثقافة، التي تنسق القطاع التطوعي، المنظمات التطوعية في النرويج إلى عملية واسعة من المشاورات حول الإعلان، حتى شهر آذار 2015، لتصادق بعد ذلك على بيان السياسة العامة النهائي.

*مشاركة خاصة من **فيالق السلام النرويجية**.*

المصدر:

FK Norway/Fredskorpset. https://www.regjeringen.no/en/whatsnew/Ministries/kud/press-releases/2014/regjeringens-frivillighetserklaring/declaration-on-voluntary-work---declaration-on-the-governments-interaction-with-the-voluntary-sector/id2350911/.

إنشاء الأطر القانونية والمؤسساتية

إن أكثر الوسائل التي تستخدمها الحكومات للاستفادة من العمل التطوعي فعالية هو خلق بنى هيكلية وآليات مؤسساتية للعمل التطوعي لتمكنه من الازدهار والإسهام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. يوفر وجود أطر عمل القوانين والمؤسسات فرصا جاهزة للمتطوعين، وبنى هيكلية للتطوع من خلالها. تمكن أطر عمل القوانين والمؤسسات الحكومات من تعبئة المتطوعين ونشرهم بشكل ممنهج. يمكّن وضع هذه الآليات القانونية والمؤسساتية الحكومات من الاعتماد على فئات مستهدفة محددة - على سبيل المثال، الشباب - كمتطوعين لمجموعة من الأغراض مثل زيادة التماسك الاجتماعي من خلال توفير مساحة لهم لاستكشاف قضايا الاختلاف والهوية، وبناء التزامات وطنية لسماع أصواتهم، وزيادة مشاركتهم في عمليات صنع القرار.

نتيجة لذلك، حين أوجدت الحكومات بنى هيكلية جديدة وأطر مؤسساتية لتمكين العمل التطوعي، ظهر تعزيز أهداف التنمية الوطنية والاندماج الاجتماعي، بوضوح، في الأغراض المعلنة للمنظمات التي تم إنشاؤها. بعبارة أخرى، نظرت الحكومات التي تروج بنشاط للتطوع كوسيلة رئيسية لتنفيذ أجندة التنمية للعمل التطوعي كعامل مهم في التصدي لتحديات تنموية معينة.

لعب المتطوعون، في المقابل، أدوارا مهمة في تعزيز القوانين والأطر المؤسساتية التي تتيح العمل التطوعي وإثرائها. علاوة على ذلك، عمل المتطوعون مع الحكومات، وشاركوا في البرامج الحكومية، وعززوا مهاراتهم الخاصة وقدراتهم، وأسهموا في الخطابات الوطنية من خلال هذه الآليات. مكّن الاعتراف بقيمة العمل التطوعي والإشارة لدعم قطاع التطوع الحكومات من جني فوائد مماثلة في سياق التقاليد العريقة والبنى الهيكلية للعمل التطوعي. استفاد القطاع التطوعي، أيضا، من زيادة المشاركة السياسية وزيادة استقرار صناعة السياسات.

سن قوانين لتشجيع العمل التطوعي

لقد مررت حكومات هندوراس وموزمبيق وبيرو قوانين تشجع العمل التطوعي للاستفادة من العمل التطوعي في أهداف التنمية الوطنية، في حين شجعت حكومة توغو ومكنت العمل التطوعي للشباب؛ لمعالجة مشكلة البطالة. شجعت الحكومات مستويات عالية من مشاركة الأطراف المعنية في سياق صياغة القوانين في البلدان الثلاثة الأولى. أقامت، بالمثل، حكومات أخرى، مثل غانا وكينيا، هيكلة تطوعية نظامية، مدعومة بالقانون والموارد، لتشجيع المتطوعين الشباب على تقديم وقتهم لتعزيز الصحة والتعليم في المناطق الريفية، والعمل بأجر، ومعرفة غرض المشاركة المدنية وقيمتها.

وافق المجلس الوطني في هندوراس على قانون العمل التطوعي في أيلول 2011. الغرض الرئيس من هذا القانون هو تعزيز العمل التطوعي المنظم والمسؤول، والاستفادة من قدرات تلك المنظمات، الراغبة والمخصصة للتطوع (وبخاصة الشباب) في القطاعين العام والخاص وغير الهادفة للربح لتطوير البلاد. يحمي جوهر القانون، أيضا، حقوق المتطوعين والمنظمات المضيفة وواجباتهم، ويعزز أوجه التآزر بين الجهود التطوعية المختلفة.

تم تقديم مشروع القانون التطوعي في الكونغرس من رئيس لجنة الشباب، وبدعم من السكرتارية في وزارة الشباب. تم تطوير مشروع القانون من خلال ورش العمل التي عقدتها المنظمات الأعضاء في شبكة متطوعي هندوراس بتنسيق من المكتب. يعترف القانون بقيمة العمل التطوعي بوصفه رأس مال بشري، والذي يجب أن يتم تقييمه بشكل صحيح، وكمصدر قوي يخدم غرضا مزدوجا لتعزيز رفاهية المواطنين، والإسهام في التنمية الاقتصادية للبلاد.[121]

وافقت الحكومة على قانون التطوع في 2010 في موزامبيق. تم تطوير القانون من مجلس وطني للمتطوعين أسسته الحكومة في عام 2009؛ لتعزيز منظمات المجتمع المدني، وإشراكها في دعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر. تم تطوير عملية تشاركية للغاية لدعم التقييم، وصياغة القانون وتنفيذه ورصده. للقانون مجموعتان من الأهداف. هدفت إحداها إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومن ضمنها الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والوحدة الوطنية، والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية العامة، والاستجابة للكوارث الطبيعية وحماية البيئة. اما الثانية فهدفت إلى تمكين العمل التطوعي، ودعمه والإعتراف به، وتوفير آليات لإدارة فعالة للمتطوعين.[122]

من جانبها، سعت حكومة بيرو، بالإضافة إلى خلق إطار قانوني، إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على العمل التطوعي من خلال إنشاء قسم عن العمل التطوعي. تحتاج البيئة المواتية لأكثر من التشريعات والسياسات (رغم أن هذه تشكل لبنات أساسية). يجب أن تمكّن العمليات والمؤسسات والممارسات والشراكات القوية عددا أكبر من الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.

تم تطعيم أكثر من 2.5 مليار طفل ضد شلل الأطفال ، منذ عام 1988، وذلك بفضل تعاون، غير مسبوق، بين أكثر من 200 دولة، والاستثمارات الدولية السخية وتعبئة المجتمع لأكثر من 20 مليون متطوع. كانت العوامل الثلاثة جميعها حاسمة في تحقيق النجاح. إن البيئة المواتية مهمة لضمان استفادة الأفراد والمجتمعات والأمم، بشكل كامل، من العمل التطوعي، بما في ذلك القوانين الداعمة، والسياسات والموارد. إن مشاركة قطاعات المجتمع جميعها - الحكومة والمجتمع المدني والإعلام ورجال الأعمال والأكاديميين - أمر ضروري.[123]

إنشاء بنى هيكلية لتسهيل العمل التطوعي في بيرو

لدى البيرو تقليد طويل من العمل التطوعي، الذي هو جزء من تقليد مجتمعات الأنديز. وضعت مجموعة من المتطوعين، ومعظمهم من النساء العاملات في مطابخ الحساء والمنظمات الريفية، البلاد على المسار الصحيح خلال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الثمانينات من القرن الماضي.

أنشأت الحكومة، في عام 2013، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، دائرة خاصة بالعمل التطوعي في وزارة شؤون المرأة والسكان الضعفاء، نتيجة لمشروع العمل التطوعي في المؤسسات. هذه الدائرة مسؤولة عن جمع الأطراف المعنية الرئيسية في بيرو؛ لتنفيذ البنية التحتية التطوعية، وضمان توفر بيئة مواتية للعمل التطوعي، وتعزيز أفضل الممارسات لدى المنظمات التطوعية والدولية والمحلية.

إن شبكة أنا متطوع (SoyVoluntari@)، المدعومة من الحكومة، تعبير عن التعاون المشترك بين قطاعات الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص ووكالات التعاون الإنمائي على الصعيدين الوطني والإقليمي والمحلي. تسمح الشبكة بالتعبير والحوار والنقاش حول العمل التطوعي، وتخلق التآزر بين هذه القطاعات؛ لتعزيز العمل التطوعي بوصفه موردا استراتيجيا للتنمية.

إن الدائرة الخاصة بالتطوع ومنهجية الشبكة ركيزتا النجاح للحفاظ على تحسين البنية التحتية للمتطوعين في بيرو، وتسخير قوة العمل التطوعي لمواجهة تحديات التنمية.

من بعض إنجازات هذا التعاون فعاليات المناصرة الجماهيرية لليوم الدولي للمتطوعين، والجوائز التقديرية للمنظمات التطوعية، والتحالفات بين الجامعات للتقصي عن العمل التطوعي وحشد المتطوعين لبرامج الدولة الاجتماعية، وأدوات التدريب على العمل التطوعي، وجودة العلامة التجارية الوطنية لأنشطة العمل التطوعي وكدليل لتنظيم خبرات المتطوعين.

أنشأت البنية التحتية للمتطوعين فهما مشتركا للعمل التطوعي، واعتمدت نهجا متنوعا؛ لتعبئة العمل التطوعي وتيسيره لتعزيز مشاركة المواطنين في بيرو. لكن إحدى التحديات الكبيرة هي ضمان التمويل المستدام وتهيئة بيئة مواتية لتعبئة المتطوعين للعمل في البرامج الاجتماعية للدولة. التمويل المؤسساتي هو مفتاح الحل لضمان استخدام استراتيجي للتطوع كمورد لتنمية الموارد لصالح شعب بيرو، بغض النظر عن التغيرات في الإدارات المحلية والوطنية.

بيرو في طريقها لتصبح دولة متقدمة. نحن نعتقد أن السياسات الواضحة والقوية لتعزيز البنية التحتية التطوعية والمبادرات مؤشرا على أننا نسير في الطريق الصحيح.

*مشاركة خاصة من **فرناندو بولانيوس جالدوس**، نائب وزير الفئات الضعيفة من السكان، بيرو (جزء من وزارة شؤون المرأة والسكان الضعفاء).*

خلق قنوات مبتكرة لتشغيل الشباب في توغو

استخدمت حكومة توغو، مثل العديد من البلدان الأخرى في أفريقيا، العمل التطوعي كقناة للتصدي لتحديات البطالة بين الشباب. بلغت البطالة بين الشباب أعلى من 8% والعمالة الناقصة أكثر من 20%. أطلقت الحكومة برنامجا وطنيا؛ لتشجيع العمل التطوعي المسمى برنامج تعزيز التطوع الوطني في توغو في أيلول 2011؛ لتدريب الشباب وإشراكهم كمتطوعين في مؤسسات المجتمع العامة والخاصة والأهلية.

أشرك البرنامج 4,280 شابا (40% منهم من النساء) خلال السنوات الثلاث الأولى في مجالات مثل الاتصالات والصحة والزراعة والبيئة، المرتبطة بالأولويات الوطنية مثل صحة الأم والطفل، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، والصرف الصحي، والتنمية الريفية والحماية الاجتماعية. حسن البرنامج من توظيف الشباب، حيث وجد أكثر من 40% عملا بأجر نتيجة لتجربة التطوع. توفر أكثر من 635 منظمة في توغو فرصة تطوع، وتشمل قاعدة بيانات أنشأها البرنامج أكثر من 20,000 مرشحا شابا.

أدت إنجازات برنامج الحكومة هذه المتمثلة في تمرير القانون في حزيران 2014 إلى إنشاء هيئة عامة لإدارة المتطوعين على الصعيد الوطني. برنامج تعزيز التطوع الوطني في توغو هو الآن مؤسسة مستقلة مرتبطة بوزارة توغو للتنمية المجتمعية والحرفية وتوظيف الشباب. مكّن برنامج تعزيز التطوع الوطني في توغو العديد من المبادرات الإقليمية والمحلية التي يقودها الشباب، التي كان لها تأثير تنموي عميق، خصوصا فيما يتعلق بالشابات. على سبيل المثال، يقدم مشروع زيت النخيل في كباليمي المشورة الفنية والمصرفية التعاونية لـ 400 إمراة شابة مما يتيح انتاجا ودخلا أعلى بكثير. في كارا، عملت محامية شابة في المديرية الإقليمية لوزارة تنمية النساء، مترجمة حقوق النساء إلى اللغات المحلية لرفع مستوى الوعي بهذه الحقوق.

هناك تأثير إيجابي ثانوي للبرنامج يأتي من قدرته على اجتذاب متطوعين من جنوب البلاد إلى الشمال، والعكس صحيح. هذا أمر مهم في توغو، حيث كان هناك توتر سياسي تاريخي بين المنطقتين.

للاستفادة من نجاح برنامج تعزيز التطوع الوطني في توغو، تستهدف مبادرة تقودها الحكومة الجديدة تدعى تشجيع العمل التطوعي على المستوى الوطني للشباب وشبه المتعلمين الشباب والتسرب المدرسي خارج المدرسة. يهدف برنامج تعزيز التطوع الوطني في توغو، سيتم تشغيله ضمن البنية التحتية، إلى تعبئة 5,000 متسرب من المدارس أو الشباب غير المتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 في التطوع في مشاريع تنمية محلية لمدة ستة أشهر، وبعد ذلك يتلقون تدريبا أو تلمذة صناعية.

يمكن تصنيف المبادرات الأخرى التي وظفت الحكومات من خلالها قوة العمل التطوعي لتحسين مظهر من مظاهر الحوكمة إلى ثلاث مجموعات على أساس الأدلة المتوفرة: إفادة القوانين والسياسات، وتحسين العمليات الانتخابية وبناء السلام.[124]

إثراء القوانين وصياغة وتنفيذ السياسات

من أهم الواجبات الأساسية للحوكمة على المستوى الوطني هو خلق قوانين وسياسات التي تشكل الحكومة، وسلوك المواطن، والأدوار والمسؤوليات. لذلك، فإن التمثيل الحقيقي لمصالح الجميع أمر مهم للقوانين والسياسات، وليس فقط تمثيل مصالح الأغلبية أو مصالح الفئات الأقوى. ويحدث في بعض الظروف أن تسفر اللامركزية والعمليات التشاركية عن القوانين والسياسات التي تمثل المصالح المحلية والمفيدة للمجموعات ذات المصالح غير المهيمنة والأقليات. وظفت بعض الحكومات الجهود التطوعية؛ لتعزيز عدد وتنوع الأصوات التي تظهر في المشاورات، مساعدة في لامركزية الهيكلية والاستفتاءات الشعبية لإثراء القوانين والسياسات على نحو أفضل.

بالرغم من ذلك، لا تعود القوانين والسياسات الجيدة بالنفع على الفئات الأكثر تهميشا إذا لم يتم تنفيذها بشكل

موحد على جميع شرائح السكان، وإذا لم تتخذ العديد من الحكومات تدابير خاصة لتحسين وصول القوانين والسياسات المفيدة للفئات المهمشة. لعب المتطوعون دورا أساسيا في مساعدة الحكومات على زيادة الوعي بالقوانين الجديدة وبالتالي الاستفادة من سياسة تلك المجموعات. المتطوعون قادرون على تعزيز التواصل بين الشعوب والحكومات في كلا الاتجاهين، كما هو الحال في اشراك أصوات جديدة في صياغة القوانين والسياسات وإفادة المهمشين من فوائدها.

إشراك المواطنين في السياسة الصحية في البرازيل

أشركت بعض الحكومات المواطنين بصورة أكثر منهجية على المدى الطويل في إفادة السياسات وتنفيذها. مكنت الصلات الوثيقة بين الدولة والمجتمع المدني في البرازيل، من صياغة السياسة الصحية الجديدة التي خفضت بشكل كبير من عدم المساواة في توزيع الرعاية الصحية العامة. ناصرت حركة تطوعية متعددة المستويات، نشطة بشكل خاص على مستوى المجتمع المحلي، الرعاية الصحية كحق أساسي من حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين في صياغة السياسات الصحية وإدارتها ورصدها. أعلن "دستور المواطن" الذي تبنته البرازيل في 1988، أن الصحة حق عالمي للمواطنين، وتم استبدال نظام الصحة العامة القديم بالنظام الصحي الموحد. في العقدين التاليين، أصبح توزيع الموارد الصحية العامة بين المناطق أكثر توازنا. لا يقتصر الأمر على تقليل عدم المساواة بين الدول وداخل الإقليم، بل انخفض التفاوت الصحي بين السكان ككل وفي بعض الفئات الأكثر ضعفا في البرازيل أيضا.[125]

جاءت هذه النتائج جزئيا نتيجة الابتكارات التي تحققت بفضل المشاركة المدنية واسعة النطاق، والتي ظهرت استجابة للارتفاع الحاد في الطلب على الخدمات الصحية والتوزيع غير العادل للموارد العامة، وتكتلت حول النضال من أجل الرعاية الصحية الشاملة. عمل العديد من المتطوعين في نظام الصحة العامة: أنشأت الحركة تحالفات بين البيروقراطيين التقدميين والمواطنين، مما أدى إلى عملية تبدأ من القاعدة وتنتقل إلى مستويات أعلى بمبادرات تم وضعها واختبارها بنجاح على المستوى المحلي وعلى مستوى الدولة قبل اعتمادها على المستوى الوطني. علق أحد الباحثين: "كانت إنجازات التوزيع [...] معتمدة في عملية السياسة العامة التي ساعدت على وضع الحدود التي يسهل اختراقها بين الجهات الحكومية والمجتمع، وهو ما جعل الأمر أكثر سهولة لدفع الترتيبات المؤسساتية المحددة التي روجت النقاش المنتظم بين واضعي السياسات والعاملين في مجال الصحة وخدمة ممثلي المستخدمين."[126]

لعب المتطوعون دورا أساسيا في مساعدة الحكومات على زيادة الوعي بالقوانين الجديدة؛ وبالتالي الاستفادة من سياسة تلك المجموعات

اشتمال أصوات المواطنين في التشريع في الهند

كانت قوة الانخراط التطوعي حاسمة في تحقيق التغيير التي تشتد الحاجة إليه في قوانين الهند لمنع العنف ضد المرأة. لقد كان هذا مثالا على الكيفية التي نبهت فيها التوعية الضخمة التي يحركها المتطوعون الحكومة إلى ضرورة الإصلاح القانوني وإخضاع أجهزة الدولة للمساءلة عن التنفيذ. لقد كانت الحكومة مستجيبة، وساعد نفس المتطوعين الحكومة في القيام بإصلاح سريع. لاقت الاحتجاجات الحاشدة في الهند بعد اغتصاب طالبة في نيودلهي، وموتها لاحقا في كانون الأول 2012، تغطية إعلامية واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، وكتب الكثير عن الغضب الشعبي ضد اللامبالاة المؤسساتية في التعامل مع العنف ضد المرأة. خرج شباب الطبقة الوسطى المتحفظين للشارع للاحتجاج، وعدلت الحكومة الهندية القوانين لتمكين الإدانة السريعة لتهم الاغتصاب. وما هو غير معروف حتى الآن هو الطريقة التي حشدت بها الحكومة طاقة المتطوعين لدعم عملية تنقيح القوانين هذه.

شكلت الحكومة لجنة برئاسة وزير العدل السابق لمراجعة القوانين والتوصية بالتغييرات. طلبت الحكومة، في إعلان للجمهور، من المجتمع المدني المشاركة في الأفكار والمعرفة والخبرات لإثراء توصيات اللجنة. على الرغم من أن الإعلان قدم أسبوعين للحصول على اقتراحات، تلقت اللجنة أكثر من 80,000 ردا من المجموعات النسوية ومنظمات المجتمع المدني وبأغلبية ساحقة من الأفراد الذين يعملون بصفتهم الشخصية.[127] راجع هؤلاء المتطوعين القوانين ذات الصلة، وأبلغوا عن الطريقة التي تتعامل بها الشرطة مع ضحايا العنف

والتحرش، وتفحصوا الطريقة التي يتعامل بها الأطباء والمستشفيات مع ضحايا الاغتصاب والعنف المنزلي، ودرسوا العوامل الأعمق والأقل وضوحا التي تساهم في العنف ضد المرأة، وأرسلوا للجنة آلاف الاقتراحات من أجل التغيير.

نتيجة لذلك، تناولت اللجنة ليس فقط الإصلاح القانوني لمعالجة الاغتصاب والاعتداء الجنسي ولكن أيضا الأشكال اللفظية وغيرها من أشكال التحرش الجنسي، والاعتداءات بماء النار، والجرائم ضد المرأة في مناطق الصراع، والاعتداء الجنسي على الأطفال، وإصلاحات الشرطة، وحوكمة معالجة الجرائم ضد المرأة، والإصلاحات الانتخابية والتعليم. عمل المتطوعون، ساعات طويلة، للقيام بعملية مراجعة ضخمة في وقت قصير - وقدموا مجموعة متنوعة من وجهات النظر حول العديد من المجالات وطرق معاناة النساء الهنديات من العنف.

تم تعديل القانون لقبول مجموعة فرعية من توصيات اللجنة، وترك بعض المطالب الرئيسية للشعب وتوصيات اللجنة.[128] تم تعيين اللجنة في 23 كانون الأول 2012 ،[129] وصدر مرسوم القانون الجنائي في 3 شباط 2013 [130] – وهي فترة قصيرة جدا نظرا لحجم التغييرات. ساعد المتطوعون في تسريع التغييرات من خلال توعية الحكومة والمشرعين من خلال الاحتجاجات، وبعد ذلك من خلال مساعدة اللجنة في المراجعة.

تعزيز الوصول إلى العدالة في النيجر

أشركت حكومة النيجر محامين متطوعين للمساهمة في الإصلاحات القانونية لإفادة الفئات الأكثر ضعفا. أدركت الحكومة بأنه لا يمكن تحقيق المساءلة والاستجابة الا من خلال تحويل هذه إلى قوانين منصفة وتقدمية. هناك حاجة إلى جهود خاصة لإفادة الفئات الأكثر تهميشا في المجتمع. في هذه الحالة، قدم المتطوعون الخبراء الموارد البشرية للسماح للحكومة بالتنفيذ الفعال لسياستها.

بدأت الحكومة في عام 2003 برنامج دعم للإصلاح القضائي لتحديث الإطار القانوني وتبويبه، وتوفير فرص أفضل للوصول إلى العدالة للمتقاضين، وتحسين أداء السلطة القضائية. في عام 2006، أقامت وزارة العدل شراكة مع العديد من الوكالات الخارجية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية) لتوسيع نطاق استفادة الفئات الأكثر ضعفا في نظام السجون.

يعمل حاليا 32 محاميا متطوعا لدى الأمم المتحدة على المستويين الوطني والدولي في السجون في ثماني مناطق لتثقيف السجناء بحقوقهم ورصد قضاياهم في المحاكم المختصة. كما أنهم ينسقون أنشطة التوعية في العيادات القانونية للرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان. يدعم المتطوعون، ثلثهم من النساء، الخطوط الساخنة في السجون لاستشارة محامي السجناء، ومساعدة السجناء في شكليات جلسات المحكمة وتقديم الخدمات الاستشارية لمستخدمي المحكمة. سعى المتطوعون، حتى داخل المجموعات الضعيفة، معتقلي السجن، لاستهداف وتقديم مساعدة خاصة للنساء المعتقلات.

منذ عام 2003، تلقى أكثر من 1800 معتقلا مشورة ومساعدة قانونية مجانية في الموقع، وتلقى ما يقارب من 2,500 تدريبا توعويا حول حقوقهم وواجباتهم. أدت العلاقات الأفضل بين السجناء والمسؤولين إلى حماية أفضل لحقوق الإنسان. أدى نجاح المشروع إلى إجراء مناقشات حول توسيع نطاق المشروع ليشمل بقية البلاد.[131]

قد لا تعود الإصلاحات المؤسساتية بالفائدة على الشرائح الضعيفة تلقائيا، لذلك غالبا ما تكون هناك حاجة إلى مبادرات خاصة. وحتى داخل الفئات

الضعيفة من السكان، بعض الأشخاص أكثر عرضة من غيرهم، ويمكن أن تمتد فوائد المبادرات التي يقودها المتطوعون إلى الإصلاحات المؤسساتية للوصول إلى هذه المجموعات. في الحالات التي ترافقها قيود تحد من القدرات، يساعد المتطوعون الفئات المهمشة للوصول إلى الفوائد المنشودة على النحو المبين في القانون أو السياسة العامة.

لا يجعل دمج أصوات المواطنين في عملية التشريع ورسم السياسات القوانين أكثر توجها نحو الأفراد، ولكن يقلل أيضا من التفاوت في التنفيذ وتحقيق أفضل النتائج المرجوة لهم. قد يكون إشراك المتطوعين في تنفيذ السياسات أمر حاسم لضمان وصول الفوائد المترتبة على القوانين التقدمية إلى الفئات الأكثر تهميشا. يمكن أيضا ملاحظة النتائج المحسنة في الاستفادة الناجحة من العمل التطوعي في الإدارة العامة.

تحسين العمليات الانتخابية

يرتكز الفهم التقليدي لإشراك المتطوعين في عمل وعمليات الدولة، في المقام الأول، على القيام بممارسات الميزانية البديلة وتنمية قدرات الوكالات الحكومية من قبل المتطوعين الرسميين الذين يدربون مسؤولي الحكومة المحلية أو يعملون في المكاتب الحكومية. لكن هناك أمثلة كثيرة على استفادة الحكومات من جهود الناس المتطوعين في تعزيز العديد من العناصر المختلفة من أعمال الدولة، بما في ذلك العملية الانتخابية.

السمة المميزة لهذه الحالات هي أنها لا تشمل أشخاصا لا يشاركون ويعملون على مساءلة الحكومات، بدلا من ذلك فإنها تشمل حكومات تمسك بزمام المبادرة لتعزيز مساءلة مؤسساتها الخاصة وعملياتها باستخدام جهود المتطوعين المواطنين. بالنظر إلى أن التفاعل بين المتطوعين والحكومات يجري ضمن آليات رسمية إلى حد ما، فالمساءلة متبادلة. على الرغم من ذلك، وبما أن الحكومات هي المبادرة بهذه الآليات، قد يفشل إشراكهم إذا اختارت الحكومة التراجع.

ساعد المتطوعون الحكومات على تحسين أداء الدولة وتعزيز مساءلة العمليات سواء كانوا يراقبون أداء الإدارات الحكومية الرئيسية والشركاء، أو تشجيع الناس على التصويت في الانتخابات أو رصد العملية الانتخابية،

مراقبة الانتخابات

تعتبر النزاهة الانتخابية أمرا أساسيا من جوانب الحوكمة الرشيدة. تم توثيق دور المتطوعين كعاملين في الانتخابات ومراقبين في الظروف غير المستقرة بشكل جيد. سجل مئات من المتطوعين الرسميين على المستوى الوطني والمستوى الدولي،في أفغانستان في 2013-2014، الناخبين، وفرزوا الأصوات، وراقبوا ورصدوا العملية الانتخابية الطويلة الشاقة. عمل مئات من المتطوعين على المستوى الوطني كصحفيين مقيمين؛ لرصد وتوثيق ونشر المعلومات عن الأنشطة السياسية في المناطق النائية.

ساعد المتطوعون الحكومات على تحسين أداء الدولة وتعزيز مساءلة العمليات

كان المتطوعون الرسميون في الانتخابات المحلية في جاكرتا 2012 (الفصل 2)، في المقام الأول، من شاركوا في الحركة الاجتماعية التي تحدت تقاليد تحكم المال في السياسة التي تؤثر على الانتخابات. شهدت الانتخابات الرئاسية في عام 2014 في أندونيسيا تعبئة ذات نطاق أوسع من المتطوعين، كان أغلبهم من المتطوعين غير الرسميين. شجع المتطوعون الأشخاص على المشاركة في الانتخابات والتصويت لمرشحهم. لعبت وسائل الإعلام الاجتماعية دورا هاما. استخدم الكثير من الناخبين تطبيق هاتف يدعى "آي وتنس" لتحميل وتبادل الصور على وسائل الاعلام الاجتماعية التي تظهر القوائم النهائية من الأصوات في صناديق الاقتراع.[132]نشرت لجنة الانتخابات الوطنية في اندونيسيا نتائج 480,000 مركز اقتراع على موقعها على شبكة الانترنت. اختار ثلاثة مهنيي برمجيات و700 آخرين هذه المعلومات من الموقع ودرسوا النتائج. أدى مدى مشاركة المواطنين في ضمان حرمة العملية الانتخابية إلى وصف الانتخابات بالانتخابات الحاشدة الموثوقة.[133]

مراقبة الانتخابات تقليد طويل الأمد في العديد من بلدان

أمريكا اللاتينية، حيث تلقت هذه البلدان الدعم الفني من منظمة الدول الأمريكية. أجريت على الأرجح، في العقود القليلة الماضية، 200 بعثة مراقبة حصرا من قبل متطوعين؛ وهذه البعثات بمثابة أداة جماعية رئيسية متعددة الأطراف لتعزيز ودعم الديمقراطية التمثيلية. غيرت البعثات التي تقاس بتكرارها والاهتمام الدبلوماسي العام المكرس لها نهج البلدان الواقعة في نصف الكرة هذا إلى الحوكمة الديمقراطية قبل عام 1989، تم نشر مراقبي منظمة الدول الأمريكية في بعض الأحيان لمراقبة الانتخابات، ولكن معظم البعثات كانت صغيرة، وعادة ما كانت تصل هذه البعثات في يوم الانتخابات لخدمة آليات رسمية. البعثات اليوم أكثر تطورا، وتستخدم منهجية موحدة وتقنيات قادرة على مراقبة العملية برمتها، من الإعلان عن إجراء انتخابات حتى عملية التصويت.[134]

يمكن للآليات الرسمية مراقبة المواطنين؛ لتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات؛ لتعزيز قدرة الحكومات على تحسين أدائها

أشركت حكومتا كينيا وزامبيا المتطوعين للمساعدة في إجراء انتخابات سلمية ومنظمة. فوضت زامبيا مراقبين ومشرفين على الانتخابات. كان المشرفون من المجتمع المدني المحلي، وعندما يلاحظون وجود مخالفات في العملية الانتخابية فإنهم يلفتون انتباه المسؤولين المعينين. كان المراقبون من المجتمع الدولي، وعلى الرغم من أنهم لا يستطيعون الإبلاغ عن المخالفات لموظفي الانتخابات، فإنهم يستطيعون إبلاغ لجنة الانتخابات كتابة.[135]

في الحالتين – تقديم الخدمات والانتخابات – عزز الاشراف على الانتخابات من المتطوعين على المستوى الوطني والمستوى الدولي، والمتطوعين الرسميين وغير الرسميين الذين عملوا بطرق مختلفة، وعززوا شرعية الكيان (الدائرة الحكومية) والعملية (الانتخابات). أن وضع آليات رسمية لاشراف المواطنين على تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات يعزز بشكل كبير قدرة الحكومات على تحسين أدائها. ويبقى السؤال إذا ما كانت هذه الطرق المنهجية كخدمات يتم التعاقد عليها مع جهات خاصة ستستمر أم لا.

تشكل كل هذه الحالات الحكومات – حتى تلك ذات القدرات المحدودة – التي تملك وتعترف بالتزاماتها تجاه شعوبها، ويقبل الناس فيها الحكومة باعتبارها السلطة المركزية التي تتحمل واجباتها.

إصلاح التصدعات وبناء السلام

أشركت الحكومات (أو القوى المسيطرة في غياب الحكومة) - في الأوضاع الهشة، عادة في سيناريوهات الصراع وما بعد الصراع حيث تكون الثقة بين الجماعات منخفضة والناس غير مستعدين لقبول أوامر الحكومة - المتطوعين لمعالجة التصدعات المجتمعية. هذا مجال يساهم فيه التطوع العفوي وغير الرسمي والذي يبدأ بشكل ملحوظ من القاعدة.

ثمة شرط مسبق اساسي لاقامة سلام دائم ومعالجة التصدعات الاجتماعية وهو المشاركة الواسعة ومجال تسمع فيه كل الأصوات - وخاصة أصوات أولئك الأكثر تضررا. إن توفر درجة من الاستجابة من الحكومة أو المجموعة الحاكمة أو النخبة أمر ضروري لتهيئة الظروف لهذه المشاركة. هكذا، خلافا لظروف الاستقرار والسلام، هناك حاجة لأن يسبق الصوت والمشاركة الاستجابة. في مثل هذه الحالات، لعب المتطوعون الدوليون الخارجيون، في كثير من الأحيان متطوعين رسميين، أدوارا بناءة في بناء السلام. في كثير من الحالات، يتطلب هذا أن يعالج نفس المتطوعين العجز في توفير الخدمات، والتصدي للعنف ضد النساء والأطفال، العمل على تماسك الجماعات.

أقامت الحكومات شراكات مع المتطوعين لتوفير أماكن آمنة لتبادل وجهات النظر ومعالجة الاهتمامات. تتألف معظم لجان الحقيقة والمصالحة إلى حد كبير من متطوعين يتمتعون بقدر من الاستقلال عن الحكومة. من المهم أثناء تقييم دور المتطوعين الخارجيين الرسميين في بناء وتوطيد السلام، أن نتذكر أن بناء السلام ينطوي على عمليات طويلة ومعقدة، تزيد الجهات المتعددة ذات المصالح والولاءات المختلفة،

وتاريخ كل مجتمع أو بلد من صعوبتها.

المصالحة في سريلانكا

كان دور المتطوعين الرسميين وغير الرسميين، في سريلانكا، حاسما في تعزيز إشراك المواطنين في عملية التعاف بمجرد اتخاذ حكومة أكثر استجابة الخطوات الأولى نحو المصالحة. عقب انتهاء الحرب الأهلية بين القوات الحكومية وحركة نمور تحرير تاميل إيلام في عام 2009، أقرت حكومة سريلانكا في عام 2011 تقرير وتوصيات لجنة الدروس

المربع 3.1. **أصوات المتطوعين:** متابعة المتطوعين لحقوق اللاجئين والنازحين

ساعد أنطوان، ايمانويل ونايل اللاجئين والنازحين داخليا في كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو. وهم يركزون مساعدتهم على التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والوصول إلى الخدمات المجتمعية مثل التعليم والصحة والأنشطة المدرة للدخل، وبناء القدرات، والتعايش السلمي مع السكان المحليين.

أنطوان مونيمو (من غينيا)، موظف إعادة الدمج وخدمة المجتمع، متطوع دولي تابع للأمم المتحدة لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجنوب الغربي من كوت ديفوار. يعمل أنطوان مونيمو مع اللاجئين والنازحين والعائدين الإيفواريين. فهو يفيد أنه في عام 2014، تلقى أكثر من 1600 لاجئا، معظمهم من ليبيريا، المساعدة الطبية؛ وتلقى أكثر من 337 جواز سفر كجزء من سياسات الإدماج المحلية؛ وحصل 150 طفلا على التعليم؛ وتم تأهيل 16 بئرا و14 مضخة مياه؛ وتم دعم بناء منازل لحوالي 100 عائلة عائدة؛ والتعامل مع خمس حالات، من ضمنها حالات قاصرات، تتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وأجراء حملة توعية لمدة 16 يوما ضد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. يشجع التعايش السلمي بين اللاجئين والسكان المحليين (الذين يعتقدون أن اللاجئين يحصلون على امتيازات "خاصة") ويساهم في التعزيز والتدريب بالاشتراك مع المدارس والجمعيات المختلطة الأخرى كوسيلة لتعزيز التبادل والتفاهم.

وجد أن عمل اجبونون ايمانويل اهيومان (من كوت ديفوار)، متطوع دولي يساهم بعمله مع النازحين المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى، مفيدا لأن هؤلاء النازحين لا يثقون بالسكان والمسؤولين الآخرين على مستوى الوطن. مع استمرار وجود الجماعات المسلحة، سعى اجبونون ايمانويل اهيومان لشرح حق النازحين في العودة والعيش بحرية في مناطقهم الأصلية، فضلا عن حقهم في الحصول على العدالة وطلب المساعدة من السلطات بشأن أوضاعهم والممتلكات المفقودة. عند نقطة واحدة، تجمع نحو 8000 نازح في مسجد في منطقة الهوسا، وعاد حوالي 200 شخص نازح إلى ديارهم، واستمر العديد منهم في النوم في المسجد ليلا. الغالبية العظمى من النازحين هم من النساء والأطفال، الذين هم في خطر بصفة خاصة في البيئة الأمنية الصعبة.

نايل سايتيكاساما متطوع وطني عامل مع اللاجئين مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غينيا بيساو. يعيش حول 8000 لاجئ، معظمهم من السنغال، في المناطق الريفية مع المجتمعات المضيفة. الوصول إلى الأرض هو القضية الرئيسية بين اللاجئين والسكان المحليين في المناطق الريفية؛ حيث الزراعة هي النشاط الوحيد المدر للدخل. عمل نايل سايتيكاساما وزملاؤه على رفع مستوى الوعي مع أصحاب الأراضي التقليدية فيما يتعلق بمشروع قانون جديد حول امتلاك الأرض والاعتراف بحق اللاجئين في الملكية. متابعة التعايش السلمي هي التحدي المستمر الذي يسعى نايل سايتيكاساما لمعالجته من خلال حملات التوعية والتقييمات التشاركية والاجتماعات والتدريب في المناطق الريفية النائية، وتدريب السلطات الوطنية والمحلية للاعتراف بالأوراق الرسمية للاجئين، وتنظيم مجموعات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

مر المتطوعون الثلاث بتحديات انعدام التماسك بين اللاجئين والسكان المحليين، ونقص الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم الأنشطة، والانتفاضات المتكررة والعنف مما حد من الخدمات التي يقدمونها. مع ذلك، أكد أنطوان بوضوح تفانيهم في ضمان "وجوب أن يتمتع [اللاجئين والنازحين داخليا] بحقوق الإنسان التي تم التعبير عنها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون العرفي."

المصدر: مقابلات برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين مع أنطوان مونيمو، واجبونون ايمانويل اهيومان ونايل سايتيكاساما، تشرين الثاني - كانون الأول 2014.

المستفادة والمصالحة، والتي سلطت الضوء على عدد من الأولويات بما في ذلك دور واضح للشراكة بين المجتمع المدني والحكومة المحلية. شملت إحدى هذه الأولويات تمكين الناس العرضة للتأثر من المشاركة في الحوكمة من خلال الحوارات المنظمة وتحسين فرص الحصول على الخدمات.

سبق وان استقبلت خمس منظمات مجتمع مدني على مستوى الوطن متطوعين دوليين للعمل مع الأشخاص المتضررين من النزاعات وقدمت الخدمة التطوعية في الخارج في سريلانكا تحليلا سهل الفهم لتقرير وتوصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة، باللغات الإنجليزية، والسنهالية والتاميلية. لقد جمعوا المجتمع المدني والحكومة المحلية معا في سبع مناطق لإشراك الناس وتمكينهم من تحديد الأولويات من أجل معالجة قضايا المصالحة المحلية. لقد دعم المتطوعون بناء شراكة بين أعضاء الائتلاف للتغلب على التحيز وتحسين العلاقات بين الأعراق.

تؤثر معظم المبادرات التطوعية على التغيير من خلال العمل الجماعي

ساعدت عدة عناصر تصميم المشروع المتطوعين الرسميين في استكشاف هذا المجال السياسي المثير للجدل لتمكين منظمات المجتمع المدني والأفراد منفتحي التفكير من ممارسة العمل معا من أجل أجندة مشتركة. كبداية، حصل المشروع على موافقة كل من الحكومة المحلية والوطنية وقدم حيزا آمنا لمناقشة أولويات المنطقة في المصالحة، بناء على تقرير وتوصيات لجنة الدروس المستفادة والمصالحة المعتمد من الحكومة. خدمت سهولة الوصول من خلال توفير عدة لغات ومواقع تنظر للجانب الثقافي بعين الاعتبار أيضا المشروع بشكل جيد.[136]

توطيد السلام في سيراليون

تأتي عملية التأكد من ديمومة السلام بعد بناء السلام والمصالحة. أسهم المتطوعون في إعادة إدماج المقاتلين في التيار الرئيسي للمجتمع والبدء في عمليات التنمية والسلام المحلية. في نهاية 11 عاما من الحرب الأهلية في سيراليون، ساعد المتطوعون الرسميون على المستوى الوطني والدولي المجتمعات المحلية في 12 مقاطعة في إعادة الإدماج، والانتقال إلى مرحلة السلام بعد أكملت الحكومة برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج.

عمل المتطوعون مع المنظمات المحلية لتمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات المحلية. شملت المشاريع 83 معالجة اجتماعية من خلال مخيمات السلام والرياضة والفعاليات الثقافية والتدريبية وورش العمل حول مواضيع مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتعاطي المخدرات، والنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان وأنشطة بناء الثقة والمناصرة. ساعد المتطوعون المقاتلين السابقين من خلال هذه الأنشطة في بناء بعض الثقة في عملية السلام، وتحسين الوعي العام بحقوق ومسؤوليات المواطن، وتعزيز العمل التطوعي في البلاد. ساعدت المشاريع الصغيرة أيضا المتطوعين على مستوى الوطن في بناء علاقات مع الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك المجتمعات والحكومات والشركاء المنفذين. ربط المتطوعون بين البرامج التابعة للأمم المتحدة والقاعدة الشعبية. أحد عناصر النجاح الأساسية هو دعم المشروع لإعادة الإدماج من خلال عدم تقديم المساعدة على أساس هوية المقاتل أوالضحية ولكن بدلا من ذلك استهداف جميع الشباب والسكان الأكثر عرضة للإحباط والعنف."[137]

إن التركيز على الشباب له أهمية خاصة في ظروف النزاع وما بعد النزاع، حيث يكون معظم المقاتلين من الشباب الذكور. يكون الشباب في كثير من الأحيان أول من يقدم يد المصالحة، وهم من يتغلبون على الحواجز الإقليمية والسلوكية في مناطق ما بعد الصراع. قد يلعب المتطوعون الشباب على المستوى الوطني دورا فاعلا بشكل خاص في بناء السلام.[138]

عندما يمسك الناس بزمام المبادرة

تحدث معظم المبادرات التطوعية على الصعيد الوطني تغييرا من خلال العمل الجماعي للتعامل مع الحكومات ومراكز السلطة الأخرى، والتأثير في صناع القرار من الخارج في المجالات التي يتم فيها استبعاد المتطوعين. يساعد العمل التطوعي في الحد من عدم المساواة في السلطة والنفوذ عندما يسهم في تضخيم صوت الفئات الأكثر فقرا والأكثر تهميشا، ويحفز العمل الجماعي.

يمكن أن تؤدي هذه الزيادة في الصوت والمشاركة، في هذا المستوى، أكثر من أي مستوى آخر، إلى اشتمال أكبر للمساءلة والاستجابة في القوانين والسياسات. يعمل

المتطوعون على إخضاع الحكومات والوكالات التابعة لها للمساءلة ليس فقط في سن القوانين ولكن أيضا في تنفيذها ومراقبة هذا التنفيذ. يتوفر لدى المبادرات التطوعية الوقت، ولقد سعت الحكومات مرة أخرى إلى التأثير في القوانين والمؤسسات والسياسات، فضلا عن القواعد غير الرسمية للانخراط في المجموعات.

تجري معظم المبادرات التي تبدأ من القاعدة وتنتقل للمستويات العليا التي تؤثر في الحوكمة على المستوى الوطني من متطوعين غير رسميين يعملون في مجالات مطالب بها، وفي كثير من الأحيان في تحالفات مع منظمات المجتمع المدني ومتطوعين رسميين آخرين- على سبيل المثال، في الاجتماعات العامة، وعبر شبكة الإنترنت، وفي الشارع وفي غيرها من المحافل. استخدمت العديد من المبادرات الناجحة وسائل الإعلام باعتبارها مجال مطالب به لانتزاع وتضخيم أصوات الناس باستخدام سلطة التعبئة واسعة النطاق للتأثير في صنع القرار في المجالات المغلقة من الخارج.

تصنف هنا المبادرات التطوعية التي تؤثر على الحوكمة على المستوى الوطني على نطاق واسع إلى ثلاث مجموعات على أساس وزن الأدلة. هذه المجموعات ليست شاملة أو تنفي بعضها بعضا. إنها تؤثر في التشريعات والمؤسسات والممارسات وشروط الانخراط بين المجموعات.

التأثير في التشريع

يعمل المتطوعون، للتأثير في الحوكمة على المستوى الوطني، مع مختلف الجهات الفاعلة ويستخدمون استراتيجيات مختلفة اعتمادا على القضايا التي يناصرونها، والسياق الاجتماعي السياسي ومدى توافر مجالات للمشاركة. يعتمد نجاح مساعيهم على مجموعة من العوامل بما في ذلك ديناميات القوة، وقوة وتنوع التحالفات التي يستطيعون بناءها، وإلى حد كبير، استجابة الحكومات. تشمل التشريعات "المؤثرة" توليد الدعم السياسي والزخم لتمكين القوانين، وتعديل القوانين التمييزية أو إلغائها، أو عرقلة إقرار القوانين الجديدة التي قد تؤذي مصالح الفقراء والمهمشين.

يتمثل الدور الرئيس للمتطوعين في التأثير في القوانين في رفع مستوى الوعي وتعبئة المشاركة المدنية، والعمل مع مختلف الأطراف المعنية، وممارسة الضغط على المشرعين المنتخبين وتوعية الحكومات بقضايا المهمشين والتمثيل غير العادل. بعض المحاولات ناجحة، والبعض الآخر لم ينجح، كما يظهر في مثال مسيرة 2003 التي وصلت إلى مليوني شخص في المملكة المتحدة لمكافحة غزو العراق (الفشل الذي لا يزال يشكل الذاكرة الوطنية والسياسة العامة في المملكة المتحدة). تظهر مجموعة واسعة من الأمثلة سياقات متنوعة ونوعا مختلفا من المتطوعين الذين يتبنون استراتيجيات مختلفة - أحيانا تشكيل تحالفات، وتارة أخرى باستخدام المتحاورين. من الأمثلة على ذلك مجموعة من المبادرات التي اشتملت على درجة عالية من المشاركة التطوعية المؤدية إلى تغيرات في القوانين أو إعاقتها وهي القوانين التي تضر بمصالح الفئات المهمشة. يوضح كل من هذه الأمثلة كيف أدت التعبئة ومشاركة المواطنين إلى استجابة الحكومات.

بما أن المجالس التشريعية مجالات مغلقة، يؤثر المتطوعون على التشريع بشكل غير مباشر عن طريق توليد الضغط الشعبي (الذي يمكن أن يكون أكثر فعالية في الديمقراطيات التمثيلية)، ويعملون في تحالفات مع الأطراف الدولية الفاعلة (إذا كانت الحكومات لا تستجيب بشكل كاف) وتجنيد الحلفاء والمحاورين داخل بنية السلطة القائمة. يمكنهم القيام بذلك عن طريق خلق مجالات غير رسمية جديدة لجمع أجزاء مختلفة من الحكومة والشعب، من خلال إيجاد نقاط الدخول إلى أماكن المدعوين، ونقل أصوات الأطراف المعنية للمجالات المقيدة الأخرى مثل المجلات الأكاديمية وملاحظات السياسة العامة من خلال الخبراء المتطوعين، وتوسيع المجالات الحالية من أجل التغيير.

تعديل قوانين الجنسية التمييزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حركة تعديل قوانين الجنسية التمييزية في عدة بلدان في هذه المنطقة دليل على طبيعة الاكتفاء الذاتي للعمل التطوعي وقدرته على الاستمرار والابتكار في مواجهة العقبات المؤسساتية والثقافية. تُحرم النساء المتزوجات من أجانب في العديد من البلدان في المنطقة، من الناحية

القانونية، من حقهن في نقل جنسيتهن إلى أطفالهن، في حين ينقل الرجال جنسيتهم تلقائيا إلى أطفالهم.[139] ينتهك هذا حق النساء في المواطنة المتساوية، ويسبب مشقة لا توصف للعائلات المستبعدة من الخدمات الاجتماعية والملكية، ويحد من فرص العمل.[140]

شارك المتطوعون الرسميون وغير الرسميون في الحملات على مدى العقدين الماضيين لإلغاء هذه القوانين ومساعدة الضحايا. رفع المتطوعون الوعي من خلال بناء مجموعة من المعارف من خلال البحث والعمل التشاركي، ونشروا الوعي من خلال الحملات الإعلامية الحاذقة وتعبئة المجتمعات المحلية على المستويات المحلية والوطنية، وواجهوا خلال ذلك اللامبالاة والجهل بمدى المعاناة والتقاليد الأبوية. شملت الاستراتيجيات الأخرى لعب دور الوساطة وبناء تحالفات وشبكات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية (وخاصة مع الجماعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني النسوية، ووسائل الإعلام والباحثين، والحكومة والسلطات الدينية). تشمل الاسراتيجيات الأخرى ممارسة الضغط السياسي وتوفير الخدمات للنساء والأطفال المتضررين.

ساعدت هذه الحملات على زيادة استجابة الحكومة ومساءلتها، كما يتضح من تغيير التشريعات في العديد من البلدان والنهج البرامجية الجديدة في بلدان أخرى. حصلت المرأة المصرية على حق منح الجنسية لأطفالها

المربع 3.2. **أصوات المتطوعين:** حق المرأة العربية في نقل الجنسية - انتزاع، تضخيم ونشر وإبلاغ وإشراك وتعبئة

تقول لينا أبو حبيب، المديرة التنفيذية لمجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ومقرها في بيروت، التي تقود الحملة الإقليمية لتعديل قوانين الجنسية: "لقد أصبحت الجنسية قضية سياسية وإعلامية كبيرة الآن. لم تكن كذلك عندما بدأنا في عام 2002. لقد كانت قضية هامشية. عندما بدأنا الحديث إلى وسائل الإعلام، كانوا مهتمون بالحقائق والأرقام والقصص الإنسانية. لم يكن لدينا أي حقائق أو أرقام أو قصص. كنا نفتقر للبيانات الصعبة. لذلك ذهبنا إلى الخطوة الأول - البحث".[141]

قدمت البحوث التشاركية التي أجرتها ونسقتها مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في سبع دول صوتا للأسر المتضررة ووضوح الرؤية للقضية. تصف وجيهة البحارنة، نائبة رئيس جمعية البحرين النسائية، اتجاه الجمعية للبحوث: "وضعنا إشعارا في الصحف وكانت النتيجة مذهلة: جاءت 140 امرأة في يوم إلى مكتبنا وأخبرننا قصصهن المؤلمة. لم يكن أحد يسألهن من قبل عن معاناتهن".[142]

قالت إمرأة انها فوجئت عندما علمت أنها واحدة من عشرات الآلاف من النساء اللواتي يعانين بسبب هذا القانون، وليس فقط في سوريا بل معظم أنحاء العالم العربي. تقول "كنت سعيدة جدا عندما اكتشفت أنني لم أكن وحدي، وأن هناك حالات كثيرة مشابهة لحالتي. لقد أمدني هذا بالأمل في أن الأمور ستتحسن." [143]

بناء على هذا البحث، قادت مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي حملة في جميع أنحاء المنطقة تحت شعار "جنسيتي حق لي ولأسرتي" لممارسة الضغط السلمي على الحكومات لمعالجة التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية.

وفقا لإيمان بيرس، عضو مجلس إدارة جمعية تطوير ودعم النساء، متطوعة قادت حملة في مصر، يعود النجاح في إشراك وسائل الإعلام الوطنية إلى حد كبير إلى قدرة الجمعية على تأطير القضايا بطريقة تترك صداها بسهولة لدى الجمهور: "أعدنا هكذا تصور السبب ليس كحق من الحقوق وحريات المرأة ولكن باسم "حماية النساء والأطفال". زادت هذه الطريقة المنهجية، بالرغم من أنها تقليدية، من وضوح الرؤية والحصول على التعاطف وتكوين حلفاء من مجموعة واسعة من المجتمع، بما في ذلك الجماعات الدينية. لقد كان هذا ضروريا لممارسة الضغط على الحكومة لتغيير القانون في نهاية المطاف وتوضيح الكيفية التي يجب اتباعها لتكييف الاستراتيجيات مع سياقات مختلفة لتكون فعالة."

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، 2014، ج.

في عام 2004، والمرأة الجزائرية في عام 2005، والمرأة المغربية في عام 2007. انتصرت المراسيم الرئاسية أيضا للنساء في تونس. وضعت برامج للتواصل ودعم النساء وأسرهن في البلدان التي ينبغي عليها حتى الآن إجراء هذه التغييرات، ومن ضمنها البحرين، والأردن، ولبنان وسوريا.

يكمن وراء هذه التغييرات في القانون والسياسة إنجازا رئيسيا لحركة إسماع صوت النساء المتضررات (المربع 3.2). لعبت البحوث الإجرائية التشاركية دورا هاما في انتزاع قصص معاناة النساء المتزوجات من الرعايا الأجانب. ساعدت وسائل الإعلام على نشرها. أكمل المتطوعون ومنظمات المجتمع المدني جهود بعضهم بعضا. تشهد حملة قانون الجنسية على السلطة الباقية وإصرار المتطوعين. إن حملة قانون الجنسية أيضا شهادة على جهود النساء في المنظمات غير الحكومية اللواتي التزمن أشهر وسنوات لهذه الحملة كموظفات بأجر ومتطوعات.

منع تمرير القوانين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية

في الوقت الذي يشمل فيه السعي لسن قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة صراع طويل، تحتاج عرقلة إقرار القوانين التعبئة السريعة لتوليد ما يكفي من الضغط على السلطة التشريعية في وقت قصير. غالبا ما يسبق ذلك حملات لفترة طويلة من الزمن، وقيام المتطوعين بأنشطة مماثلة، والاعتماد على نفس مجموعة الاستراتيجيات على النحو الوارد أعلاه.

تأتي الأمثلة من الحركات الشعبية بين السكان الأصليين، على سبيل المثال، وتشيلي، وغواتيمالا، والتي أدت إلى حجب قانون مونسانتو؛ وتحالف الديمقراطية الريفية في جنوب أفريقيا. في كل حالة، كانت الهيئة التشريعية الوطنية على وشك تمرير قوانين لم تشتمل على أصوات الشعب أو تعكس مصالحها العليا. وفي كل منها، احتجت المجتمعات المحلية، وعبأت الرأي العام، وحشدت المشرعين ومنعت تمرير القانون. وجدت المجتمعات سبلا للتأثير في عملية صنع القرار في المجالات التي كانت قد استبعدت منها، وفي بعض الحالات خلق مجالات جديدة للتواصل مع صناع القرار، ودعوتهم للمساءلة، والتشديد على الحكومة والاستجابة المؤسساتية.

شكلت مجموعة من المنظمات غير الحكومية، في عام 2012 في جنوب أفريقيا، التحالف من أجل الديمقراطية الريفية، الذي قاد حملة عامة ضد قانون جديد يعزز دور المحاكم التقليدية في النظام القانوني ولكنه يهدد بتقويض عناصر أخرى من الضمانات الدستورية في البلاد لحقوق المواطنين. كانت هناك مخاوف من حرمان المجموعات المستبعدة، وخاصة النساء، من حقوق الأراضي والممتلكات. أضاف التحالف معرفة للأطراف المعنية، وانخرط مع وسائل الإعلام، وعقد فعاليات عامة لتعبئة العمل التطوعي من قبل المجتمعات الريفية الأكثر تضررا. نتيجة لذلك، أيدت محافظتان فقط، من تسع، مشروع القانون، ومع تزايد ضغط المجتمع المدني، تم سحب القانون في أوائل 2014. وصف المركز القانوني للمرأة في جنوب أفريقيا النتيجة بأنها "انتصار للأرض وحقوق الملكية للمرأة الريفية، الذي يعتبر أساسيا لصحتهن ورفاههن."[144] كان التحالف الذي جمع المتطوعين غير الرسميين وكذلك منظمات المجتمع المدني، قادرا على التأثير في المجال المغلق على المستوى الوطني من خلال التأثير أولا في صنع القرار في المجالات المغلقة الخاصة بالمحافظات.

في مناسبات أخرى، كان يتوجب حظر القوانين بشكل مباشر. على سبيل المثال، امتدت حملة حماية سيادة البذور، وحماية الدول من المحاصيل المعدلة وراثيا، إلى القارات. إنه مثال على الصراع بين المصالح المحلية والدولية الموجودة على المستوى الوطني أو السياسة التي تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر في المستوى المحلي.[145] هناك حملات كبرى ضد قوانين براءات اختراع البذور في المكسيك،[146] وبيرو[147] والولايات المتحدة.[148] شارك المزارعون في كولومبيا احتجاجا على مثل هذا القانون في اضراب زراعي

وطني في عام 2013. منع المزارعون الأصليون في تشيلي تمرير مثل هذا القانون (الفصل 2). أدت التعبئة الواسعة النطاق من قبل المزارعين الأصليين في غواتيمالا الى إعلان المحكمة العليا بأن القانون الذي أقره البرلمان في عام 2014 غير دستوري. في نهاية المطاف ألغت السلطة التشريعية القانون.[149]

لهذه النجاحات أهمية تتجاوز الحدود الوطنية ، وما هو أبعد من أمريكا اللاتينية، حيث يناضل المزارعون في غانا، على سبيل المثال، الآن ضد القانون الذي وضعه البرلمان للنظر فيه.[150]كان دعم الحكومة والمجالس التشريعية عنصر نجاح لهذه المبادرات. يعزز تعيين محاورين داخل هيكلية السلطة من فعالية المبادرات التطوعية غير الرسمية على مستوى المجتمع المحلي للتأثير في التشريعات.

التأثير في المؤسسات والممارسات

تقدم القوانين أطر عمل مهمة، لكن تأثير ذلك على حياة الناس يثمرعند تنفيذ تلك القوانين. يعمل المتطوعون على الصعيد الوطني في العديد من البلدان للتأثير في تنفيذ أفضل للقوانين، لتمكين الناس من المطالبة بحقوقهم، وضمان مساءلة واستجابة الدول، وإعطاء الناس الأصوات في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. من المكونات الرئيسية لحملات الحق في المعلومات في العديد من البلدان (بلغاريا والهند والمكسيك، على سبيل المثال) تثقيف الناس فيما يتعلق بحقوقهم، وتمكينهم من المطالبة بتلك الحقوق من خلال مساعدتهم في ملء الاستمارات، والتصرف كمحاورين بين الناس والمسؤولين الحكوميين، ومراقبة تنفيذ المشاريع الحكومية.

تميل هذه الجهود التي تؤثر في العمليات إلى الاستمرار ويصعب تقييمها. لا يعني النجاح في اخضاع الدولة للمساءلة في مناسبة واحدة أن الوكالة ستظل خاضعة للمساءلة في المستقبل. لا يضمن النجاح في تمكين المشاركة الفعالة لمجموعة مهمشة في منتدى صنع القرار في مناسبة واحدة المشاركة الفعالة في نفس المنتدى حول قرار آخر. تشير الدلائل، بالرغم من ذلك، أنه عادة ما تكون هناك بعض "علامات" النجاح. أحدى هذه العلامات هي توسيع نطاق المبادرات المحلية عندما يحاكي المتطوعون في مناطق مختلفة من البلاد مبادرة محلية أو يتم تكرارها في مجالات عدة حتى تصبح برنامجا وطنيا. العلامة الثانية، هي حصول فئة مهمشة على مقعد على طاولة صناعة القرار ويصبح هذا بعد ذلك أمرا عاديا بدل أن يكون استثناء. يؤثر المتطوعون الرسميون وغير الرسميون - على المؤسسات، والآليات والممارسات من خلال التعبئة المستمرة، وبناء القدرات والمناصرة (مع الحكومة والمجموعة التي تمثلها).

رصد التدخلات العامة لمنع العنف ضد المرأة في بنغلاديش

إن العامل الأساسي في فعالية منظمة الناريبوكو، التي تم نقاشها في الفصل السابق، هو الطريقة التعاونية في التعامل مع الحكومة ومؤسسات الدولة. حصلت منظمة الناريبوكو على موافقة خطية من المفتش العام للشرطة، والمدير العام للخدمات الصحية، والمحكمة العليا ووزارة القانون لمراقبة كيفية استجابة خدمات الجمهور للنساء ضحايا العنف.

كما أتخذت منظمة الناريبوكو موقفا داعما تجاه مؤسسات الدولة التي أبدت تقصيرا. تم توجيه المتطوعين لتقديم اقتراحات وتشجيع لمزودي الخدمة على التصرف بطريقة أكثر حساسية تجاه النساء بدلا من "التشهير والتعيير" بفشل الخدمات العامة في تفاعلاتها مع ضحايا العنف. عمل المتطوعون على بناء القدرات، على سبيل المثال، من خلال مساعدة إداريي المحاكم في اكمال ملاحظات القضية التي تستطيع النساء استخدامها في المحاكم. نتيجة لذلك، حصل المتطوعون على الثقة والاحترام من مقدمي الخدمات وتحسنت نوعية الرعاية المقدمة. تلقت منظمة الناريبوكو استحسانا ودعما حكوميان رفيعا المستوى، وعندما عدلت الحكومة قانون الوقاية من العنف ضد النساء والأطفال في عام 2000، أدرجت منظمة الناريبوكو معظم التوصيات.

تم اقناع خمس وزارات جديدة أيضا لتجريب طريقة منهجية جديدة تخدم النساء ضحايا العنف على نحو أفضل. سلط البرنامج الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة في بنغلاديش وساعد على تشكيل الرأي العام ضده باستخدام الطريقة المنهجية لوسائل الإعلام."[151]

مراقبة الانتخابات بالاعتماد على التكنولوجيا في أفريقيا

وفرت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريعة النمو في أفريقيا الظروف المواتية لجيل الشباب من الطبقة الوسطى الأفارقة لبناء أدوات لجمع معلومات من الجمهور الذي يصعب عادة جمعها في الوقت الحقيقي من خلال وكالة مركزية - ولاستخدام هذه المعلومات لرصد والإبلاغ عن الانتخابات. إن مشروع الانتخابات الأفريقي وأدوات أوشاهيدي أمثلة على ذلك.

يستهدف مشروع الانتخابات الأفريقي، مبادرة إقليمية يقودها اريك اسياكوان، المجالات المخصصة للبرامج القطرية. تتمثل رؤية المشروع، الذي تم تأسيسه في عام 2008، في تمكين الصحفيين المحترفين والمواطنين، فضلا عن وسائل الإعلام، من توفير معلومات في الوقت المناسب وذات صلة بالانتخابات ومعرفة خاصة بها، وفي نفس الوقت رصد جوانب محددة ومهمة خاصة بالحوكمة.[152]

هذا المشروع الديمقراطي الإلكتروني القائم على التطوع عبارة عن مبادرة متعددة الشركاء بقيادة المعهد الدولي لصحافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبتمويل من مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا وجنوب أفريقيا، ضمن أشياء أخرى كثيرة. عمل عشرة متطوعين عشر ساعات في الأسبوع، وحتى العمل بدوام كامل خلال أيام الانتخابات لتوفير التدريب للمحررين الكبار والصحفيين والمراسلين، وكذلك الأنشطة الأخرى القائمة على التكنولوجيا. طور الفريق نظاما لعرض النتائج من خلال الرسوم البيانية والجداول والخرائط، من بين غيرها من التقنيات لمراقبة الانتخابات. أسهم الفريق أيضا في تثقيف الناخبين وخلق الوعي بالعملية الانتخابية، وتعزيز مساءلة هيئات إدارة الانتخابات بجعلهم أطرافا معنية. خصص الفريق بوابات إنترنت قطرية في 11 بلدا.[153]

بالمثل، أوشاهيدي إداة عالمية رائعة تستخدم للحصول على المعلومات من مصادرها، التي تم تطويرها لتتبع أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في عام 2007 [154] أثارت الأداة موجة من مشاريع مراقبة الانتخابات التي تستخدم الأداة في أفريقيا وأماكن أخرى.

التأثير في قواعد المشاركة

حتى عندما تعمل المؤسسات الرسمية للحوكمة بشكل جيد، تتأثر قدرة الأشخاص على المطالبة بحقوقهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم من قبل المؤسسات الرسمية للحوكمة، بما في ذلك التقاليد والممارسات والعادات والأعراف. حتى داخل الديمقراطيات الوظيفية بوجود المؤسسات التمثيلية، قد لا يكون للفقراء وغير المتعلمين وأعضاء المجموعات المقموعة تاريخيا مقعدا على الطاولة حيث يتم اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر عليهم، على الرغم من أن لديهم فرصة للتمثيل واسماع صوتهم على الورق. حتى عندما يكونوا هناك جسديا، فقد لا يملكون الثقة للحديث أو المناصرة، وخصوصا عندما تعطي السرية والإجراءات البيروقراطية المعقدة الموظفين العموميين ميزة على المواطنين، واحباط المساءلة والحد من القدرة على الاستجابة.

وهكذا فإن قواعد انخراط المجموعات المتميزة والمهمشة، وأصحاب الحقوق والمكلفين بالواجبات، والأغنياء والفقراء والطبقة الوسطى، مظاهر قوة نسبية. تشمل التنمية على المستوى الأساسي إعادة توزيع السلطة بين أفراد المجتمع.

يمكن تحدي قواعد الانخراط بطرق متعددة، ولا يوجد طريقة سهلة منها أو مباشرة. على سبيل المثال، عندما يصبح الحصول على المعلومات حول أنشطة

تتضمن التنمية، في جوهرها، إعادة توزيع السلطة بين أفراد المجتمع

الحكومات حق يمارس وليس امتيازا أو حتى حق من حيث المبدأ، فإنه يغير جذريا من شروط التواصل بين الموظفين العموميين والأشخاص. بالمثل، عندما تكتسب المجموعات المهمشة دخولا للمجالات التي حرمت من دخولها عرفا وليس قانونا (كما هو الحال في مفاوضات السلام)، وعندما تثبت وجودها في هذه المجالات، فإن ذلك يغير الطريقة التي تشارك بها وتؤثر من خلالها في القرارات.

حق الحصول على المعلومات

إن سهولة الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة وفي الوقت المناسب، شرط مسبق للشفافية والمساءلة. تزدهر المصالح الشخصية والفساد في كثير من الأحيان عندما يفتقر المواطنون لسهولة الوصول إلى هذه المعلومات. علاوة على ذلك، الحق في المعرفة هو أحد الحقوق الأساسية للأفراد. إن وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية حق وليس امتياز، ولتنفيذ ذلك تأثير عميق في شروط الانخراط بين مسؤولي الحكومة والشعب.

لقد سنت العديد من الحكومات قوانين لتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات من المؤسسات الحكومية. للمجتمع المدني دور رئيسي في خلق الطلب على صياغة وتنفيذ هذه القوانين. أظهرت دراسة حول طريق الحصول على قوانين المعلومات في بلغاريا، والهند، والمكسيك، وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة عدة طرق يؤثر بها المجتمع المدني في هذه البلدان على العملية - من خلال المناصرة، وبناء الدعم الشعبي، والمشاركة في إعداد وصياغة وإصدار التشريعات، وحشد أعضاء المجلس التشريعي، ومساعدة المواطنين على فهم القانون واستخدامه في الوصول إلى المعلومات، وتدريب الموظفين العموميين في التعامل مع طلبات الحصول على المعلومات، وتعزيز الوعي بأفضل الممارسات واستخدام القانون لتعزيز الأهداف الاجتماعية.

عادة ما يكون هناك مرحلتين للحركات من أجل الحصول على الحق في المعلومات. في المرحلة الأولى، يتم جمع الرأي العام وممارسة الضغوط السياسية لتقوم الحكومة بتشريع هذا الحق. تقود منظمات المجتمع المدني المتخصصة والمهنيون هذه المرحلة عادة. قد يعمل المتطوعون بطريقة غير رسمية في المراحل الأولى لكنهم يميلون أساسا إلى العمل بطريقة رسمية مع المنظمات، على الرغم من أن الخطوط الفاصلة بين العمل المهني والعمل التطوعي ضبابية حيث يعمل الأفراد داخل وخارج في كل من هذين الدورين.

على سبيل المثال، تمت قيادة المرحلة الأولى من حركة الوصول إلى المعلومات في بلغاريا والمكسيك من قبل مجموعات من المتطوعين الخبراء الذين سرعان ما حصلوا على التمويل الخارجي وانشأوا منظمات مهنية - برنامج الوصول إلى المعلومات ومجموعة أواكساكا. كانت الحركة في الهند استثناء لأنها كان حركة شعبية، اشتملت على خبراء غير رسميين ومتطوعين من غير الخبراء.

تشمل المرحلة الثانية تنفيذ حق الحصول على المعلومات، وتمكين الناس من طلب المعلومات وتمكين الموظفين العموميين من الامتثال. عادة ما تعتمد المرحلة الثانية، بالتساوي، على المتطوعين الرسميين وغير الرسميين الذي يقومون بتوعية المواطنين بحقهم، ويساعدونهم في ملء طلبات للمطالبة بالمعلومات، وإقامة برامج عادة ما تعتمد بالتساوي على مراقبة الطلبات والامتثال.

المطالبة بشفافية الحوكمة في تونس

تمنح السرية السلطة لمن يعرفون معلومات سرية، لذلك فإن الشفافية أداة قوية لتحدي الوضع الراهن. برنامج الحوكمة المفتوحة والبيانات العامة برنامج شامل عبر الانترنت ويتوفر أيضا عند عدم توفر الإنترنت؛ وهو يناصر إضفاء الطابع المؤسساتي على الحكومة المفتوحة والشفافية باعتبارها أولوية السياسة العامة في تونس. البرنامج عمل جماعي غير رسمي، طوّره المواطنون المهتمون في أعقاب الثورة التونسية عام 2011 ؛ لتعزيز المكاسب المتعلقة بالشفافية المؤسساتية والمساءلة بعد سقوط النظام الاستبدادي المغلق في تونس. على الرغم من استخدام برنامج الحوكمة المفتوحة والبيانات العامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من مشاريعه، يعزي البرنامج قدرته على الوفاء بنتائج قابلة للقياس لهيكليته كحركة تطوعية شاملة متخصصة وأفقية.

البرنامج، في المقام الأول، حملة غير متصلة بالإنترنت صممت منذ البداية للتغلب على بعض تحديات الفجوة الرقمية والطبقات الاجتماعية التي تواجهها مشاريع الحوكمة الرشيدة التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء المنطقة. تشمل استراتيجيات البرنامج وسائل الإعلام المنسقة، وحملات التوعية والمناصرة المباشرة لصانعي السياسات والإجراءات القانونية من خلال البنى الهيكلية القضائية التونسية. البرنامج مستمر في عملية الإبلاغ أثناء أداء مهمته بطريقة تلبي أولويات المدن الداخلية الأقل ثراء والمجتمع الريفي.

قرر البرنامج أن يعمل بوصفه كيانا غير مدمج مخصص للحفاظ على استقلاليته. لكن هذا يحرمه من المؤهلات القانونية للحصول على التمويل من الجهات المانحة، مما يحد من قدرته على إدارة المشاريع التي تتجاوز الموارد الطوعية التي يقدمها الأعضاء. على الرغم من أنه كان فعالا للغاية في إشراك وسائل الإعلام التونسية، تم استخدام اللغة الفرنسية في الكثير من اتصالات الحملة الخاصة والرسائل، وهي لغة تتحدث بها النخبة المثقفة بطلاقة أكبر.

أدار برنامج الحوكمة المفتوحة والبيانات العامة حملات تتعلق بافتتاح الحكومة التونسية على الصعيدين الوطني والإقليمي. تناولت هذه الحملات مطالب تتعلق بحرية المعلومات التشريعية، ومناصرة البيانات المفتوحة مؤسساتيا، والشفافية في الجمعية الدستورية. تشمل حملات البرنامج الحالية جهودا لإضفاء الطابع المؤسساتي على البيانات المفتوحة المتعلقة بالميزانية الوطنية للبلاد. عززت العديد من حملات السياسة العامة والخطاب العام، مما جعل برنامج الحوكمة المفتوحة والبيانات العامة حركة مجتمع مدني فعالة للحوكمة الرشيدة في تونس.[155]

مطالبة نساء ليبيريا بمقعد في مفاوضات السلام

عندما تفشل مؤسسات الحوكمة الرسمية في العمل بشكل جيد، كما هو الحال في الظروف الهشة أو الدول الفاشلة، يكون للمؤسسات غير الرسمية التي تحبذ بعض الجماعات على جماعات أخرى تأثير ضار على الفئات المهمشة والمجموعات ذات التوجهات غير السائدة. دون وجود دولة وظيفية وقوانين مؤيدة، لا يتم ترك الفئات المهمشة خارج إطار اتخاذ القرار - بل أن هذه الفئات تعاني المزيد من انعدام الأمن وتكون أقل قدرة للوصول إلى السلع العامة.

يكون المتطوعون في كثير من الأحيان على الخطوط الأمامية، وهم يمسكون زمام المبادرة في الحالات التي لا يتوفر فيها أي مورد آخر، لمعالجة مظالم مجتمعهم، والتي تبنع غالبا من التمييز الممنهج وقمع الأصوات. في سياق تلبية الاحتياجات الفورية للمجموعة في مواجهة المؤسسات غير المستجيبة، قد ينتهي الأمر بالمتطوعين في نهاية المطاف بتحدي والتأثير في القواعد التقليدية للانخراط بين المجموعات- كما هو الحال مع جهود صنع السلام التي تبذلها النساء في ليبيريا.

أرهقت اثنتان من الحروب الأهلية في البلاد (1989-1997 و1999-2003) مؤسسات الدولة، ودمرت البنية التحتية وتركت أكثر من 250,000 قتيل و500,000 في المنفى. تحملت النساء الاغتصاب، والاختطاف، والاسترقاق، ووفاة أفراد الأسرة من الذكور، وخسارة المنازل، وفقدان سبل العيش وانعدام الأمن بأفظع النسب. فشلت العديد من محادثات السلام منذ عام 1990 في توليد السلام المستدام - وكان جميع أمراء الحرب والمقاتلين في المحادثات ذكورا، ولم يكن هناك مكان للنساء على طاولة المفاوضات.

بدأت النساء، مع عدم وجود أي نهاية للحرب في الأفق، بالضغط من أجل تحقيق السلام، وتنظيم الاجتماعات العامة، والعرائض، والاعتصامات والمسيرات.ارتفعت أعداد النساء من عدد قليل في عام 2014 إلى الآلاف، حيث شمل هذا العدد مجموعة واسعة من الخلفيات الديموغرافية والدينية. سافرت مجموعة صغيرة من النساء إلى محادثات السلام المختلفة، رغم أنه لم يسمح لهن أبدا بالانضمام إلى عمليات التفاوض الرسمية، تم قبولهن بصفة مراقب. مارست تلك النساء تأثيرهن عن طريق حشد المندوبين المتمردين خارج الاجتماعات. استطاعت النساء الوصول إلى كل الأطراف لأنهن كن يتحدثن مع الأشخاص الليبيرين العاديين. كما أنهن حشدن الرأي العام من خلال تنظيم منتدى المرأة الليبيرية إلى جانب محادثات السلام - حيث يمكن للنساء

التأمل في التقدم المحرز في المحادثات والاستمرار في التركيز على الهدف الرئيس للسلام دون تشويش السياسة المحيطة بالمحادثات. كانت هذه وسيلة لخلق مساحة رسمية أكبر للنساء لإيصال صوتهن في عملية السلام. ظلت النساء محايدات سياسيا، ولم يفضلن فصيل على حساب آخر أو ينحزن لأي فصيل. كانت دعوتهن الوحيدة هي إنهاء الحرب.

في عام 2002، التقت ليما غبوي، رئيسة منظمة نسوية في الكنيسة اللوثرية القديس بطرس في مونروفيا، وكومفورت فريمان، رئيسة الكنيسة اللوثرية الوطنية للمرأة في ليبيريا، للشروع في تأسيس فرع لمنظمة النساء في شبكة السلام في ليبيريا.[156] كانت التجربة المشتركة من العنف ومعاناة المرأة الليبيرية من جميع الأديان سببان كافيان لتوسيع مبادرة السلام لدعم مشاركة المرأة المسلمة.

صعدت المجموعة عملية التعبئة - بتقديم العرائض لانهاء الحرب، وتنظيم الاعتصامات في الأماكن العامة، والاحتجاج من خلال الصلاة، والرقص والغناء - في حين استمرت في موقفها الحيادي. ارتدت العضوات نفس غطاء الرأس والقمصان البيضاء لمحو علامات الاختلافات الاقتصادية. أبرزت النساء دورهن ومعاناتهن كأمهات بالتكيف مع المعايير الاجتماعية والثقافية. عزز هذا شرعيتهن وقوتهن داحل نظام استبعدهن. ساعد استخدام الثياب البيضاء وإزالة المجوهرات في توحيد الخبرات المشتركة المتمثلة في الخسائر والمعاناة. زاد إشراك النساء من جميع الأديان من مدى ونطاق الحركة. كان اتفاق السلام الشامل في عام 2003 واحدا من اتفاقيات السلام الأوا، ويشمل سياسات محددة ذات علاقة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك مشاركة المرأة في الحكومة.

استفادت المرحلة النهائية للحركة من اتصالاتها الدولية. مارست الحركة ضغطا على المجتمع الدولي، وسعت للاستفادة من تعبئة منظمة النساء في شبكة السلام في بلدان أخرى. حصلت جهودهن على اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية. انتشرت الاحتجاجات السلمية فى أماكن اخرى في مونروفيا، وأظهر الأساقفة والأئمة دعمهم للحركة. واصلت المجموعة الضغط على كل من الحكومة وفصيل للمتمردين في محادثات السلام في أكرا في عام 2003. نتيجة المماطلة في المحادثات، قامت النساء بسد مدخل مكان المحادثات، ورفضن السماح للرجال يترك المكان حتى يتم التعامل مع المحادثات على محمل الجد.[157]

تسلط هذه الأمثلة الضوء على الطرق التي يشكل فيها المتطوعون تحالفات من خلال العشائر، والأديان والأشخاص، والمجالات المطالب بها داخل النظم الاجتماعية والسياسية الإقصائية والتقيدية لإيصال أصواتهم. كما يؤثر المتطوعون في مجالات صنع القرار التي كانت مغلقة أمامهم بداية، ويطالبون بدخول هذه المجالات. يغير هذا رواية الاتجاه السائد بأن النساء "ضحايا" الصراع، ويسلط الضوء على وساطتهن عندما تخذلهن الدولة والمجتمع الدولي.

التأثير في المؤسسات الرسمية للحوكمة أمر يصعب تحقيقه والحفاظ عليه. هذه ليست تغييرات لمرة واحدة ولكنها تتطلب جهودا مستمرة لتغيير طريقة التفكير وأنماط السلوك. تظهر النشاطات التطوعية ونجاحاتها اختلافات كبيرة، لأن هذه العقليات تعتمد على المعايير الاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة، ولكن هناك بعض المواضيع المشتركة.

الخلاصة

يوضح الفصل أن الحكومات الوطنية تجد أن خلق مجال للعمل التطوعي يحقق المزيد من الاندماج الاجتماعي، ويحسن من النتائج الاجتماعية والتنمية، ويوفر خدمات تشغيل أكثر سلاسة. تصل عوائد مشاركة المتطوعين والعمل التطوعي إلى ذروتها عند توفر الظروف المواتية، مثل حرية التعبير، وتشكيل الجمعيات، ومناخ من النقاش السياسي الفعال. يظهر التقرير أيضا أنه عندما توجد الحكومات مجالات للمشاركة التطوعية، يقوم المتطوعون أيضا بإتخاذ إجراءات وينخرطون ويرفعون أصواتهم، ويطورون آليات للمساءلة ويطالبون بالاستجابة، وكلها أمور ضرورية لتحسين الحوكمة.

مكن إنشاء البنى الهيكيلية بهدف تعزيز المشاركة التطوعية الحكومات من الاستفادة من منهجية العمل التطوعي وخلق مجال للمتطوعين لأخذ زمام هذه المبادرة في مجالات مهمة للخطط التنمية الوطنية. يحتاج العمل التطوعي بيئة مواتية لزيادة مساهماته

لخدمة الصالح العام إلى أقصى حد ممكن. حين تقوم الحكومات بتوفير بيئة تسمح بالمشاركة المدنية، وبخاصة مشاركة المتطوعين، أو حين تستجيب الحكومة لمبادرات المجتمع المحلي التي يقودها المتطوعون، يشارك المزيد من الأفراد في صنع القرار.

مكن المتطوعون، بأكبر قدر من النجاح، الحكومات من الحكم بطريقة أفضل عندما توفرت بعض الظروف المواتية مثل حرية التعبير، وتكوين الجمعيات وجو من الخطاب السياسي القوي. في الوقت الذي تحتل فيه هذه الظروف قيمة جوهرية في تمكين حقوق الإنسان، فإن لها قيمة فعالة في تمكين التآزر بين الشعوب والحكومات. يعد العمل التطوعي حافزا قويا في تضخيم هذا التآزر من أجل السلام والتنمية.

إن التعبئة الواسعة النطاق ضرورية لنجاح العديد من المبادرات التطوعية التي تنطلق من القاعدة إلى المستويات العليا. لتحقيق هذا، يعمل المتطوعون عادة من خلال تحالفات. وقد تكون منظمات المجتمع المدني وبعض الجهات الرائدة داخل الحكومة والسلطة التشريعية من بين الحلفاء الرئيسيين. حين تكون مجموعة الأطراف المعنية صغيرة، تولد التحالفات التي تتجاوز الوطنية وتجند المحاورين لتقديم الدعم.

تعتمد العديد من المبادرات التطوعية على وسائل الإعلام لرفع الوعي، وتوعية صانعي السياسات وتعبئة الرأي العام. مكن الجيل الجديد من التكنولوجيا المتطوعين من تطوير أدوات لتوفير معلومات من القاعدة الشعبية في الوقت الحقيقي. كما تعزز التكنولوجيا الحديثة وسائل الإعلام الرئيسية من خلال تقديم أخبار ووجهات النظر على مواقعها الخاصة عبر الإنترنت أو من خلال المدونات، وتخفيض اعتماد الناس على وسائل الإعلام التقليدية، وفي بعض الحالات وضع العبء على المواقع الإخبارية التقليدية للبقاء على صلة.

من العوامل الرئيسية في نجاح المبادرات التطوعية على المستوى الوطني وجود استجابة من الحكومة. تولد الحركات نفسها أحيانا الضغوط السياسية اللازمة لجعل الحكومات أكثر استجابة؛ وفي أحيان أخرى، يتم تمكين المبادرات التطوعية وتسهيلها من قبل الحكومة المتستجيبة. سعت المبادرات، التي تبدأ من القاعدة وتنتقل للمستويات العليا الأكثر نجاحا، إلى الانخراط بالتعاون مع الحكومات في بعض المجالات حتى لو كانت هذه تنافس وتثير بعض القضايا حولها في مجالات أخرى.

متظاهرون في "مسيرة الناس من أجل المناخ" في نيويورك. شارك ما يقدر بنحو 300،000 شخصا فى المسيرة، مما يجعلها أكبر مسيرة من أجل المناخ في التاريخ.
© كينا بيتانكور/ فيو برس (رأي الصحافة)، 2014

4

تأثير العمل التطوعي في المستوى العالمي

"لا يوجد في عالمنا فرد أو بلد يعيش في عزلة. كلنا نعيش في وقت واحد في مجتمعاتنا وفي العالم بأسره. نحن مرتبطون، ونتواصل عبر شكبة سلكية، ونعتمد على بعضنا بعضا. يجب علينا تحديد المجالات التي تحتاج إلى العمل الجماعي - ومن ثم اتخاذ إجراءات لحماية المصلحة العالمية المشتركة، في مواجهة الإيجابيات المحتملة للعولمة ومخاطرها، وفي مواجهة الصراعات الدامية حيث يتم استهداف المدنيين بشكل رئيس، وفي مواجهة انتشار الفقر والظلم."

كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة[158]

يأخذ كل من الصوت والمشاركة، والمساءلة، والاستجابة - العناصر الثلاثة للحوكمة حيث يمكن مشاهدة أعظم الأدلة على الجهود التطوعية والتبرعات - شكلا على الصعيد العالمي، يختلف عن شكلها على الصعيدين الوطني والمحلي. يغيب عن الصعيد العالمي وضوح أدوار الجهات الفاعلة الحكومية كجهات مسؤولة، والمواطنين كأصحاب حقوق، وهو الوضوح الذي يمكن الناس من السعي للمساءلة والاستجابة على المستويين المحلي والوطني. ما هو السبب؟ تجيب معظم المنظمات العالمية على الحكومات والدول الوطنية، وليس على شعوب الدول الأعضاء؛ تجيب معظم الشركات المتعددة الجنسيات على مجالسها؛ وتجيب العديد من منظمات المجتمع المدني الدولية على المانحين أكثر من إجابتها عن أسئلة الناس الذين تتأثر حياتهم.

في حين أن المساءلة كامنة في العلاقة بين الدولة وشعبها، تحدد الجهات الفاعلة من غير الدول، في كثير من الأحيان، المساءلة فيما يتعلق بالأطراف المعنية. لذلك، إن التأثير في الحوكمة في الصعيد العالمي، ودعوة المنظمات العالمية للمساءلة مسعى أكثر تعقيدا ويمكن أن ينطوي على العمل في تحالف مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات.

يمكن تقييد الوصول إلى المجالات التي تتم الدعوة إليها على المستوى العالمي؛ بسبب الاعتبارات العملية للمسافة بين مكان اتخاذ القرارات ومكان الأشخاص. كانت خيارات إنشاء مجالات، والمطالبة بها مقيدة تقليديا للأسباب نفسها. لقد تغير هذا في الآونة الأخيرة بسبب التكنولوجيا والتنظيم الأفضل. مكنت الإنترنت، على مدى العقد الماضي، من خلق مجالات افتراضية عالمية جديدة لإيصال أصوات المتطوعين، ونقلها إلى صناع القرار عبر الحدود، وغالبا في الوقت الحقيقي. تربط نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة متزايدة شبكات انتساب الأشخاص المتنوعين في جميع أنحاء العالم. أحد الأمثلة العالمية على مجال عالمي كبير تمت الدعوة إليه، هو العالم الذي نريد 2015 عبر شبكة الإنترنت،[159] الذي تمت استضافته من المجتمع المدني والأمم المتحدة لمعرفة آراء الناس؛ لإثراء النقاش حول أجندة التنمية في مرحلة ما بعد 2015.

تربط نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة متزايدة شبكات الانتساب المتنوعة في جميع أنحاء العالم

بما أنه لا توجد فيه حكومة عالمية، ليتم الاتفاق على مجموعة متنوعة من القرارات العالمية، والمعاهدات، والاتفاقيات، والمعايير والأحكام القانونية التي تتعلق بالعديد من القضايا، والمخاوف من قبل حكومات الدول ذات السيادة، يتعلق جزء كبير من العمل التطوعي، على المستوى العالمي، بالتأثير في محتوى هذه الاتفاقيات وتنفيذها ومراقبتها. تشرك الحركات التطوعية التي تتجاوز الحدود الوطنية، أيضا، المتطوعين في حملات وتحالفات من أجل تعزيز الصوت، ومشاركة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية؛ لتسليط الضوء على الأهمية العالمية للقضايا المحلية؛ والمناصرة والتوعية نيابة عن المعاهدات، والسياسات، والمعايير العالمية، ودعم صناعة القرار المستجابة لها من الجهات الفاعلة المتعددة الجنسيات ومحاسبتها. تستند العديد من المبادرات التطوعية المحلية والوطنية في قضاياهاعلى المعاهدات والاتفاقيات العالمية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتعزيز الوعي بالسياسات العالمية، وتعزيز التحالفات، ودعم الامتثال. يشارك المتطوعون، أيضا في كثير من الأحيان، في الربط بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تحالفات عمودية منسقة بشكل متبادل.[160]

يواجه المتطوعون تحديات على المستوى العالمي، وبعضها يختلف عن تلك التي تتم مواجهتها على الصعيدين الوطني والمحلي. يعود ذلك الاختلاف إلى أن آليات الإنفاذ العالمية والإقليمية محدودة، وقد تعيق ديناميكيات السلطة الامتثال للمعاهدات والقرارات الدولية. ينبغي على العمل التطوعي، في كثير من الأحيان، مواجهة المجالات المغلقة في وجه الصوت والمشاركة.

بالإضافة إلى ذلك، ينمو حجم الجهات الفاعلة غير الحكومية وتأثيرها بسرعة، ويتجاوزان نفوذ الحكومات الوطنية فيما يتعلق ببعض القضايا. على سبيل المثال، يلعب المجتمع المدني، بما في ذلك الجهات الدينية، والنقابات والاتحادات الشعبية، أدوار المناصرة، والنشاط وصنع السياسات على جميع مستويات الحوكمة.[161] تؤثر مشاركة الشركات الدولية الكبرى في بعض القطاعات، مثل القطاعات الاستخراجية، والخدمات والصناعات التحويلية في الحوكمة المحلية والوطنية من الموارد المالية والطبيعية والبشرية. تؤثر المؤسسات الحكومية الدولية، مثل البنك الدولي، والمعاهدات، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، في السياسات المالية، والتجارة والمساعدات وحقوق الإنسان، والكوارث، والأزمات والبيئية.[162]

حتى مع الدول، قد تتعارض مطالب المساءلة من الجهات الفاعلة الدولية في مجال الحوكمة، مثل: الجهات المانحة، والشركات المتعددة الجنسيات، مع مسؤولياتها تجاه المواطنين. يعزز إشراك المتطوعين المساءلة الداخلية والخارجية، على حد سواء، ويعززالشفافية. تبين البحوث أن الحوكمة الخاضعة للمساءلة والمستجيبة مرتبطة، في كثير من الأحيان، في كثيرمن المجالات التي تتم الدعوة إليها والمجالات

المطالب بها؛ حيث تنخرط العديد من الأطراف المعنية في تحالفات تطوعية.[163]

رغم هذه التحديات، يشارك المتطوعون كمواطنين عالميين، ليس فقط في الشبكات والتبادلات الأفقية، ولكن العمودية، أيضا، لتعزيز مساءلة جهات الحوكمة الفاعلة المختلفة.

يستكشف هذا الفصل دور المتطوعين في التعامل مع عناصر الحوكمة على المستوى الدولي، العالمي في بعض الأحيان، والإقليمي أحيانا، بمجموعة متنوعة من الطرق. يكون هذا الانخراط بثلاثة أشكال أولية: أولا، تشكل جهود المتطوعين عاملا حاسما في تضخيم أصوات الناس، وإحالتها إلى المحافل العابرة للحدود؛ لإفادة السياسات العالمية، ولفت الانتباه إلى القضايا ذات الاهتمام العالمي. ثانيا، لا يزال المتطوعون يعملون على الصعيدين الوطني والمحلي لملاءمة السياسات العالمية للمستوى المحلي، أو لاستخدام المعاهدات والاتفاقات العالمية، لدعم مبادراتهم المستمرة. ثالثا، يرتكز الكثير من طاقة المتطوعين في السعي لمساءلة الجهات الفاعلة متجاوزين بذلك الحدود الوطنية والجهات التي لا تعتبر مسؤولة، بشكل مباشر، عن الأشخاص.

حشد أصوات الأشخاص لإثراء السياسات والمعايير العالمية

تضع الحكومات الأعضاء السياسات والمعايير العالمية في المحافل. لا تصل، دائما، أصوات الأشخاص المتضررين من هذه السياسات لهذه الهيئات مباشرة، ولا تعكس القرارات المتخذة هناك، دائما، مصالحهم الفضلى. لذلك، يتم تكريس الطاقة الكبيرة التي يبديها المتطوعون لانتزاع أصوات الأشخاص وتضخيمها؛ لعله يتم إيصال أصواتهم إلى هذه المحافل. تهدف الأجندة ذات الصلة إلى حشد تأييد الرأي العام وكسبه، بما يكفي، للحصول على مساءلة الحكومات واستجابتها فيما يتعلق بالسكان المتضررين، فضلا عن غيرها من الحكومات وجهات الحوكمة الفاعلة. في هذا الصدد، يعمل المتطوعون كعوامل لتمكين المواطنة العالمية.

تندرج هذه المبادرات في إطار فئتين كبيرتين - تلك التي تستهدف السياسات العالمية المحددة وتؤثر فيها، وتلك التي تعمل على حشد الرأي العام العالمي حول القضايا ذات الاهتمام، حين لا يتصرف صانعو السياسات على وجه السرعة. تصنف حملة اليوبيل 2000 لإلغاء الديون الوطنية في البلدان الفقيرة، وحملة اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة تحت الفئة الأولى، في حين تصنف حركة احتلوا وول ستريت، ومسيرة الناس من أجل المناخ تحت الفئة الثانية.

يربط العديد من الناشطين، معظمهم دون انتماءات رسمية، بين البلدان

ينوع المتطوعون استراتيجياتهم بتزايد الوصول العالمي لوسائل الاتصال. يربط العديد من الناشطين، ومعظمهم دون انتماءات رسمية، بين البلدان ذات الاهتمامات المشتركة، التي تسعى إلى إشراك أصوات من القطاعات، والثقافات المتنوعة، لزيادة المساءلة والاستجابة لصالح المواطنين. يسهم المتطوعون الرسميون وغير الرسميين بالوقت والخبرة؛ لتعزيز الاتفاقات العابرة للحدود الوطنية، والسياسات، والمعايير؛ لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

حملة اليوبيل 2000 لإلغاء ديون العالم الثالث

كانت حملة اليوبيل 2000 الدولية لإلغاء ديون العالم الثالث غير القابلة للسداد، واحدة من التحديات الأكثر نجاحا للتأثير بسلبية في علاقات القوة غير المتكافئة بين البلدان، من خلال دعوات محددة للعمل من قبل المواطنين المتطوعين.[164] هذا مثال عن كيفية تعبير المتطوعين عن أصواتهم لدخول المجالات المغلقة، مثل: التمويل الدولي، وتطوير حركة عالمية جماعية تجعل الجهات الفاعلة للحوكمة أكثر عرضة للمساءلة وأكثر استجابة.

كانت الحملة ذات نطاق واسع، في الجنوب والشمال، ومتعمقة محليا. اشتمل السياق التحولات السياسية المواتية بين قادة أوروبا وأمريكا الشمالية، والتحولات المحتملة المماثلة لصالح الفقراء بين المنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة (على سبيل المثال حملة الألفية للأمم المتحدة)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. فتحت المشاركة المتنوعة "للخيمة الكبيرة" للجماعات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني الدولي، والنقابات، والأعمال التجارية، والأكاديميين، والفنانين ونجوم الإعلام وقرى نائية آفاقا جديدة. كان هناك 69 تحالفا في جميع أنحاء العالم، منها 17 في أمريكا

اللاتينية، و15 في أفريقيا و10 في آسيا. كان التوسع الدولي والمحلي للحملة مفتاح النجاح.

فوجئ واضعو السياسات بأن التواصل معهم لا يتم من قبل النشطاء المعتادين، ولكن من قبل "الناس العاديين"، الآباء والطلاب، والأشخاص المتدينين العاديين، وأصحاب المحال التجارية، والمواطنين على مستوى القاعدة المطلعين على التطورات عبر حملات كتابة الرسائل، وتوقيع العرائض، والمكالمات والزيارات[165] وقع حوالي 1,850,000 مواطن من بيرو العريضة الدولية خلال ثلاثة أشهر فقط. على الصعيد العالمي، وقع 17 مليون شخص من أكثر من 160 دولة العريضة، التي سلمت إلى قادة مجموعة الدول الصناعية السبع في مدينة كولون، ألمانيا، في حزيران 1999. اتفق القادة هناك، من حيث المبدأ، على إلغاء مبلغ 45 مليار دولار من الديون الثنائية، ومتعددة الأطراف المستحقة على 41 دولة مؤهلة.

في نهاية عام 2000، حقق تضخيم الأصوات، ومشاركة المتطوعين الرسميين وغير الرسميين اعترافا متزايدا بالمساءلة والاستجابة الأولية في جميع أنحاء العالم لقضايا الفقر العالمي. سعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحصول 20 بلدا، من خلال المرحلة الأولى، على تخفيف عبء الديون، رغم تفاوت الفوائد، كان على موزامبيق إلغاء 72% وأوغندا 42%، والكاميرون 15%.[166]

حملة الحد من الأسلحة لأول معاهدة لتجارة الأسلحة العالمية

في تشرين الأول 2003، أطلقت أوكسفام، ومنظمة العفو الدولية، وشبكة العمل الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة وغيرها من المنظمات، في جميع أنحاء العالم، حملة الحد من الأسلحة. كان الهدف هو الحد من العنف المسلح والصراع، من خلال وضع ضوابط عالمية لتجارة الأسلحة، وكانت معاهدة تجارة الأسلحة الدولية هي الهدف الأساسي. تم تحقيق هذا الهدف من خلال حملة على مدار عشر سنوات اعتمدت، إلى حد كبير، على الجهود التطوعية، مما يؤكد الصمود والطاقة الباقية لدى الحركات التطوعية، وقدرتها على التأثير في السياسات بشكل ملحوظ.

ركزت حملة معاهدة تجارة الأسلحة على تحديد الحكومات الراغبة في الدفاع عن القضية، وبناء حملة تطوعية دولية، وتوسيع التحالف، وتبادل الخبرات الفنية لصياغة المعاهدة، ووضع معاهدة لتجارة الأسلحة على الأجندة السياسية.[167]

عندما بدأت الحملة في عام 2003، ارتبطت، علنا، كمبوديا وكوستاريكا ومالي فقط، بالدعوة لوضع معاهدة لتجارة الأسلحة. كان التركيز المبكر على وضع مفهوم معاهدة تجارة الأسلحة أمام البلدان الرئيسية من خلال الحملات الأهلية الشعبية. سعت الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية لزيادة عدد البلدان المؤيدة، وإقناع تلك الدول التي لم تتخذ قرارا، وكذلك مواجهة المشككين. في عام 2006، تم تقديم عريضة عالمية تسمى "المليون وجه" إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان.

تلقت الحملات العالمية والوطنية الدعم من الأفراد والمنظمات التطوعية من مجموعات متنوعة بمن فيهم الأطباء، والناجون من العنف المسلح، والنساء، والزعماء الدينيون والبرلمانيون. حتى وصل الأمر ليشمل بعض شركات صناعة الدفاع من "الجهة المسؤولة" لصناعة الأسلحة، وعدد من الجنرالات المتقاعدين، والمراسلين الحربيين السابقين.

بدأت الحملة خارج المجالات المغلقة، ولكن إبتداء من 2008 حتى 2011 تحول التركيز إلى العمل، بشكل وثيق، مع بعض الحكومات في المجالات التي تمت الدعوة إليها حيث كانت عملية الأمم المتحدة جارية. دعمت الشبكة النسوية للحركة العالمية لمناهضة العنف المسلح المناصرة لإدراج العنف القائم على النوع الاجتماعي في معاهدة تجارة الأسلحة. قدمت أكثر من 100 دولة بيانا مشتركا يدعو لمثل هذا المعيار. تتطلب المادة 7 من المعاهدة من الدول النظر في مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي عند صياغة قرارات نقل السلاح.[168]

في نيسان 2013، أثمر عدد من الحملات حول معاهدة

تجارة الأسلحة، أول معاهدة عالمية في العالم لتنظيم نقل الأسلحة والذخيرة التقليدية، التي تم اعتمادها بأغلبية ساحقة في الأمم المتحدة في نيويورك، وفتح باب التوقيع عليها بعد ذلك بشهرين. في أيلول 2014، صادقت ثماني دول: الأرجنتين، وجزر البهاما، والبوسنة والهرسك، وجمهورية التشيك، والبرتغال، وسانت لوسيا، والسنغال وأوروغواي، على معاهدة تجارة الأسلحة في حفل خاص في الأمم المتحدة، مما زاد عدد الدول الأطراف في المعاهدة إلى 53. هذا يعني أنه بعد مرور 90 يوما، في 24 كانون الأول 2014، دخلت حيز النفاذ، واحدة من أسرع عمليات الموافقة من أي وقت مضى.[169]

يواصل النشطاء متابعة المزيد من الموافقات والتوقيعات، من خلال استراتيجيات خارجية وداخلية.[170] يعتبر الموقع الإلكتروني لمعاهدة الأسلحة، أداة تفاعلية للمتطوعين؛ لتتبع مواقف الدول بشأن القضايا الرئيسة الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة، ويسمح لهم بالمساعدة في سد الثغرات. ستبقي هذه الحملة، العالمية القائمة على التطوع، التركيز على معاهدة تجارة الأسلحة لمراقبة التنفيذ الوطني والعالمي لهذه المعاهدة الدولية ودعمها.[171]

بناء الجسور بين صغار المنتجين الريفيين وعمليات صنع السياسات

ناقش الفصلان الثاني والثالث نضال الفلاحين الأصليين في بعض دول أمريكا اللاتينية لعرقلة تمرير قوانين مونسانتو، التي كان يتم السعي لاعتمادها وفقا لاتفاق أمريكا الوسطى للتجارة الحرة. لا تستفيد، في كثير من الأحيان، مثل هذه الاتفاقيات الإقليمية من أصوات الأشخاص الذين تتأثر حياتهم أكثر من غيرهم. في بعض الحالات، ورغم ذلك، أثرت أصوات الناس في القرارات الدولية التي تؤثر، بشكل مباشر، في معيشتهم. إن الشبكات والمنابر العالمية والوطنية تعزز قدرات الجماعات التطوعية المحلية وتقويها؛ لتعزيز صوتها وقدرتها على المطالبة بمجال معين على مستوى السياسات العامة. تساعد البرامج والمنتديات الاستشارية للأطراف المعنية المتعددة، على الصعيدين الوطني والعالمي، صغار المنتجين على التعبير عن اهتماماتهم ومصالحهم في عمليات صنع السياسات العامة. ترتبط

تعزز الشبكات والمنابر العالمية والوطنية قدرات المجموعات التطوعية المحلية وتقويها للمطالبة بمجال على مستوى السياسات العامة

المربع 4.1. **أصوات المتطوعين:** متطوع لدى معاهدة تجارة الأسلحة

كان يوليوس أريل، شاب من محافظة الوادي المتصدع في شمال غرب كينيا، الجاني والضحية؛ نتيجة العنف المسلح. شارك يوليوس أريل في العنف المسلح عندما كان شابا. قُتل شقيقه بالرصاص في غارة على ماشية في قريته؛ وبالتالي حمل البندقية، وانضم لشبان آخرين في غارات انتقامية.

"كانت [الحياة] صعبة للغاية. لم نكن نعرف ما كان ينتظرنا، لذلك كنا نحارب، واستخدمنا البنادق. في أحد الأيام، هاجمت كاراموجونغ [مجموعة عرقية من أوغندا] مكاننا. كنا نقاتل. قتل صديقي بجانبي. عندما رأيته يموت، ركضت. وعند ذلك أدركت أن "هذا ليس أمرا جيدا" قد أموت أنا في المرة القادمة. لهذا ألقيت بندقيتي." [172]

كان ذلك عندما قرر يوليوس إخبار الآخرين بفعل الشيء نفسه؛ إلقاء أسلحتهم والابتعاد عن العنف والاقتتال. تخلى عن بندقيته الكلاشنكوف ليصبح داعية للسلام، وقائدا متطوعا في مجتمعه، وبدأ حياة جديدة ومثيرة ؛ كعداء ماراثون.

عمل يوليوس، في عام 2006، كجزء من فريق الائتلاف للحد من الأسلحة لتسليم عريضة "المليون وجه"، التي تدعو لمعاهدة تجارة الأسلحة، للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. في دعوته للقادة في الأمم المتحدة، دعا يوليوس الحكومات لإرسال رسالة واحدة موحدة: دعم معاهدة تجارة الأسلحة التي تصنع تغييرا حقيقيا في حياة الأفراد والمجتمعات التي تشبه ظروفه.

يوليوس أريل مثال رمزي على مشكلة تجارة الأسلحة غير المنظمة، وعلى المجتمعات التي تعيش في ظل العنف المسلح، والرابط بين الأسلحة والفقر. يوليوس أريل، أيضا، رمز للتقدم الهائل الذي يمكن أن يحققه المتطوعون، وسيحتاجون إلى تحقيقه؛ لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على أرض الواقع، بشكل فعال، لتستطيع الاتفاقية إنقاذ الأرواح، وحماية الناس بشكل فعلي.[173]

القاعدة الشعبية الرسمية للتطوع، ومجموعات المساعدة الذاتية، والجمعيات والتعاونيات من أجل تشكيل نقابات واتحادات وشبكات أكبر وأكثر. تتواصل هذه بدورها مع المنظمات المماثلة لتجميع الأصول، والكفاءات والقدرات التفاوضية، بما في ذلك تطوير المنظمات الوطنية العليا.

شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا هي، منظمة مزارع مهيمنة إقليمية من 10 دول في غرب أفريقيا (بنين، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغينيا، وبيساو، ومالي، والنيجر، والسنغال وتوغو). في عام 2001، فاوضت الشبكة حول السياسة الزراعية الإقليمية لغرب أفريقيا المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. نظمت الشبكة مشاورات مع كل من البرامج الوطنية في إطار بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. حسنت الشبكة قدرات صغار المزارعين على تحليل التأثير المترتب على سياسة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التنمية الريفية؛ بتوفير الأدوات، والموارد والخبرات الخارجية. مكن هذا المزارعين المحليين وممثليهم من فهم مفاهيم السياسات الزراعية الأساسية واقتراح البدائل. وضعت منظمات المزارعين الوطنية وقدمت اقتراحا مشتركا للمسؤولين الحكوميين، بزيادة ملكية منظمات المزارعين للسياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بناء على المناقشات التي تم تسهيلها بين المزارعين، من مختلف البلدان، حول السياسة العامة، قدمت منظمات المزارعين إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اقتراحا مشتركا حول كيفية تطوير القطاع الزراعي والعمل معا على تحديد التحديات والأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المعنية.

تم تضمين مصالح صغار المنتجين في سياسة إقليمية جديدة؛ نتيجة لهذه التحالفات متعددة المستويات القائمة على تطوع القاعدة الشعبية. تحدد السياسة الزراعية الإقليمية تصورا عن "الزراعة الحديثة والمستدامة القائمة على المزارع العائلية، التي تتصف بالفعالية والكفاءة." الهدف العام لهذه السياسة هو "المساهمة بطريقة مستدامة لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في الدول الأعضاء."[174]

مجموعة المشاورات بشأن أجندة التنمية هي مبادرة عالمية أخرى تعتمد على طاقة المتطوعين الهائلة. من المتوقع أن تؤثر الأجندة في مرحلة ما بعد 2015 في حياة المليارات من الناس في العقد القادم والنصف. أجرت الأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني لإيصال أصوات الناس إلى عملية تحديد الأجندة، مشاورة عالمية ضخمة - وفتحت مجالا ضخما تمت الدعوة إليه، كما وفرت مجموعات من المجالات المحلية والوطنية التي تمت الدعوة إليها. كان عمل المتطوعين حاسما في الحصول على أصوات الناس في هذه المجالات، وتقوية قدرات الناس على المشاركة، سواء كان ذلك وجها لوجه، أو عبر الهواتف النقالة أو عبر الإنترنت.[175]

إثراء إطار التنمية المستدامة لما بعد 2015

يسعى برنامج البحوث التشاركية العالمي لتأهيل الفئات الأكثر فقرا والأكثر تهميشا؛ لإفادة صانعي القرار في عملية مرحلة ما بعد 2015. التزمت مجموعة الأبحاث التشاركية، في الفترة الواقعة بين عامي 2012 و2014، المكونة من 18 منظمة من منظمات المجتمع المدني والأكاديمية الدولية والوطنية بدمج البحوث التشاركية، وبالتالي الأصوات المشاركة المجتمعية والتطوعية، في عملية صنع السياسات على الصعيد العالمي.

أجرى عضو واحد في، الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، تقييما تشاركيا مع السكان الذين يعيشون في ظروف فقر أو فقر مدقع من أوائل عام 2011 إلى أواخر 2013. أسهم في ذلك أكثر من 2000 شخص، معظمهم من المتطوعين، من 22 بلدا. ركز المتطوعون على 12 بلدا (بلجيكا، وبوليفيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وفرنسا، وغواتيمالا، وهايتي، ومدغشقر، وموريشيوس، وبيرو، والفلبين وبولندا). تم اشتمال بلدين متقدمتين لإثبات أن الفقر المزمن موجود في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في البلدان التي تستهدفها الأهداف الإنمائية للألفية.

عقدت فرق الحركة الدولية لإغاثة الملهوف- العالم الرابع لقاءات في كل بلد مع المشاركين المتطوعين الذين ناقشوا قضايا التنمية خلال اجتماعات أسبوعية أو شهرية لفترة تزيد عن ستة أشهر إلى سنتين. أجرى

المشاركون مقابلات، واكتسبوا خبرة في التعبير عن همومهم وبناء المعرفة الجماعية معا. لقد كان أعضاء فريق التنسيق متطوعين دوليين.

انعكس هذا الإعداد على المشاركين الذين يعيشون في فقر وفقر مدقع من خلال عملية نفذت مع شركاء آخرين. التقى كل من ممثلي الأوساط الأكاديمية

المربع 4.2. **أصوات المتطوعين:** لومبي تيمبو، متطوعة من فريق العمل المعني بمساءلة التنمية التي لا تهدأ.

"ينبغي أن يكون الشباب جزءا من الحوار، وليس فقط الحوار. ينبغي أن يشاركوا بفاعلية في الرصد والتقييم، والإبلاغ عن هذه السياسات العامة. لكن لا يحدث شي من هذا القبيل في واقع الأمر اطلاقا. وأريد أن أرى تغييرا في ذلك." لومبي تيمبو، متطوعة شابة في فريق العمل المعني بالحوكمة والمساءلة.

فريق العمل الشباب المعني بالحوكمة والمساءلة، مبادرة منظمة غير حكومية مشتركة لمنظمة التخطيط الدولية- فرع المملكة المتحدة، والتنمية التي لا تهدأ، ومجلس الشباب البريطاني ومنظمة اكشن ايد، تحالف يقوده الشباب يعمل على تغيير دور الشباب في عمليات الحوكمة والمساءلة على مستوى العالم. ينخرط 18 عضوا في فريق العمل من 16 بلدا، تتراوح أعمارهم من 20-28 عاما، وينضمون لأصوات الأطراف المعنية الوطنية والدولية ويشكلون مجموعات وشراكات فرعية مع الشباب الآخرين والمنظمات الشبابية.

لومبي تيمبو أحدى متطوعي فريق العمل. لمبي تمبو خريجة الاقتصاد والإحصاء من جامعة زامبيا، ولديها شغف بالتنمية الدولية. جمعت لمبي تيمبو في زامبيا بين العمل في مشروع للمنظمات الدولية والوطنية والعمل التطوعي في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

"لقد تم قبولي كمندوبة في المؤتمر العالمي للشباب في سريلانكا عندما تلقيت بريدا إلكترونيا بالدعوة لتقديم الطلبات (للانضمام لفريق العمل المعني بالإدارة والمساءلة). تقدمت بطلب وتم قبولي. رأيت أنها فرصة للتعبير عن هموم الشباب في بلدي، وتبادل وجهات النظر حول حالة إشراك الشباب هنا في زامبيا."

تبني المنظمة الدولية - فرع المملكة المتحدة ومنظمة التنمية التي لا تهدأ قدرة المتطوعين في فريق العمل للمشاركة في المناقشة العالمية وإيصال أصواتهم. سافرت لمبي إلى نيويورك في عام 2014 لزيارة الجمعية العامة للأمم المتحدة لإطلاق تقرير معهد التنمية لما وراء البحار حول الشركاء من أجل التغيير: الشباب والحوكمة في عالم ما بعد 2015. كعضو في فريق العمل، حضرت أيضا الفعاليات ذات المستوى الرفيع، مثل تلك التي عقدت في أذربيجان، وكوبنهاغن والمغرب. اقترحت لومبي تيمبو هناك سبلا لمشاركة الشباب في عمليات الحوكمة والمساءلة، لا سيما فيما يتعلق بأجندة ما بعد 2015.

إن تعزيز المشاركة على الصعيد الوطني جانب هام. يشارك العديد من أعضاء فريق العمل، بشكل كبير، في المناصرة الرائدة مع الدول الأعضاء، وزيادة وعي المسؤولين الوطنيين بأهمية إطار العمل الجديد، وضمان أخذ أولويات الشباب بعين الاعتبار.

تقول لومبي تيمبو: "نحن نعمل على المستوى الشعبي، وعلى المستوى الوطني، وكذلك على المستوى العالمي. نحن نعمل مع المنظمات الأخرى التي لديها وصول أعمق، ويمكنها تمكين مشاركة الشباب. هذا ليس مجرد الذهاب للتذكير بأن شخصا ما حلم بمكان ما. عملنا واقع. إنه يغير الحياة."

حصلت المجموعات والتحالفات الجديدة التي تشكلت خلال عمل فريق العمل على اهتمام شخصيات بارزة ودعمها، ومن ضمنهم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشباب، أحمد الهنداوي. بالأخص، يقوم فريق العمل بتغيير الممارسات المتبعة الخاصة بمشاركة الشباب في مناقشات السياسة العامة: بعد أن كانوا جمهورا سلبيا متلقيا، بدأ الشباب والشابات الجلوس على الطاولة كقادة مشاركين في تشكيل أولويات التنمية في المستقبل.

"قبل أن أبدأ حضور أي مؤتمر، وكانت القاعدة أن يحضر وزير شؤون الشباب مكان شخص شاب. إذا فكرنا في الأمر في الواقع، فإن ليس لذلك معنى. كيف يمكن أن نتحدث عن تجارب الشباب دون وجود الشباب؟" [178]

والمنظمات غير الحكومية والنقابات وموظفي الخدمة المدنية من مختلف الوزارات (التعليم، والشؤون الاجتماعية، والعمل والتدريب المهني) ومسؤولين من الهيئات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبنك الدولي. لقد حضر هؤلاء الحوار مع أشخاص يعيشون في فقر مدقع.

عملت بعض الحركات على تغيير حالة الخطاب حول الموضوعات ذات الاهتمام العالمي

اجتمع جميع المشاركين معا في ثماني حلقات دراسية في مناطق مختلفة. تم الاستفادة من تحليل هذه الندوات وتوصياتها في ندوة التوليف في الأمم المتحدة في نيويورك. قدم أولئك الذين يعيشون في فقر أدلتهم لوكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة والشركاء في المجتمع المدني مثل الاتحاد الدولي للنقابات والمراقبة الاجتماعية - كمدخلات مواطن للحوار بشأن إطار ما بعد عام 2015 للتنمية المستدامة.[176]

تمكن منهجية "دمج المعرفة" الفقراء من تحليل وضعهم والتأمل فيه، وتطوير فهم ما يسيطرون عليه وامتلاكه، وتقديم الرأي والانخراط طوعا في العمليات العامة والسياسية في جميع أنحاء العالم لمرحلة ما بعد 2015 لأهداف التنمية المستدامة. في الوقت نفسه، تم وضع حل وسط لصانعي السياسات للتعامل مع المتضررين من القرارات.[177]

تسليط الضوء على المخاوف بشأن تغير المناخ والعدالة الاقتصادية

لا تؤدي كل المبادرات القائمة على التطوع إلى سياسات ملموسة عالمية أو اتفاقات. لفتت بعض الحركات الانتباه إلى القضايا الملحة التي لا تتخذ الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية إجراءات بشأنها. عملت بعض هذه الحركات في الآونة الأخيرة على تغيير حالة الخطاب حول الموضوعات ذات الاهتمام العالمي.

سعت حركة "احتلوا وول ستريت" إلى لفت الانتباه لمجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالعدالة الاقتصادية وحقوق العمل، والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية، ورفع القيود المالية وكيفية إسهام "جشع وول ستريت" ليس، فقط، في فساد العملية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ولكن، أيضا، في ركود عام 2008، الذي ترك مئات الملايين دون عمل، مجردين من الاستحقاقات كما ترك الناس في البلدان النامية يتضورون جوعا.[179]

ظهرت حركة "احتلوا وول ستريت" لأول مرة في كندا. لكن استمرت هناك لفترة وجيزة في خريف عام 2011، وتطورت حتى وصلت إلى دول في جميع أنحاء العالم: الأرجنتين، والبوسنة والهرسك، والبرازيل، وتشيلي، وفرنسا، وهونغ كونغ، والهند، واليابان، والمكسيك، وإسبانيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة ودول أخرى كثيرة.[180]أنشأ المتظاهرون بطبيعة الحال "مدينة الخيام" في نيويورك في حديقة زوكوتي ووول ستريت "المحتل".

توافد دافعو الضرائب، وكبار السن، والطلاب، والمهاجرون، ونقابات العمال الغاضبة والمجموعات النسوية - محددة ذاتيا '99% '- إلى مختلف مواقع احتجاجات الحركة. تظاهر هؤلاء ضد اتساع التفاوت في الدخل وصولا إلى رفع القيود المصرفية وفساد العملية السياسية من النخب الثرية.

إلى أي مدى أسهم العمل التطوعي الجماعي لحركة احتلوا وول ستريت في النقاش العالمي حول التنمية؟ من الصعب الجزم. ورغم ذلك، فمن الواضح أن الحركة ساعدت، قبل تلاشيها في النهاية، في تثقيف واضعي السياسات إلى المدى الذي جعل الجمهور غاضبا من الكيفية التي تتركز فيها الثروة في عدد أقل من الجيوب. حاولت هذه الحركة، القائمة بقوة على أساس التطوع، اتخاذ القرارات على أساس توافقي من خلال المجالس الشعبية الديمقراطية. زادت الحركة الوعي بالفرص المتاحة والوسائل المتوفرة للمواطنين للتعبير طواعية بالرأي والمشاركة.[181]

بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من حركة احتلوا وول ستريت، لم تجذب مسيرة الناس من أجل المناخ، فقط،

جموع العامة ولكنها جذبت أعدادا مهمة مما يسمى "الأساس". عقدت المسيرة في 21 أيلول 2014، وكانت أكبر احتجاج بشأن تغير المناخ في التاريخ. شمل حشد المتظاهرين الذين وصلوا حتى 300,000 متظاهر في نيويورك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ونائب الرئيس الأمريكي السابق آل غور، والممثل ليوناردو دي كابريو، ومسؤولين منتخبين من الولايات المتحدة والخارج. ارتبطت المسيرة بحوالي 2,500 مسيرة قام بها أشخاص عاديون من النساء والرجال في 162 بلدا، ومن بينها أفغانستان، وبلغاريا، وفرنسا والمملكة المتحدة. سعى المشاركون لإرسال رسالة إلى قمة تستضيفها الأمم المتحدة لمناقشة الحد من انبعاثات الكربون. استشهد المتحدثون في المؤتمر، بدءا من الأمين العام للأمم المتحدة مرورا بالرئيس الأمريكي باراك أوباما وحتى الرئيس البرازيلي روسيف، بالمسيرات كدعوة للتحرك والعمل.

كانت مسيرة مدينة نيويورك، التي وصفتها صحيفة الغارديان في المملكة المتحدة بأنها انتصار تنظيمي، نتاج الشبكة الرقمية من الأفراد المتطوعين الذين تواصلوا عبر الحواجز المادية والزمنية للقيام بحملة

المربع 4.3. **أصوات المتطوعين:** مسيرة الناس من أجل المناخ: ظاهرة ما بعد الحداثة

إنها 11:30 صباحا في مدينة نيويورك، والجو ملبد بالغيوم. صوت الهواء يوحي بالترقب. بالاقتراب من سنترال بارك، وأنا أمشي إلى جانب عدد كبير من الأشخاص الذين يتدفقون إلى شارع 8، كان المزيد والمزيد من الناس ينزلون إلى الشوارع. تجاوزت رجلا يحمل فتاة صغيرة على كتفيه، تحمل لافتة فوق رأسها مكتوب عليها: "انظري أمي، لا مستقبل،" فوق الجماهير المتجمعة، تحوم طائرة هليكوبتر وحيدة على ارتفاع منخفض في سماء ملبدة بالغيوم، تتمتع بمشهد تحسد عليه لما سيكون أكبر احتجاج يتعلق بتغير المناخ في التاريخ.

يبدو أن مظاهرات المناخ هذه تشبه الأشكال "التقليدية" من النشاط. في الواقع، بالنسبة لأولئك المتظاهرين الذين يتذكرون حركة الحقوق المدنية أو الحملة من أجل نزع السلاح النووي من ثمانينيات القرن الماضي، كان هذا "تماما مثل العصور القديمة." رغم شبكات الحملات عبر الانترنت التي تلعب دورا مهما في تحقيق هذا النشاط، ربما تفهم الطبيعة العالمية لمسيرة الناس من أجل المناخ بطريقة أفضل بوصفها ظاهرة ما بعد الحداثة.

خلافا لنماذج الوسط المحيط من النشاط والعمل التطوعي من الماضي، كان هذا العمل بلا قيادة، وبطرق عديدة بلا حدود، مع الكثير من التيسير عبر الانترنت، وتجاوز الانقسامات المادية والزمنية. إحدى مكونات هذه الاستراتيجية إنتاج فيلم قصير بعنوان "بلبلة" قبل أسابيع قليلة من المسيرة. أصدرت منظمة 350 فيلما يزيد قليلا عن 50 دقيقة، يوضح الفيلم بشكل واضح وانفعالي الحاجة لإجراءات عاجلة وفورية استجابة لتغير المناخ. يختتم الفيلم العد التنازلي من 0-10، وعند هذه النقطة يتكرر السؤال المركزي الذي يطرحه الفيلم مرة أخرى وأخرى، حتى يأتي الفعل، والذي يطرح السؤال التالي: "هل أنت مستعد للمشاركة في المسيرة؟" والحقيقة هي، نعم كنت مستعدة إلى جانب أكثر من مئات الآلاف.

بعد شهرين من المسيرة، في أمستردام، أحضر هذا الحدث برعاية الطلاب الذين يقومون بحملة للجامعات الرئيسية في المدينة لتجريد الوقود الأحفوري. كانت كاتالينا فون هيلدبراند، إحدى المنظمين، تشن حملة كجزء من "حركة الأحفوري الحرة" منذ عام 2012. كان لديها دافع لهذه الدفعة الواسعة النطاق للمؤسسات والمنظمات لسحب استثماراتها من صناعة الوقود الأحفوري بعد مشاهدة الفيلم الوثائقي السابق الذي أنتجته منظمة 350.

فتحت هذه الشبكات الافتراضية للحملات آفاقا لم تكن موجودة في السابق، مغيرة بذلك الطريقة التي يرى بها الناس المشاركة السياسية، وفقا لدانيال ايسلر، وهو عضو يشارك في "الأحفور المجاني". "يقوض هذا حجة أن هذه المنظمات ببساطة تربي جيلا من النشطاء الكسالى. بدلا من ذلك، يبدو أن الكثير من قوة هذه الحركات عبر الانترنت يكمن في قدرتها على التعبئة، وتوفير الأفراد والجماعات ضمن إطار مرن يشمل هؤلاء الأفراد والجماعات الذين يملكون من خلاله استقلالية لترجمة الأجندة السياسية والاجتماعية لتكون مناسبة لهم.

المصدر: هانا الاس بومان محللة شريكة في إذاعة هولندا العالمية.

من أجل التغيير.[182] كان من بين المنظمين الرئيسيين - أفاز ومنظمة 350 - وهما مجموعتان رقميتان نشطتان عبر الإنترنت. قدمت أفاز عريضة بأكثر من 2.1 مليون توقيع تطالب بإجراءات بشأن تغير المناخ، وتوحيد الأفراد والمجتمعات المتباينة للعمل نحو هدف مشترك.

تم تصميم الاستراتيجية، التي تجمع بين التوعية الاجتماعية والانخراط غير المتصل بشبكة الإنترنت مع حملة علاقات عامة قوية وفعالية عبر وسائل الإعلام الاجتماعية؛ لإشراك صوت المجموعة السكانية التي لا تعرف بالضرورة عن نفسها كمجموعة سياسية.

لقد انتهت المسيرة، ولكن يوفر موقعها عبر شبكة الإنترنت وسيلة للاستمرار في المشاركة عبر عناوين المواقع وفقا للقضية، والموقع، ومجموعة من المهارات أو الهوية المشتركة. توفر المواقع الشريكة ملخصات حول المناقشات المتعلقة بتغير المناخ القادم والفرص المتاحة لمواصلة العمل.[183]

ملاءمة السياسات العالمية للسياق المحلي لتعزيز المساءلة الداخلية

مارتن لوثر كينغ جونيور، وأونغ سان سو كيي، وريغوبيرتا منشو، ونيلسون مانديلا، وانجاري موتة ماثاي وحديثا ملالا يوسفزاي وكايلاش ساتيارثي - كلهم حائزون على جائزة نوبل للسلام ومتطوعون- ربطوا التغيير الاجتماعي المحلي بالتأثيرات العالمية.

تنحاز أكثر أشكال العمل التطوعي العالمي فعالية للجهود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، ضامنة بذلك تعزيز هذه المستويات بعضها بعضا.[184] ارتبطت مجموعة المتطوعين غير الرسميين المحليين المناصرين لاهتمامات النساء، والسكان الأصليين، والمزارعين في المناطق الريفية الصغيرة، والشباب ببرامج تتجاوز الحدود، وشاركت هذه الأشكال في الحوارات الدولية لتقديم توصياتها المعروفة. اعترفت الأمم المتحدة، منذ قمة الأرض عام 1992، بضرورة مشاركة مختلف قطاعات المجتمع وأنواع الأشخاص. تنخرط تسعة "مجموعات كبرى" وغيرها من الأطراف المعنية مع العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بإطار عمل التنمية المستدامة بعد عام 2015.[185] تمكن مثل هذه المنتديات من دمج الأصوات والمشاركة المحلية والوطنية والعالمية. في المقابل، تضيف القرارات الحكومية الدولية، والدولية، والاتفاقيات، والأطر والمعاهدات شرعية تشكيل تحالفات الحملات المحلية والوطنية للمساءلة والاستجابة وإمكانيتها.

إن أمثلة المبادرات التطوعية لاستخدام السياسات والاتفاقيات الدولية على المستوى المحلي كأدوات لتعزيز المساءلة واسعة النطاق. استخدمت بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كادوات لمساءلة كل من الحكومات والقطاع الخاص في قضية التمييز ضد المرأة. في حالات أخرى، مكّن اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الأطر القانونية الوطنية، وتمكين الشعوب الأصلية من التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات على أساس غير متكافئ، أقل في بعض الحالات، من مجرد لفت الانتباه والاهتمام الدولي بقضايا المجموعات من الحصول على استجابة أكبر من جهات الحوكمة الفاعلة.

إضفاء الطابع المحلي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تعزز اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ساعدت المنظمات القائمة على التطوع، والشبكات النسوية، بمساعدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في إرشاد لغة السياسات التي تم تغييرها، والإجراءات الحكومية التي تم تقييمها، وبناء القدرات اللازمة للإيفاء باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوفيرها؛ وبالتالي زيادة المساءلة المستجيبة لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء. شكلت هذه المنظمات تحالفات، وتعاونت مع العديد من الجهات الفاعلة بما في ذلك الحكومات.[186] على سبيل المثال، سعت مجموعة من النساء في اليابان بنجاح للحصول على دعم من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جهودها الرامية إلى وضع حد للتمييز في مكان العمل. ناضلت النساء في قيرغيزستان وطاجيكستان للحصول على قوانين الأرض التي تتوافق مع المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كانت كتابة التقارير عن الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أفغانستان وبنغلاديش أداة لزيادة

الوعي وإضافة وزن لمطالب الدفاع عن حقوق المرأة.

صادقت اليابان عام 1985على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسنت إصلاحات مهمة، بما في ذلك تكافؤ الفرص في قانون العمل. لا تزال النساء تعاني من التمييز في مكان العمل. رفعت مجموعة من الموظفات قضية ضد التمييز في الأجور ضد شركة سوميتومو الكهربائية في محكمة الاستئناف في أوساكا. ناشدت الشبكة النسوية العاملة للحصول على الدعم من لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تمت تسوية القضية بتعويض بعض المدعيات وأمرت المحكمة بتعديل تكافؤ الفرص في قانون العمل للحد من التمييز الفعلي ضد المرأة. بعد مجموعة من الإجراءات القانونية والإجراءات الطوعية النسوية من خلال شبكات لتسليط الضوء على قضايا أخرى مثل: إجازة رعاية الطفل، اتخذت حكومة اليابان إجراءات إضافية؛ لتحسين مساءلة المساواة في مكان العمل، من خلال سياسات التوعية العامة وحملاتها.

كان لإصلاح الأرض الشامل، في قيرغيزستان وطاجيكستان، الذي يشمل إلغاء نظام المزارع الجماعية والخصخصة، تأثير تمييزي غير مقصود في فئة النساء، حيث تركت العديد منهن دون أي فرصة لامتلاك الأرض. أطلق المتطوعون مع المجموعات النسوية حملات إعلامية وحملات مناصرة من أجل إصلاح قوانين الأراضي في كلا البلدين لتتماشى مع المادة 16 من الاتفاقية، التي تدعو إلى المساواة بين الزوجين بما في ذلك فيما يتعلق بالممتلكات. تم تقديم التوعية، والموارد للمؤسسات الحكومية، والمسؤولين المحليين، والتعاونيات النسوية والنساء كأفراد، لبناء التحالفات وزيادة الفعالية والاستجابة. ارتفعت نسبة امتلاك النساء للمزارع العائلية في طاجيكستان من 2% إلى 14% بين عامي 2002 و2008 .[187]

يستخدم المتطوعون أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأساس للتعبير عن الصوت عندما تكون الحكومات أكثر استجابة. صادقت الحكومة في أفغانستان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لكنها لم تذكر أبدا، استخدام المنظمات النسائية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأداة لتثقيف النساء وحث الحكومة على تنفيذ المعاهدة، معززة الصوت التطوعي للنساء ومشاركتهن.[188]

تم تشكيل منتدى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في بنغلاديش، والتي بدأ في عام 1992، ويضم الأفراد والمنظمات الذين يعملون من أجل قضية المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كانت رابطة المحاميات الوطنية في بنغلادش، وماهيلا باريشاد ومنظمة الناريبوكو (الفصل 2 والفصل 3) من بين المنظمين الرائدين. تم إجراء حلقات دراسية، ودورات تدريبية، ومنتديات حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للمجموعات المختلفة، من المحامين للصحفيين للمواطنين العاديين، لرفع مستوى الوعي والفهم وذلك بمساعدة المنظمة الدولية لمراقبة حقوق المرأة.

تم إعداد تقرير بديل جامع للتقريرين السادس والسابع للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة من قبل مبادرة المواطنين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة - بنغلادش، وهي مشروع للمواطنين يضم 38 منظمة نسوية ومنظمة حقوق إنسان. تم تطوير محتويات التقريرين الموضوعية من خلال المشاورات مع أكثر من 500 منظمة شعبية من جميع أنحاء البلاد.[189]

ارتكز المتطوعون والناشطون بمطالبهم طويلة الأمد، في كل حالة من هذه الحالات، على قاعدة عالمية مكنتهم من التفكير في التقاليد التمييزية، وأضافت وزنا أكبر لمطالبهم. مكنت المواءمة مع المعايير العالمية، أيضا، المتطوعين من تقديم قضاياهم إلى المجتمع العالمي، وتعبئة الرأي لصالحهم. في بعض الحالات، مكنت المواءمة المتطوعين من طلب تدخل هيئة عالمية للمساعدة في حملتهم، كما هو الحال في اليابان، مما أدى إلى رد إيجابي.

تقارير الظل كأداة للمساءلة

بشكل مماثل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أنتجت مجموعات المجتمع المدني تقارير ظل موازية حول معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأخرى كأداة للمناصرة، وبناء التحالفات ورفع التوعية. تميل التقارير الحكومية إلى التركيز على النجاحات، وأحيانا التجاهل أو التقليل من الثغرات في حماية حقوق الإنسان في الممارسة العملية. عادة ما تكون تقارير الظل الموزاية، التي تسجل حالات عدم الامتثال والقصور، مكتظة بمعلومات حول العمالة وتتطلب معلومات تفصيلية على مستوى القاعدة. تلعب مجموعات المتطوعين دورا حاسما في توفير هيئات رصد للمعاهدات بالمعلومات، والأمثلة المتعلقة

بالمشاكل وعدم الامتثال، وضمان اشتمال تنوع أوسع من الأصوات في التقرير.

تعاونت مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان في كمبالا، أوغندا، مع منظمة هيومن رايتس ووتش لإصدار تقرير ظل، يعتمد اعتمادا كبيرا على الجهود التطوعية. أضفى التعاون مع هيومن رايتس ووتش خبرة دولية على التقرير، وأثار اهتماما إضافيا من الحكومة. وضعت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛ نتيجة لتقرير الظل توصية بشأن تعديل قانون السجون في أوغندا.[190]

تم تجميع تقرير المجتمع المدني الاسترالي في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من المشاورات، بما في ذلك التقارير التي تسلّم عبر الإنترنت، مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة والمناصرة لهم، والأدلة المقدمة من الحكومة، والاستفسارات التي بدأها المجتمع، والتقارير والمذكرات المختلفة التي تصدرها منظمات المجتمع المدني المعنية بحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها. قادت مجموعة مشروع تقريرالظل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمكونة من أبرز المنظمات المعنية بالإعاقة وحقوق الإنسان، جهودا تطوعية ذات نطاق أوسع للخروج بالتقرير. تلقت مجموعة المشروع هذه دعما مهما للمصلحة العامة من شركة فيليبس فوكس دي ال اي، وشرعت في مشاورات في جميع أنحاء أستراليا بدعم من وزارة الأسرة والإسكان والخدمات المجتمعية وشؤون السكان الأصليين.[191]

أدت الحملات التي يقودها المتطوعون، لتبني عدة حكومات في أمريكا اللاتينية، السياسات العالمية المتعلقة بحقوق السكان الأصليين

رصد أنشطة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية فيما يتعلق بالمخاوف التي تتجاوز الحدود الوطنية

عقدت الشبكة الأفريقية بشأن الحق في الغذاء حلقات عمل تدريبية في بنين وأوغندا حول المبادئ التوجيهية التطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة. يتطلب من نقاط الاتصال الوطنية وأعضاء الشبكة توفير ثقافة الخدمة التطوعية، والقيم المشتركة والاستعداد للمشاركة في الدفاع والترويج الوطني والأفريقي للحق في الغذاء الكافي. يدفع الائتلاف الوطني في بنين، الآن، راديو خاصا بالمتطوعين للبث حول هذا الحق. يرصد الائتلاف الوطني في أوغندا أعمال الحكومة، ويدعم منظمات المجتمع المدني وينسق كفاحها ضد الجوع، ويدعو إلى فرض عقوبات في حالة انتهاك هذه الحقوق.[192]

يشكل سن الأطر التطوعية من الشركات تحديا، ويتطلب مراقبة مستمرة من المتطوعين. ابتداء من كانون الثاني2007، نظمت شبكة عمل الغابات المطيرة وحلفاؤها المتطوعون أكثر من 60 احتجاجا عاما في فروع سيتي بنك في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وكذلك اتخذت إجراءات عبر الانترنت للضغط على الشركة. أصدرت ثلاثة من البنوك الأمريكية الرائدة في شباط، 2008: سيتي بنك، جي بي مورغان تشيس ومورغان ستانلي، "مبادئ الكربون"، الخاصة بها، التي تدعو إلى مزيد من العناية الواجبة من البنوك والمرافق العامة في تقييم المناخ والمخاطر الاقتصادية المرتبطة ببناء محطات كهرباء جديدة تعمل بالفحم.[193]

منذ الإعلان عن المبادئ، وقع، أيضا، يلز فارغو، وبنك أوف أمريكا وكريدي سويس. كانت هذه من بين التصريحات البنكية الأولى التي تتناول على وجه التحديد تغير المناخ والاستثمارات الكثيفة للكربون. ورغم ذلك، أصدرت الشبكة في كانون الثاني 2011 تقريرا يستعرض الاستثمار المصرفي خلال الفترة من كانون الثاني 2008 إلى حزيران 2010 الذي لم يجد دليلا على أن مبادئ الكربون توقف أو تبطئ التمويل للمشروعات الكثيفة المتعلقة بالكربون، أو أنها تحفز المزيد من الاستثمارات في الطاقة النظيفة. تقوم الشبكة بتنظيم حملات المتطوعين مرة أخرى لوضع إطار أكثر خضوعا للمساءلة.[194]

توطين اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن حقوق الشعوب الأصلية

تعزز أطر عمل السياسات العامة العالمية، عند تطبيقها، قدرات الحكومات على تعزيز الاستجابة للمواطنين من الجهات الإدارية الأخرى، مثل الأعمال التجارية.

أدت الحملات التي يقودها المتطوعون إلى تبني عدة حكومات، في أمريكا اللاتينية، السياسات العالمية المتعلقة بحقوق السكان الأصليين، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية 169، في الأطر القانونية المحلية. تمكن

زيادة الاعتراف الرسمي بحقوق الشعوب الأصلية من جانب حكومات أمريكا اللاتينية قدرا أكبر من العدالة في العلاقات بين الشعوب الأصلية والشركات العالمية المهتمة بالمشاريع الاستخراجية حول أراضي السكان الأصليين.

عززت ثلاثة أنواع من السياسات وهي: منح الحقوق الثقافية، والإقليمية، والتشاورية، والاعتراف بحقوق السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية، والحد من الصراعات مع الصناعات الاستخراجية. وقد اعترفت 10 دول على الأقل من أمريكا اللاتينية بالحقوق الثقافية الأصلية في دساتيرها. صادقت حكومات، من ضمنها: الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، اولإكوادور، وهندوراس، وغواتيمالا، والمكسيك، وباراغواي وبيرو، على اتفاقية منظمة العمل الدولية 169. تجاوزت بعض بلدان أمريكا اللاتينية، بما فيها بوليفيا، وكولومبيا وبنما، الاعتراف بالحقوق الثقافية؛ لتمنح الحقوق الإقليمية الجزئية والسيطرة. توصي الاتفاقية، أيضا، بتنفيذ الحوكمة وتنظيمها لعمليات التشاور. هذا الحق في التشاور المسبق موجود، الآن، في تسع دساتير وطنية.[195]

دعمت هذه الحزم، بالإضافة إلى الأطر القانونية الوطنية الداعمة، التي تم إنجازها إلى حد كبير من خلال حملات المتطوعين الوطنية، السياسة العالمية للحكومات في تعاملها مع الصناعات الاستخراجية. نتيجة لذلك، تتفاوض الحكومات والشركات على نحو متزايد حول المشاريع الاستخراجية في أراضي الشعوب الأصلية، بدلا من مجرد فرضها. بالنسبة للحكومات، تكمن الاستفادة من احترام حقوق الشعوب الأصلية في كون المشاريع المعتمدة أكثر استدامة اجتماعيا.[196]

يمكن للحكومات خلق مجالات لدعوة المجتمعات للانخراط مع جهات الحوكمة الفاعلة العالمية، وقد قامت بعض الحكومات بعمل ذلك بنجاح، من خلال التوسط في النزاعات بين الشعوب الأصلية والشركات الاستخراجية المتعددة الجنسيات. تدعم الحكومات في أمريكا اللاتينية، بشكل متزايد، استفتاءات المجتمع المتعلقة بمشاريع التعدين لإعطاء الناس والمجموعات صوتا في القرارات، التي يمكن أن تؤثر، بشكل كبير، في حياتهم.[197]أوجدت بوليفيا هذه المساحة للتشاور حول مشروع التنقيب عن المواد الهيدروكربونية، الذي اقترحته الشركة الأرجنتينية بلس بترول على أرض أجداد الشعوب الأصلية غواراني. كانت النتيجة التوصل إلى اتفاق بين المجتمعات الأصلية والحكومة البوليفية للسماح لشركة بلس بترول ببدء التنقيب.[198]

نساء الداليت في الهند ضد الطبقية والتمييز القائم على النوع الاجتماعي

إن حركة داليت النسائية، التي انتقلت من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، وعادت للعمل على المستوى المحلي، مثال على التآزر الذي تقدمه الشبكات، والمؤتمرات، واللجان الدولية في تدويل الصراعات الداخلية. تعاني نساء الداليت (المعروفات سابقا باسم المنبوذات) من التبعية متعددة الطبقات والاستغلال بسبب الطبقية الاجتماعية والنوع الاجتماعي. في التسعينيات من القرن الماضي، عمل الاتحاد الوطني لنساء الداليت ومنتدى الهند لعموم نساء الداليت، جنبا إلى جنب مع مختلف منظمات، نساء الداليت الإقليمية دون المستوى الوطني، على إضافة الطبقة الاجتماعية كجزء من الحركة النسوية في الهند.

لا تكفي استجابة الدول، التي قررت أن قضايا الطبقات الإجتماعية قضايا داخلية بحتة. لعبت حركة نساء الداليت في الهند دورا رئيسا في تحالف بين مختلف مجموعات الداليت والنشطاء من الطبقة الدنيا في بلدان جنوب آسيا مثل: نيبال وسريلانكا. حشدت الحركة الدعم في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام 2001 في ديربان، جنوب أفريقيا. في وقت سابق، تم تأسيس الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت في عام 2000، التي تتواجد أمانتها في كوبنهاغن، والمنظمات الأعضاء والشبكات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك سبع دول أوروبية.

أدى النشاط التطوعي العابر للحدود إلى تأكيد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في عام 2002 في التوصيات العامة للاتفاقية الدولية وعلى اشتمال تعريف التمييز القائم على أساس السلالة الطبقة الإجتماعية. وفر المنتدى الاجتماعي العالمي،

أيضا، منبرا للنشاط الذي يتجاوز الحدود الوطنية. نظمت شبكة الداليت في هولندا، مع آخرين، مؤتمرا حول حقوق الإنسان وكرامة نساء الداليت في لاهاي، في تشرين الثاني 2006. يدعو إعلان المؤتمر، إعلان لاهاي بشأن حقوق الإنسان وكرامة نساء الداليت، إلى وجوب اتخاذ الحكومات المحلية اتخاذ كافة تدابير السياسة العامة المطلوبة لتسهيل الاعتراف بحقوق الإنسان لنساء الداليت والحقوق الأساسية.

مددت حكومة الهند الإذن للمقرر الخاص للأمم المتحدة للتحقيق في الهند.[199] في الوقت الذي تمارس فيه الروابط العابرة الضغط على الحكومات المحلية، يجب الحفاظ على التحالفات التطوعية المحلية من أجل الحفاظ على الشرعية لدى المكونات المحلية وجهات الحوكمة الفاعلة المحلية.[200] تم اطلاق مشروع وصول نساء الداليت للعدالة والكرامة في تشرين الثاني بالشراكة مع وزارة العدل، وحكومة الهند، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. [201]

تعبئة الرأي العام داخل الحدود وعبرها

كان لدى بن راتراي رؤية متواضعة عندما أسس موقع التغيير (change.org) من منزله في سان فرانسيسكو في عام 2007، ولكنها كانت فكرة جديرة بإنشاء موقع إلكتروني للتغيير الاجتماعي للنشطاء لجمع المال، أو التطوع أو توقيع العرائض. لم يكن الموقع ناجحا جدا.

في عام 2011، زارت ندومي فوندا، امرأة من جنوب أفريقيا، أحد مقاهي الإنترنت في مدينة كيب تاون واستخدمت أداة العرائض في الموقع لإنهاء "الاغتصاب التصحيحي". تم الإبلاغ عن اغتصاب المثليات في جنوب أفريقيا، وبخاصة في البلدات، ووصل الأمر، في بعض الأحيان، إلى القتل "كعلاج" لهن من ميولهن الجنسية. طالبت ندومي فوندا بإيقاف انتهاك حقوق الإنسان هذا. انتشرت العريضة بشكل كبير، وجمعت أكثر من 171,000 توقيعا من 175 بلدا وحصلت على اهتمام وسائل الإعلام الدولية. في وقت لاحق، شكلت حكومة جنوب أفريقيا فريقا لمعالجة هذه القضية.

لقد اقتنعت هذه المرأة، التي تبدو عاجزة عن تحقيق تغيير حقيقي، راتراي إلى جعل الموقع موقعا للعرائض فقط. ولذلك، أصبح الموقع موقعا مهما في السنتين اللاحقتين؛ حيث سجل الموقع، الذي يعمل على تشغيله موظفون في 28 بلدا، 85 مليون مستخدم حول العالم، أي عدد الذين وقعوا على عرائض، وفيه مشاركين من 196 بلدا. [202]

لعب المتطوعون دورا فعالا في تفعيل الحركات، على المستويات العالمية والوطنية والمحلية؛ لزيادة مساءلة الجهات الفاعلة غير الحكومية

زيادة مساءلة الجهات الفاعلة التي تتجاوز الحدود الوطنية

لقد أدت العولمة إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة العالمية، مثل: المنظمات غير الحكومية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات والجهات المانحة العامة والخاصة، والمنظمات الحكومية الدولية في مجال الحوكمة المحلية والوطنية. العديد من هذه الجهات ليست مسؤولة، بشكل مباشر، عن الناس الذين يؤثرون في حياتهم. قد لا يكون لدى الحكومات الوطنية، علاوة على ذلك، السلطة أو النفوذ الكافي لمراقبة أنشطتها وإخضاعها للمحاسبة؛ نظرا لطبيعة عملياتها التي تتجاوز الحدود. لعب المتطوعون دورا فعالا في تنشيط الحركات على المستويات العالمية، والوطنية، والمحلية؛ لزيادة مساءلة الجهات الفاعلة غير الحكومية، حول مجموعة كبيرة ومتنوعة من قضايا حقوق الإنسان. تمتد هذه الحركات، عادة، على مدى عدة سنوات، وتعتمد، بشكل كبير، على المتطوعين. إن عدم المساواة في السلطة تحد كبير يتعامل معه المتطوعون.

دعوة المؤسسات المالية الدولية إلى المحاسبة

تعتبر المؤسسات المالية الدولية من بين عناصر الحوكمة الفاعلة العالمية الأقوى، ويمكن أن تكون مقاومة للأصوات التي تطالب بالمساءلة والاستجابة. كانت المؤسسات المالية، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هدفا لسنوات من الحملات التطوعية الجماعية التي حققت نجاحا محدودا، وانعكاسا لعلاقات القوة والأولويات الاقتصادية للدول الأعضاء القوية.

أقنع النشطاء البنك الدولي؛ لإنشاء بعض مجموعات المجتمع المدني الاستشارية، ولتحديد آليات المساءلة

للمشاريع، والنظر في التأثير السلبي لعمليات الإقراض المتعلقة بالبيئة، ولإعادة التوطين القسري والسكان الأصليين. يمكن للجمهور التقدم بالشكاوى، التي تتم مراجعتها من هيئة التفتيش أو مستشار الامتثال/أمين المظالم. توجد آليات للتشاور، للحصول على وجهات نظر الأطراف المعنية ذوي العلاقة، عندما تكون هناك مراجعات سياسية قيد النظر.

ومع ذلك، فإن استمرار عدم المساواة في السلطة يعني، رغم السياسات والآليات، عدم خضوع التنفيذ للمساءلة أو الشفافية. وفر المجتمع المدني المدخلات، ولكن تم إفسادها، بشكل متزايد، بتأثيرمشاورات القرارات النهائية. لاحظ النقاد، بمن فيهم: الحكومات، والمجتمع المدني، والناشطين المتطوعين والمؤسسات الدولية الأخرى والأكاديميين وموظفي البنك الدولي، أنه لا يوجد تمثيل شفاف ومفتوح كاف؛ للمشاركة العامة أو مساءلة المتضررين من العمليات. [203]

التدقيق في ممارسات العمل والتصنيع في العالم الثالث

أثارت عولمة التصنيع قضايا المساءلة والأخلاق، وشحذ إجراءات العمل التطوعي.

قتل انهيار مصنع رانا بلازا في بنغلاديش في 24 نيسان 2013 حوالي 1129 شخصا. لقد كان الحادث الأسوأ في سلسلة من الكوارث، التي تشمل انهيار أبنية أخرى وحرائق قاتلة عادية. كان ثمانون في المئة من العمال من الشابات.[204] أصبحت الصور المروعة لهذه المأساة حديث وسائل الإعلام العالمية، وانتشرت على الفور في جميع أنحاء العالم. أثارت كارثة رنا بلازا مناشدات دولية وضغوطا هائلة ضد المستوردين في جميع أنحاء العالم، فضلا عن أصحاب صناعة الملابس والحكومة البنغلاديشية. أضرب الآلاف من العمال البنغلاديشيين بعد انهيار المصنع. على الصعيد العالمي، انخرط المتطوعون الرسميون وغير الرسميين في حملات ومظاهرات غير متصلة بشبكة الانترنت، من خلال النقابات التجارية الدولية، والطلاب، والناشطين في صناعة الأزياء، والجمهور العام، التي انتشرت بسرعة.[205]

في عام 2005، صاغت الحركة العمالية المستقلة في بنغلاديش، التي يقودها الشاب كالبونا أكتر وقادة شباب آخرون، وحلفائهما في الخارج، اتفاقية سلامة صعبة، وكافحت لسنوات، دون جدوى، لإقناع تجار التجزئة الغربية القوية لتوقيعها (المربع 4.4). ارتفعت أصوات مدوية، مع رنا بلازا، مطالبة بمساءلة الحكومة، والمصنع والمسؤولين عن صناعة الملابس. دعا المواطنون، بمن فيهم أولئك الموجودون في أستراليا، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، شركات صناعة الملابس الدولية إلى توقيع اتفاقية السلامة، التي يطلق عليها اسم الميثاق.

وقعت أكثر من 150 شركة ملابس من 20 بلدا في آسيا، وأستراليا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، حتى الأن، على الميثاق كما تم توقيعه من اثنين من النقابات العالمية، والعديد من النقابات في بنغلاديش؛ استجابة لقوة أصوات المتطوعين المطالبين بمزيد من المشاركة والمساءلة، وبمساعدة وسائل الإعلام الاجتماعية والسائدة. تعمل منظمة العمل الدولية بشكل مستقل. يشمل الاتفاق تفتيشا مستقلا للسلامة في المصانع، وكتابة تقارير عامة حول نتائج عمليات التفتيش هذه.

المربع 4.4. **محاربة عدم المساواة في السلطة من الألف إلى الياء**

كالبونا أكتر، عملت كعاملة وهي بعمر 12 عاما، وعملت كرئيس اتحاد بعمر 15، وهي الرئيس الحالي لمركز بنغلاديش للتضامن العمالي. هرعت إلى آخر كوارث مصنع للملابس في بنغلادش؛ لمساعدة الضحايا ومواساتهم، وحاولت الدخول إلى المصنع، رغم تصاعد الدخان، لجمع الملصقات من الملابس التي تخاط هناك. "تفسر ذلك بالقول: "ينكر المستوردون الأوروبيون والأمريكيون الكبار، في بعض الأحيان، أن مصدر علاماتهم التجارية هو هذا المصنع" [206]

يتم تحديد قضايا السلامة، ويلتزم تجار التجزئة بضمان إتمام الإصلاحات، وتوفير الأموال الكافية للقيام بذلك، والاستمرار في دفع رواتب العاملين في هذه المصانع.

إن اتفاقية الشركات الأوروبية الكبيرة، مثل اتش آند آم وزارا، انتصار كبير جدا للمساءلة بما أن أوروبا تستورد 60% من الملابس المصنعة في بنغلاديش. يمثل الاتفاق خير مثال على الكيفية التي أدت بها الأصوات التطوعية والحشد العالمي للمتطوعين إلى زيادة الوعي. رغم ذلك، فإن تحقيق المساءلة والاستجابة رحلة طويلة. يواصل معظم المستوردين الكبار من الولايات المتحدة، مثل: وول مارت وجاب (التي تملك أيضا أولد نافي أو بنانا ريبابلك) رفض توقيع الميثاق. لقد أعلنوا بديلا طوعيا غير ملزم مع التزام مالي أقل من ذلك، الذي أقرته الحكومة الأمريكية.[207]

يرفض المتطوعون، في جميع أنحاء العالم، نسيان عمال صناعة الملابس من بنغلاديش، ويستمرون في ممارسة ضغوط الحملة. على الساحة العالمية، أعلن رائد المعارض التجارية كاري سومرز، والناشطان في مجال الأزياء لوسي سيغل، وويفيا فيرث في 24 نيسان يوم الثورة السنوي للأزياء، مشجعين الناس، في جميع أنحاء العالم، على ارتداء ملابسهم مقلوبة. "نريد أن يتحدث الناس عن منشأ الملابس"، يقول سومرز، "رفع الوعي بحقيقة أننا لسنا مجرد مشترين للملابس، ولكن سلسلة كاملة من القيمة والعلاقات. سيصبح [يوم الثورة السنوي للأزياء] منبرا لأفضل الممارسات - لتظهر الماركات ما تقوم به لتحسين الأمور".[208]

أقنعت مجموعات الطلبة المتطوعين 15 جامعة أمريكية - بما فيها كورنيل، وولاية أريزونا، وولاية بنسلفانيا وسيراكيوز - للضغط على شركة في اف، التي تملك جان سبورت أباريل، منتج الملابس المدرسية، لإنهاء علاقاتها التجارية؛ بسبب رفضها توقيع الميثاق. يستهدف هذا التحالف الوطني جامعات أخرى.[209] تستمر إمكانات الصوت والمشاركة في فتح مجالات مغلقة للأطراف الفاعلة القوية، وفي تحفيزهم.

إخضاع الجهات الفاعلة المتعددة الجنسيات للمساءلة

يمكن لعوامل اجتماعية، وبيئية، واقتصادية، وسياسية أن توحد أو تفرق المجموعات المحلية، خالقة تحديات لمجموعات المتطوعين. على سبيل المثال، يحاول المتطوعون المحليون من المجتمعات المحلية المتضررة والجماعات المدافعة عن البيئة المحلية مساءلة أرسيلور ميتال، التي تصف نفسها بأنها "صانعة الصلب العالمية الحقيقية الوحيدة،" عن التأثير الاجتماعي والبيئي السلبي. علما أن القضايا البيئية تتعارض مع الاقتصادات وفرص العمل.

كانت الشركة مسؤولة عن تلوث الهواء والمياه، وتدمير المجتمعات المحلية، واستغلال اليد العاملة، والسماح بظروف عمل ومعيشة غير آمنتين، مما أدى إلى بعض الوفيات في البوسنة والهرسك، وأيرلندا، وكازاخستان، ولوكسمبورغ، ورومانيا، وترينيداد وتوباغو، وجنوب أفريقيا، وأوكرانيا والولايات المتحدة. فشل نضال طويل، قام به المجتمع ضد مصنع لصهر الحديد في جنوب أفريقيا لوقف التلوث، والتعويض عن تضرر الصحة وسبل العيش. تم اعتبار إنتاج الصلب أمرا مركزيا للنمو ولفرص العمل، وبهذا فضلت النقابات فرص العمل على أصوات المجتمع.

نظم ائتلاف العمل العالمي بشأن أرسيلور ميتال، الذي يربط المتطوعين العاملين في مثلث فال الملوث مع الناشطين المحليين في البلدان المتضررة الأخرى، احتجاجات متزامنة في ثماني دول مع اجتماع الجمعية العمومية السنوي أرسيلور ميتال 2008. يحاول التحالف من خلال الروابط المحلية ربط العدالة البيئية بالوظائف والطبيعة على حد سواء. ولكن، في مواجهة ضغوط أرسيلور ميتال حول دورها كمشغلة للحكومات والعمالة، كان النجاح محدودا. تواصل النقابات الدولية التعاون مع الشركة لتفضيل فرص العمل على البيئة.[210]

مساءلة منظمات المجتمع المدني

بما أن المنظمات غير الحكومية الدولية تقبل، على نحو متزايد، عقود الحوكمة، فأنها تلقت دعوات أكثر لضمان المساءلة والشفافية الخاصة بها. يشمل هذا مؤسسات العمل التطوعي، التي تحتاج، أيضا، إلى التأكد من أن نماذجها الداخلية للحوكمة تشاركية، وشفافة، وخاضعة للمساءلة. تلحق الممارسات غير المسؤولة والحوكمة الداخلية الضعيفة ضررا بالغا بالسمعة والمصداقية.[211]

يدعم المتطوعون مبادرات المجتمع المدني المنظمة ذاتيا، حيث تسعى منظمات المجتمع المدني؛ لتعزيز فعاليتها التنظيمية الداخلية وقدرتها على الاستجابة. نشر، مؤخرا، مؤشر المجتمع المدني الخاص بتقرير التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، على سبيل المثال، دليلا ليكون بمثابة مرجعية، وخلاصة وافية لأفضل الممارسات. يشار إلى أن المتطوعين يسهمون في زيادة موارد مبادرات التنظيم الذاتي، والمبادرات التي تشمل المتطوعين في عملية التقييم. يبني المتطوعون، أيضا، القدرات والمعرفة المتخصصة إضافة إلى الأنشطة. إن المتطوعين، من المجتمع المدني أو القطاع الخاص الذين يملكون مهارات متعلقة بالمحاسبة والمراجعة والرصد والتقييم، مفيدون للغاية. يضاف إليهم المتطوعون العاملون عبر الإنترنت، الذين يوسعون الانتشار الجغرافي للمساعدة في عمليات التقييم والتوعية.[212]

يحتاج المجتمع المدني إلى مقاومة الميول نحو مأسسة إدارة التحالفات؛ لضمان الاستجابة وتنوع الأصوات. في عام 2001، تم تنظيم أول منتدى اجتماعي عالمي في بورتو أليغري، البرازيل، مع تخصيص "صالة كبار الزوار" للمجموعات المتشابهة المؤثرة عالميا من الناشطين النخبة والعاملين على المستوى العالمي المسيطر عليها من الذكور. ركز المنتدى الاجتماعي العالمي 2003 على المحاضرات الجماعية لجمهور متلقٍ. لكن بحلول عام 2005، أكد المشاركون في دورة بورتو أليغري على مشاركة المشاركين في الاجتماعات والمناقشات، مع المنظمات التي تنظم اجتماعات النقاش والخطابات. منذ ذلك الحين، دفع النشطاء المتطوعون،على مستوى القاعدة، بقوة لنجاح المجالات المفتوحة والحفاظ عليها، والحفاظ على تنظيم تشاركي وأفقي، مما يتيح سماع أصوات أكثر ومشاركة أكثر تنوعا رغم تعقيد عمليات اتخاذ القرار وإدارة الحدث.[213]

الاستراتيجيات المشتركة

تعرض أمثلة العمل التطوعي التي جرى مناقشتها في هذا الفصل، رغم تنوعها الكبير في الهدف والسياق، بعض الخصائص المشتركة. الأول هو أن المتطوعين ،غالبا، ما يجتمعون من خارج مجموعات الأطراف المعنية الخارجية، والدول لدعم قضية محلية أو وطنية. على سبيل المثال، جلبت قضايا متنوعة مثل اليوبيل 2000 ، وحادث رنا بلازا دعم متطوعين من البلدان المتضررة، والدول غير المتضررة. الثاني، العديد من الإجراءات التطوعية على المستوى العالمي لها روابط وطنية ومحلية، مثل: إيصال أصوات الناس في محافل صنع القرار الدولية، أو المساعدة في ملاءمة السياسات، والمعايير العالمية للبيئة المحلية. وهكذا فإن التطوع على الصعيد العالمي قوة للتعددية، ولا سيما في المجالات التي وضعت لها المعايير والمقاييس.

تكشف أدلة العمل التطوعي، على المستوى العالمي، عن ثلاثة استراتيجيات مشتركة: بناء تحالفات من أجل قدر أكبر من المساءلة والاستجابة، واستخدام شبكة الإنترنت بشكل خلاق بوصفها فضاء افتراضيا لإيصال الأصوات، واستخدام التدقيق الدولي للتأثير في الجهات الفاعلة المحلية.

العمل التطوعي على المستوى العالمي هو قوة لتعددية الأطراف، ولا سيما في المجالات التي وضعت لها المعايير والمقاييس

العمل في تحالفات

لا توجد مجموعة أو منظمة منفردة يمكنها تحقيق حجم التعبئة اللازم لإحداث التغيير في السياسة على المستوى العالمي، أو حالة الخطاب على المستوى العالمي. كان لبناء تحالفات من مختلف الأطراف المعنية، والمجموعات الأخرى دورا أساسيا في نجاح مبادرات مثل اليوبيل 2000. اعتمدت حملة الحد من الأسلحة على التنوع، ومدى التحالفات التي بنيت عبر البلدان والجهات الفاعلة، ومجموعات الأطراف المعنية. كان المزارعون والمنتجون الزراعيون في غرب أفريقيا قادرين على التأثير في السياسة الإقليمية بحكم قوتهم كشبكة، ليس كأفراد ولكن كمنظمات. سعت الأمم المتحدة، لتنفيذ مشاورات ما بعد 2015 من الأجندة، عمدا إلى الدخول في شراكات مع المجتمع المدني والمنظمات التطوعية؛ لتوسيع نطاق أعمالها على مستوى القاعدة الشعبية. اعتمدت كل من حركة "احتلوا وول ستريت" ومسيرة الناس من أجل المناخ على العديد من التحالفات؛ لبناء الزخم والوصول لإثارة النقاش عالميا، وإيصال الصوت إلى جميع أنحاء العالم.

التحالفات مهمة، ليس فقط من أجل التعبئة، ولكن، أيضا، لانتزاع المساءلة من الجهات الفاعلة العالمية. ثمة عامل إيجابي للمساءلة والاستجابة من الجهات الفاعلة العالمية، وهي التحالفات داخل وعبر القطاعات المختلفة. يمكن للحلفاء في غياب المساءلة المباشرة

الحصول على قدر من الاستجابة، التي لا تستطيع مجموعات الأطراف المعنية الرئيسة الحصول عليها من الأطراف الفاعلة العالمية. على سبيل المثال، كانت الحكومات الحليف الرئيس في تمكين السكان الأصليين للتفاوض مع شركات الصناعات الاستخراجية في أمريكا اللاتينية. رغم ذلك، فإن تشكيل مثل هذه التحالفات ليس أمرا مسلما به؛ حيث تحد معادلات القوة والمصالح المتعارضة من حوافز العمل معا لمختلف الأطراف المعنية. قد لا تنحاز الحكومات وحتى النقابات بالضرورة للناس المتضررين من الشركات متعددة الجنسيات؛ بسبب نضال مجموعات لإخضاع أرسيلور ميتال للمساءلة عن التلوث الذي تسببه.

استخدام المجالات الافتراضية للمشاركة العالمية

المجالات الافتراضية مشاركة تطوعية ابتكارية. اعتمدت كل من حركة "احتلوا وول ستريت"، ومسيرة الناس من أجل المناخ اعتمادا كبيرا على شبكة الإنترنت؛ لإيصال الصوت، ولتنسيق الأنشطة العالمية، وتعبئة الرأي العام. مكّن موقع التغيير الآلاف من المبادرات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. ورغم ذلك، لم يخل النشاط عبر الإنترنت من النقد.

تم انتقاد هذا العمل الجماعي بوصفه "نشاطا متثاقلا" لا يتطلب الكثير من الفعالية، ويمكن القيام به بسهولة لجعل الناس يشعرون بالرضى عن أنفسهم، من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي.[214] ولكن يجري تحقيق التغيير. يقول براندون ايفانز من كراوتاب، مقدم برنامج تسويق اجتماعي في نيويورك، "لقد مكنت التكنولوجيا الاجتماعية الناس من التعبئة بسرعة أكبر بكثير، والتواصل فيما يتعلق بالقضايا التي أصبحت مهمة بالنسبة لهم." [215]

حلل مشروع أبحاث الفعالية الرقمية، برعاية جامعة واشنطن، والمؤسسة الوطنية للعلوم، ومعهد السلام ومؤسسة ماك آرثر، نحو 1200 حالة من حالات الفعالية الرقمية في جميع أنحاء العالم. وجد المشروع أن الحملات الناجحة تستخدم مزيجا من الأدوات المتصلة بالإنترنت وغير المتصلة بها؛ لاستهداف هدف محدد على وجه التحديد. يهمين كل من الفيسبوك وتويتر بشكل عام كأدوات، ولكن هناك أدوات متعددة، بما في ذلك الفيديو الرقمي والعرائض الإلكترونية. وجد أن هناك اختلافات إقليمية كبيرة، حيث وجد أن استخدام الفيديو أكثر من استخدام التدوين المصغر في شرق أوروبا؛ والعكس صحيح في غرب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والعديد من البلدان الآسيوية، وكان معظم استخدام العرائض الإلكترونية في أمريكا الشمالية. لا يوجد وسيلة يمكن اعتبارها الأفضل من أجل تحقيق نتيجة محددة.

وجد المشروع أن عددا قليلا من الأدوات الرقمية والمشاركة المتواضعة من الشارع قد تكون كافية في السياق العالمي. حملات النشاط الرقمي هي الأكثر نجاحا في رسم المظاهرات العامة عندما تكون الحكومة هي الهدف، وبخاصة في ظل وجود الأنظمة الاستبدادية، أو عند استخدام الأدوات الرقمية المتعددة. يرتبط نجاح الحملة بكون الهدف عملا تجاريا، أو مجموعة مجتمع مدني أو أفرادا في سياق سياسي ديمقراطي قوي.[216]

المشكلة الثانية مع النشاط الرقمي، هي القيود التي يفرضها على مشاركة الفقراء، وغالبا على النساء. حيث لا تزال القدرة على الوصول إلى الإنترنت محدودة في العديد من البلدان، وعدد النساء اللواتي تتوفر لديهن إمكانية الوصول للإنترنت أقل من عدد الرجال الذين تتوفر لهم الإمكانية نفسها. في عام 2013، استطاع 17% فقط من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الوصول إلى الإنترنت، مقارنة بـ 84% من سكان أمريكا الشمالية. عالميا، 38% لديهم إمكانية الوصول للإنترنت. يأتي هذا رغم زيادة نسبة انتشار الإنترنت بين عامي 2000 و2013، بطريقة مذهلة في العالم النامي، وبنسبة تفوق 4,662% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و4,210% في العالم العربي وأكثر من 3,404% في جنوب آسيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلبية الحوار العالمي عبر شبكة الإنترنت يتم باللغة الإنجليزية، رغم أن بعض المواقع الإلكترونية، مثل موقع منظمة التغيير، تتيح التواصل بلغات مختلفة. يحد هذا من عدد الأفراد الذين يستطيعون المشاركة، ومن الذين يمكن أن تسمع أصواتهم.

التدقيق العالمي للتأثير المحلي

لم تشمل المبادرات التطوعية التي تمت مناقشتها في هذا

الشكل 4.1: مدى استخدام الإنترنت ونموه حسب المنطقة

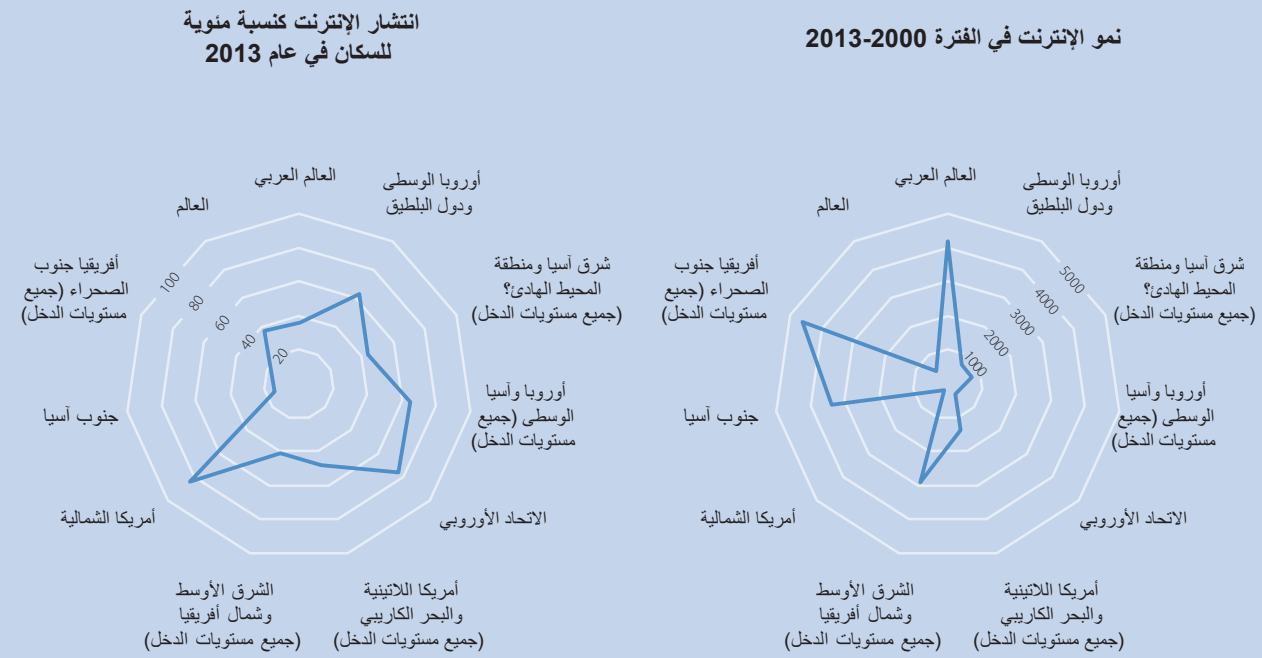

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2014

الفصل متطوعين ينخرطون على الصعيد العالمي أو مع الجهات العالمية الأخرى. غالبا ما يستخدم المتطوعون والمنظمات التطوعية التدقيق الدولي، كوسيلة لانتزاع المساءلة والاستجابة على المستويات المحلية والوطنية. على سبيل المثال، تركز الشبكة الدولية للتضامن مع الداليت الضوء على آفة النبذ في دول جنوب آسيا، وتحديدا لتوليد الضغط على حكوماتهم للعمل. تستخدم تقارير الظل الاستراتيجية نفسها في تسليط الضوء على أوجه القصور في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وليس فقط لإثارة النقاش داخليا، ولكن لإعلام الجمهور الدولي. تقوم العرائض على موقع منظمة التغيير بالوظيفة نفسها.

قد يفتح الانخراط على المستوى العالمي فرصا في مجالات قد تكون غير مفتوحة على المستوى الوطني.

تحصل الشبكات التطوعية، من الانخراط على المستوى العالمي، مثل الحركة النسوية في الداليت، على الشرعية والموارد، التي يمكن استخدامها للتعبئة المحلية أو الوطنية. تقول اثيل لونج سكوت من مشروع الأجندة الاقتصادية للمرأة "يوفر إعلان الأمم المتحدة إطار عمل عظيم لنعمل في إطاره، بحيث لا نبقى بعيدين عن الشيء الأكثر أهمية. يساعد إطار العمل في توجيه عملنا، وتوجيه نضالنا،" [217] ولكن هذا شيء جيد لا تشوبه شائبة.

قد يواجه انخراط شبكات المتطوعين على المستوى العالمي خطر وجود مجالات مغلقة أكثر على الصعيد الوطني. قد لا تثق الحكومات بالأنشطة العالمية.[218] قد تكون هناك اتهامات بالتلاعب الأجنبي. بالمثل، فإن اتباع السياسات والموارد العالمية ينفر أنصار القاعدة

يفتح الانخراط على المستوى العالمي فرصا في مجالات تكون غير متوفرة،عادة، على المستوى الوطني

الشعبية الذين يشككون في المصالح التي تخدمها الشبكة.[219]

الخلاصة

يركز هذا الفصل على العمل التطوعي، الذي يتناول ركائز الحوكمة في ظل وجود جهات فاعلة عالمية متباينة، والتي تشمل جميع القطاعات العاملة في مجال الحوكمة العالمية، التي تؤثر في المجتمع بمستوياته كافة: المحلية، والوطنية، والعالمية. تواجه المشاركة العالمية، من خلال العمل التطوعي، على الأغلب، مجالات مغلقة؛ لأن الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة، بما فيها، في بعض الأحيان، الحكومات، تميل إلى إعطاء الأولوية لعلاقاتها مع الأطراف المعنية الأخرى، مثل: الجهات المانحة، والدول الأعضاء، والمساهمين والمستثمرين، على حساب المواطنين والمجتمعات المحلية.

يعزز بناء التحالفات داخل القطاعات والمستويات وعبرها المساءلة واستجابة الجهات العالمية

تمكنت حملات العمل التطوعي ذات العلاقات الوطنية، في بعض الأحيان، من المطالبة بمجالات محلية، ووطنية، وعالمية لزيادة المساءلة. أثارت استراتيجيات ربط السياسات والاتفاقيات العالمية بأصوات المتطوعين الوطنية ومشاركتهم قضايا المساءلة، أحيانا بردود فعل إيجابية. و رغم ذلك، لا بد أن تقاوم منظمات المجتمع المدني، التي لها جذور في العمل التطوعي المحلي ضغوط العولمة، التي تضعف روابط الهيئات المحلية والشرعية مع الجهات الفاعلة المحلية في مجال الحوكمة.

يسهم بناء تحالفات داخل القطاعات والمستويات المختلفة، في تحسين مساءلة الجهات الفاعلة واستجابتها على المستوى العالمي. يقوم المتطوعون، سواء من قطاع الأعمال أو الحكومة أو المجتمع المدني، ببناء تحالفات وتبادل الخبرات، وتمكين المواطنين من المشاركة مع العديد من الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة، على جميع المستويات، بفعالية أكثر. تستطيع الحكومات فتح مجالات بدعوة المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في الحوكمة، من غير الدول، للتشاور والتوسط.

تعتبر التكنولوجيا أداة قوية للمشاركة المدنية، التي تحتاج إلى تطوير على المستوى العالمي بطريقة تسمح بتحقيق إمكاناتها الشاملة. تعزز التكنولوجيا من تسارع فرص المشاركة التطوعية، واتساعها، وتنوعها، سواء من خلال شبكة الإنترنت، أو شخصيا؛ للتعامل مع القضايا المحلية والوطنية والعالمية. هناك حاجة لتناول الاختلاف الكبير في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي يؤثر في النساء في شتى أنحاء العالم، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية الريفية، والمهمّشة، والفقيرة.

يعزز المتطوعون، الذين يستخدمون استراتيجيات متباينة تتفاعل مع القاعدة الشعبية العريضة من المواطنين وصناعة السياسات على المستوى الوطني والمنتديات العالمية، تعددية الآراء بطريقة فعالة، ويساعدون في زيادة المشاركة في الحوار العالمي؛ فهم يرفعون أصواتهم بالدعوة إلى المساءلة والاستجابة من الجهات الفاعلة العالمية في مجال الحوكمة.

إمرأة مستفيدة من مشروع تحسين حقوق الأرامل في شمال غرب الكاميرون.
© كوسو الدولية، 2013

5

بناء القدرات للإيفاء بأجندة التنمية الجديدة

"العمل التطوعي وسيلة أخرى قوية شاملة للتنفيذ في إطار سعينا إلى بناء القدرات والمساعدة في ترسيخ الأجندة الجديدة. يساعد العمل التطوعي في توسيع الدوائر الانتخابية وحشدها، وإشراك الناس في التخطيط، والتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة. يمكن لمجموعات المتطوعين أن تساعد في حصر الأجندة الجديدة من خلال توفير مجالات جديدة من التفاعل بين الحكومات والشعوب؛ لاتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتطوير." [220] الأمم المتحدة

يخلق التطوع مسارا عندما لا يكون هناك طريق. ينظم العمل التطوعي الأمور عندما لا تتوفر بنية هيكلية. وهو يوفر الموارد والقدرات عندما لا يكون واضحا من أين سيتم توفيرها. العمل التطوعي وسيلة تستخدمها الفئات الأكثر تهميشا للتواصل مع الآخرين المتضامنين، وخلق قاعدة قوة يمكنها أن تغير القوانين والأنظمة والوجهة. إنه عمل يتعلق بالمواطنة، ويتطلب بيئة يمكنها رعايته من أجل الصالح العام.

هناك درسان رئيسان ظهرا في العقدين الماضيين من التنمية البشرية، عشية المفاوضات، واعتماد أجندة التنمية المستدامة الجديدة. أولا، لم تشمل التنمية الكثير من الأشخاص. رغم الإنجازات الرائعة في القضاء على الفقر، والتحسينات الكبيرة في مجالي الصحة والتعليم التي مكنها إطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية، تم اعتبار ارتفاع عدم المساواة بين البلدين وداخلهما على أنه أحد التحديات الرئيسة في عصرنا. ثانيا، إذا أريد للتنمية أن تكون فعالة، وإذا أريد لها أن تحدث فرقا حقيقيا في حياة الناس وأن تكون تنمية مستدامة، فإنها تحتاج إلى المشاركة الشعبية والملكية. يشمل هذا مشاركة تلك الفئات الأكثر استبعادا، مثل النساء. هذا وقت إعادة التفكير ليس فقط في الأهداف ولكن، أيضا، في طريقة تحقيقها. إنها فرصة للنظر مرة أخرى في كيفية تحقيق أعمال التنمية.

الأجندة التحولية الجديدة تحتاج تحولا في طريقة التفكير

تحتاج معالجة هذه القضايا الكبرى تغييرا حقيقيا في طريقة التفكير. يرى نموذج التنمية السائد، إلى حد كبير، الحوكمة باعتبارها نهجا يبدأ من المستويات العليا وينتهي بالمستويات الأدنى؛ حيث يتم النظر للحكومات والجهات المسؤولة والمواطنين كأصحاب حقوق، مع تقسيم واضح للمسؤوليات بينهما، وتفرقة واضحة بين من يطالب، ومن يقدم الخدمات. لم يعد هذا النموذج يعكس الحقائق المحلية، أو الوطنية، أو العالمية الحالية. وبدلا من ذلك، هناك حاجة لطرق جديدة لتسيير الأعمال التجارية، وطرق تنظر في تنوع جهات الحوكمة الفاعلة، وقدرتها على تحقيق نتائج التنمية العادلة، والمستجيبة لتحديات التنمية، والفئات الأكثر تضررا، مثل: المجموعات والمجتمعات المستبعدة. في عالم حيث لا تبقى العديد من القضايا البيئية، والاجتماعية ، والاقتصادية داخل الحدود الوطنية، وحيث يعاني الناس من قضايا تتجاوز الحدود الوطنية، وتحظى باهتمام عالمي، مع فهم واضح، وعلى نحو متزايد بالكيفية التي يربط فيها الأشخاص الحقائق المحلية التي يواجهها، يجب تعديل أدوار مختلف الفاعلين في المجتمع، ويتعين إعادة النظر في الطريقة، التي يتم بها تنفيذ خطة التنمية الجديدة ومراقبتها.

هناك حاجة لإعادة تنظيم أدوار الجهات الفاعلة في المجتمع

يتطلب هذا تحولا في الطريقة، التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في الحوكمة جميعها، على كل مستوى من مستويات العمل والتشغيل، بمسؤولياتها تجاه السماح بإيصال أصوات متنوعة، ومشاركة المزيد من الناس، وفتح المزيد من المجالات، وإيجاد حوكمة أكثر عرضة للمساءلة والاستجابة. يتطلب هذا التحول تغييرا حقيقيا في الكيفية التي ينخرط فيها الناس و/أو المشاركة في عمليات التنمية. يجب أن يرافق هذا النهج، الذي يسمع صوت الاطراف المعنية جميعها، بالاعتماد على جميع الموارد المتاحة؛ تنفيذ خطة التنمية الجديدة، ورصدها، وأن تتم رؤيته وممارسته بوصفه حجر الزاوية في كيفية إجراء الحوكمة. أظهر هذا التقرير أن التطوع مورد قيّم في هذا السياق، وأن لديه إمكانات واحتمالات كبيرة، لا يزال يتعين استغلالها. عمل العمل التطوعي، بوصفه وسيلة لتوسيع الصوت والمشاركة، كآلية مكملة لجهود التنمية.

يتطلب وضع الناس في مركز التنمية أيضا، وبخاصة أولئك الذين تم استبعادهم اجتماعيا، بمن فيهم تلك الفئات التي تم استبعادها، بسبب النوع الاجتماعي، أو العرق، أو عدم المساواة في الدخل، تغييرا في كيفية ممارسة السلطة، وكيفية فهم علاقات المساءلة وممارستها من جميع الجهات الفاعلة في الحوكمة. لا يشير هذا، إلى الحكومات فقط، ولكن، أيضا، إلى جهات التعاقد من الباطن، لتحمل مسؤوليات الحكومة، سواء كان ذلك مجتمعا مدنيا، أم قطاعا خاصا. تحتاج علاقات المساءلة وجود عنصر أقوى من القدرة على الإستجابة وقابلية تنفيذها، وبشكل خاص في مواجهة مجموعة متنوعة من جهات الحوكمة الفاعلة، التي منها العديد، حاليا، خارج علاقة المساءلة المباشرة مع المواطنين. على سبيل المثال، فتحت الحكومة مجالا للأعمال التجارية، والمجتمعات المحلية، والحكومية؛ للانخراط بفعالية وبشكل مسؤول في بوليفيا، لمشروع التنقيب عن المواد الهيدروكربونية، التي اقترحتها الشركة الأرجنتينية بلس بترول على أراضي أجداد الشعوب الأصلية في غواراني.

يتطلب وضع الناس في المركز زيادة المشاركة؛ للإيفاء بزيادة الاستجابة من جميع الجهات الفاعلة في الحوكمة؛ وهي الاستجابة التي تنقل الاستعداد للاستماع لآراء المواطنين، وتعديل الإجراءات وفقا لذلك. عندما وقعت احتجاجات ضخمة في الهند، بعد اغتصاب طالبة وموتها لاحقا في 2012، ردت الحكومة بتشكيل لجنة لمراجعة القوانين، والتوصية بالتغييرات. تمت دعوة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، للمشاركة في التوصيات. يجب أن تصبح استجابة جهات الحوكمة الفاعلة في الحكم هي القاعدة، وليس الاستثناء؛ لإحداث التغيير المطلوب، لعكس تأثير تغير المناخ، والحد، بشكل كبير، من عدم المساواة، والقضاء على الفقر،

ودعم الحقوق والحريات الأساسية لكل فرد. ستكون هناك حاجة لمتابعة الاستجابة بالتنفيذ الناجح لأي أجندة تنمية مستدامة.

على الصعيد العالمي، ستحتاج الحكومات إلى الاستجابة للملايين من الأصوات، التي تدرك أن هناك تحولا في العقد الاجتماعي.

هناك حاجة لترجمة استجابة جهات الحوكمة المختلفة إلى أفعال ملموسة، على الصعيدين الوطني والمحلي، تسمح بمشاركة الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم، والمشاركة في التمتع بالثروة والممارسة الكاملة لحقوقهم، والمشاركة في تنظيم الموارد.

الخلاصة

حدد هذا التقرير، من خلال عدد كبير من الأدلة، استراتيجيات، وتحديات وفرص تطوع رئيسة، وركز على ثلاث ركائز للحوكمة: الصوت والمشاركة، والمساءلة، والاستجابة. تم تحديد بعض الأعمال المحددة والاستراتيجيات التطوعية، والطرق المتباينة، التي يشارك، من خلالها، المتطوعون في المجالات التي تتم دعوتهم إليها، أو اقتحامهم للمجالات المغلقة، أو المطالبة بمجالات جديدة، كما في الفصول السابقة. تستحق خمس رسائل سياسية رئيسة، يتم التطرق إليها، والتركيز عليها في الفصول جميعها.

يسهم التطوع بالعمل، مع كثير من الجهات الفاعلة وعلى جميع المستويات، في تحسين التعبير عن الرأي والمشاركة، والمساءلة، والاستجابة

يسهم العمل التطوعي في تطبيق نموذج تنمية يتمحور حول الأفراد، رغم أنه لا يمثل الوسيلة الوحيدة لذلك. فهو يوفر البوابة الحقيقية لإشراك المزيد من الأصوات، ودعم مبادرات المجتمع المدني، وتكملة جهود الحكومة في توسيع المشاركة، وتقوية المساءلة، ووضع استجابات مؤسساتية على جميع المستويات؛ لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. يساعد العمل التطوعي في تحقيق ذلك بطرق متعددة، وبشكل خاص من خلال تعبئة المتطوعين المحليين، وانخراطهم في المجتمعات المحلية، والتزامهم، على المدى الطويل، بمجابهة مشكلات الحوكمة التي تؤثر في حياتهم اليومية مثل: المشاركة في مجالس الإدارة، وفي اللجان وغيرها من آليات الحوكمة. المتطوعون هم المنفذون الرئيسيون للعديد من برامج الخط الأمامي، رغم أنه، نادرا، ما يشار إليهم، أو تسميتهم كمتطوعين، أو مشاركتهم في تحليل النجاح والفشل. تتطلب الحوكمة التشاركية تحولا في كيفية الاعتراف بجهود المتطوعين، وفتح المجال لمشاركة المزيد منهم. تحتاج الحوكمة التشاركية، أيضا، إلى استماع الجهات الفاعلة الأخرى في الحوكمة لأصوات هؤلاء المتطوعين، الذين يتوقع منهم المساعدة في تنفيذ العمل، ولكنهم، نادرا، ما يشاركون في تصميم العمل وتخطيطه، أو في تقييمه.

تحتاج الحوكمة التشاركية، نقلة في الكيفية التي يتم بها الاعتراف بالمتطوعين، وتقديرهم، والكيفية التي يتم فيها فتح المجالات لعدد أكبر من المتطوعين

حتى في السياقات غير المواتية، يجد المتطوعون، بشكل كبير، سبلا للمشاركة. يمكن أن يعمل المتطوعون في التعبئة في مجالات أقل رسمية، واستخدام تلك المجالات للضغط من أجل الدخول إلى مجالات أكثر رسمية، ولبناء المهارات، والشبكات للاعتماد عليها، عندما تكون الظروف مواتية أكثر، لمشاركة مدنية أكبر لتحسين الحوكمة. يعزز المتطوعون، في ظل ظروف أكثر ملاءمة، فعالية الحكومات، كما هو الحال في السياسات الصحية في البرازيل.

يجذب المتطوعون انتباه صانعي السياسات لقضايا جديدة، ومعارف جديدة مهمة. في الواقع، تستخدم استراتيجية واحدة من المتطوعين على جميع المستويات المحلية، والوطنية، والعالمية. وهي توليد المعارف والأدلة من خلال البحوث التشاركية، وشهادات الفئات المستبعدة، والمعارض الفنية، والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا الرقمية، وتقارير الظل لتسليط الضوء على قضايا وآراء لا يتم تضمينها، دائما، في التقارير الحكومية الرسمية. توفر هذه المعرفة وجها إنسانيا لقضايا ووثائق حول نطاق وأثر قضايا من زوايا مختلفة، وقضايا إعلامية لها تأثير في الفئات الضعيفة، ليست ضمن أجندة صانعي السياسات.

ضرورة تحقيق التكافؤ في العمل التطوعي

يعتبر المتطوعون مجموعة شديدة التباين من ناحية الموقع، والبنى الهيكلية للتطوع، والعمر، والتعليم، والجنس والقدرات. يبين التقرير أن العمل التطوعي، في حد ذاته، لا يتم في ظروف متكافئة، وهو يتميز بديناميكاته الخاصة، من القوة والتسلسل الهرمي. تتباين مجالات المتطوعين باختلاف النوع الإجتماعي، ولدى مجموعات المتطوعين المختلفة فرص مختلفة من التمويل، والدعم والنفوذ. يواجه المتطوعون عقبات مختلفة، وتتاح لهم فرص مختلفة، أضف إلى ذلك تفاوت الوصول إلى المجالات الرئيسة. نتيجة لما سبق، ورغم أن النساء يمثلن الأغلبية في العديد من المجتمعات، والمجتمعات المحلية؛ حيث يعملن كمتطوعات، ويقمن بأدوار الرعاية والدعم، ويرفعن أصواتهن، ويشاركن في المجالات المطالب بها، التي يُدعين إليها، إلا أن معظمهن يقمن بذلك بقليل من التمويل أو الدعم. فالنساء يدعمن، كثيرا، عمليات لا تستطيع الحكومات تمويلها. وكثيرا ما تجد النساء أصواتهن غير مسموعة في المجالات التي تُوجه فيها الدعوة إليهن لزيادة مشاركتهن. تجد النساء الفقيرات، عادة، صعوبة في الوصول إلى فرص العمل التطوعي الرسمي، لأسباب تتعلق مثلاً: بالقدرة على التنقل، أو الأمية، أو الافتقار للخبرة في المجالات العامة، أو الافتقار للمال اللازم للمواصلات. هناك فجوة حادة بين الجنسين في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، التي تعتبر أمرا رئيسا للمشاركة على المستوى العالمي. إذ، عادة، ما يتم إقصاء الأشخاص الأكثر فقرا، لا سيما النساء، من الوصول إلى أشكال التطوع الرسمية على المستويات الوطنية والعالمية؛ مما يعني أن أصواتهن، في الغالب، لا تزال غير مسموعة في المحافل الوطنية أو العالمية.

العمل التطوعي في حد ذاته ليس متكافئا، ولديه قوته الديناميكية الخاصة وتسلسله الهرمية

إيجاد بيئة مواتية شرط لا غنى عنه للعمل التطوعي للإسهام، بشكل كامل، في تحقيق أجندة التنمية المستدامة في المستقبل

يحتاج العمل التطوعي إلى بيئة مواتية؛ لزيادة إسهاماته، إلى أقصى حد ممكن، من أجل الصالح العام. يؤثر السياق الاجتماعي، والقانوني والسياسي العام، إلى حد بعيد، في ما يمكن، أو ما لا يمكن للمتطوعين الإسهام به، لتحسين الحوكمة. تعتبر المساومات السياسية بين الدول والمواطنين، والدستور القائم والإطار القانوني والنسيج الاجتماعي في مختلف البلدان، والتفاعل بين الحوكمة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وتباين الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة باختلاف مستوياتها، عوامل تؤثر في من يستطيع ومن لا يستطيع دخول مجالات مختلفة، وفي من تسمع أصواتهم، ومن يؤثرون في صناعة القرار.

يشارك المزيد من الأفراد في صنع القرار، حين تقوم الحكومات بتوفير بيئة تسمح بالمشاركة المدنية، وبخاصة مشاركة المتطوعين، أو حين تستجيب الحكومة لمبادرات المجتمع المحلي، التي يقودها المتطوعون. يكون العمل التطوعي أكثر فعالية في تعزيز المشاركة المدنية، عندما يتم تمكين الإطار القانوني المؤسساتي بشكل أكبر. ويشمل هذا حرية التعبير، وتشكيل التجمعات، ووجود مجالات شاملة كافية للمشاركة.

تدرك بعض الدول قيمة التشريع الممنهج، والسياسات، والبنى الهيكلية والبرامج، من أجل مشاركة المتطوعين؛ لتمكين عدد أكبر من الأشخاص من التطوع. تقوم الحكومة في نيبال بتوسيع المجالات التي تتم الدعوة إليها في لجان تنمية القرى، وفي كينيا، تستخدم الحكومة إدارة صندوق التنمية المجتمعية لإشراك الناس. تحتاج الحكومات والهيئات الأخرى، المشاركة في الحوكمة، إلى آليات عملية لربطها بالمواطنين والتفاعل معهم مباشرة.

توفر هذه المجالات، في بعض الأحيان، فرصا للمتطوعين لتشكيل السياسات والممارسات لكيفية تقديم الخدمات ومراقبة التنفيذ، في محاولة لإخضاع الحكومات وغيرها للمساءلة. في هندوراس، حيث مرر المؤتمر الوطني بالإجماع قانون العمل التطوعي، سهلت الحكومة إشراك الفئات المهمشة مثل: الشباب وكبار السن. يمكن للحكومات التي لم تقم بذلك بعد، اعتماد هذه الطريقة المنهجية، وخلق نظم لتوسيع

المشاركة.

ينبغي على الحكومة المحلية إنشاء المؤسسات والآليات، التي تسهل مشاركة الشعوب في مجالات صنع القرار على المستوى المحلي، حيث يشارك المواطنون، بشكل مباشر، في الخدمات الحكومية. يبين التحليل الوارد في التقرير، أنه يمكن مشاهدة كيفية عمل الحكومة المحلية مع المتطوعين على مستوى الحكومة المحلية. هناك أمثلة على الحكومات المحلية، التي تفتح مجالات في لجان تنمية القرية، وفي مجالس الصحة المحلية، وفي تخطيط القرية، وفي إدارة صندوق تنمية المجتمع المحلي في مختلف البلدان. توفر هذه المبادرات للحكومات والهيئات الأخرى المشاركة في الحوكمة، آليات عملية؛ لربط المواطنين والتفاعل معهم مباشرة. توفر هذه المبادرات، في ظل الظروف المناسبة، فرصا للمتطوعين؛ لتشكيل السياسة العامة، وممارسة تقديم الخدمات ومراقبة التنفيذ.

رغم ذلك، فإن عمل الحكومة وحده ليس كافيا لتحويل دفة الأمور لمعالجة التحديات العالمية مثل: الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ. لن يفتح العمل، الذي يبدأ من المستويات العليا وينتقل للمستويات الدنيا وحده مجالات الحوكمة للعمل التطوعي، سواء كانت مجالات مغلقة أم تم إنشاؤها، أم تمت الدعوة إليها. يتطلب هذا الافساح مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المختلفة، والتعاون والشراكات والتحالفات في جميع المجالات، وعلى مختلف مستويات الحوكمة.

التعاون والتحالفات وبناء شراكات متعددة مع الأطراف المعنية أمور ضرورية

لقد أدى التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني إلى الاعتماد الناجح للقوانين والبنى الهيكلية، كما هو الحال في هندوراس، حيث قامت الحكومة بشراكة مع شبكات المتطوعين؛ لضمان مشاركة المتطوعين في المشاورات بشأن القانون، أو كما هو في بيرو، حيث تعمل الحكومة مع شبكات المتطوعين، في جميع أنحاء البلاد، لإشراك أكبر عدد ممكن من الناس، أو كما في توغو، حيث تعمل الحكومة، بشكل وثيق، مع شبكات الشباب، لضمان اشتمال أصوات النساء والشبان في العملية. يؤدي تمكين التفاعل الوثيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني إلى إنشاء قنوات لانخراط المتطوعين فيها؛ لتحسين قدرات الحكومات على تنفيذ السياسات.

سعى المجتمع المدني، أيضا، إلى بناء التحالفات مع الحكومة والقطاع الخاص وغيرهما من الجهات الفاعلة، وإلى إشراك المتطوعين من أجل قضية مشتركة. اعتمد العامل الرئيس للنجاح في بنغلاديش، في حالة منظمة النارييوكو، على توسيع النطاق المطلوب لتحقيق التأثير الوطني في التحالفات والشراكات، فضلا عن العمل مع وسائل الإعلام. خلق تعاون الحكومة ومؤسسات الدولة الثقة والاحترام، وسلطت الطريقة، التي عملت بها منظمة النارييوكو مع وسائل الإعلام، في نهاية المطاف، الضوء على العنف المنزلي، وأدت إلى تغيير في التشريعات الخاصة بالعنف ضد النساء. يمكّن ،أيضا، ملاحظة ذلك في قوانين الجنسية في المنطقة العربية، حيث كان ايجاد حلفاء رئيسيين في الحكومات والبرلمانات، والهيئات الدينية، والإعلام مفتاح النجاح في جميع البلدان.

عندما تستفيد المجتمعات المحلية من فهم الطبيعة المتغيرة لقواعد المشاركة ومعرفتها، وبخاصة من خلال العمل الجماعي على المستوى المحلي في المجالات المطالب بها بصفة غير رسمية، فإن هذه المجتمعات تتمكن من فهم قيمة التحالفات والشراكات، كاستراتيجية لمواجهة قضايا التنمية المتعلقة بالحوكمة، التي تتخطى الحدود المحلية، والوطنية، والعالمية. عند استغلال المتطوعين لأوقاتهم ومعارفهم وخبراتهم، للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المستوى العالمي؛ فإنهم يكملون، الجهود الحكومية، وجهود المجتمع المدني الأوسع نطاقا، ويستجيبون لها، ويتحدونها. تتعاون مجموعات المتطوعين ذات أجندة الأعمال المتشابهة عبر الحدود، وتعبر عن آرائها، وتشارك في المحافل العالمية. توجد العديد من الفرص، لتعزيز اتفاقيات عالمية داعمة، وسياسات، ومعاهدات ومعايير للتطوع. وهذه تضيف، بدورها، الشرعية والمعرفة والموارد إلى الجهود المحلية والوطنية.

لا يفتح العمل الذي يبدأ من المستويات العليا وينتهي بالقاعدة مجالات الحوكمة للعمل التطوعي، سواء كانت هذه المجالات مغلقة، أم مفتوحة، أم تتم الدعوة إليها

بالنسبة للمجتمع المدني، من المثير للاهتمام أن نلاحظ، أنه في الحالات التي يجعل فيها تنوع الجهات الفاعلة وقوتها، في مجال الحوكمة على المستوى العالمي، المساءلة تحديا، تكون السياسات والاستراتيجيات، التي تمكن التحالفات بين الجهات المعنية في مستويات متعددة أكثر استفادة وشمولا من جميع الأطراف. تمارس الحركات الجماهيرية العالمية في بعض الأحيان، سواء الافتراضية أو المباشرة، التي تشمل النشطاء المتطوعين غير الرسميين قي الغالب، ضغطا كافيا من الإعلام العام، او ضغطا من الأقران على المجالات المغلقة؛ لتشجيع بعض المساءلة في العمل بالتعاون مع الآخرين.

في عام 2013، وبعد عشر سنوات من التعبئة حول تجارة الأسلحة، تم تبني أول معاهدة عالمية في العالم لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية والذخيرة بأغلبية ساحقة في الأمم المتحدة في نيويورك. تم دعم الحملات الوطنية والعالمية من متطوعين من جماعات متنوعة لممارسة الضغط على صناع السياسات في نهاية المطاف. في قضية أكثر حداثة، جمعت مسيرة الناس من أجل المناخ بين التوعية الاجتماعية والمشاركة التي لا تعتمد على الإنترنت، ووسائل الاعلام الاجتماعية لاشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع للضغط على واضعي السياسات، والحكومات المترددة لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري.

هناك حاجة إلى الاعتراف رسميا بما يفعله المتطوعون في هذه الحركات، للاستماع إلى أصواتهم المتنوعة، لفهم القضايا حيث أنهم يعملون في سياقات محددة ومختلفة جدا، ولضمان وصول المزيد من المتطوعين لفرص النقاش والتفاوض في مجموعة من المجالات وجعل مستويات مختلفة في متناول أعداد أكبر من الناس. يتطلب هذا استراتيجيات متنوعة ومدروسة لمعادلة مجال العمل التطوعي، وبخاصة بالنسبة لبعض الفئات الأكثر استبعادا. تشمل تلك المجموعات النساء الفقيرات، المهمشات بشكل منتظم في معظم الظروف، اللواتي يواجهن في طريقهن إلى مجالات صنع القرار حواجز متعددة. تشمل تلك المجموعات الشباب وذوي التعليم المتدني، أو الذين لم ينالوا قسطا من التعليم، والمهمشين بسبب الفقر، أو العرق، أو الطبقة، أو الطبقة الاجتماعية، أو انعدام الجنسية.

ضرورة تعميق الفهم من خلال البحث

يبدأ هذا التقرير حوارا بشأن ما يضيفه المتطوعون لدعم عمليات الحوكمة التشاركية، والخاضعة للمساءلة والمستجيبة على مستويات مختلفة، وفي مجالات مختلفة. لكن تظل التحديات المتعلقة بجمع البيانات تحديات حقيقية، ولا بد من مواجهتها، إذا أريد الاستفادة من إمكانات العمل التطوعي كمورد على مدى السنوات القادمة. إحدى التحديات هو تعريف النطاق الضخم لأشكال التطوع ووصفها، ومدى تنوعها في شتى أنحاء العالم. أما التحدي الثاني، فهو معرفة حجم الأنواع المختلفة للتطوع ومجالها ونطاقها، من خلال مقاييس كمية. والتحدي الثالث هو إدراك الفوارق الطفيفة، وأوجه التمايز والإسهامات المتشابكة، من خلال المزيد من دراسات الحالة النوعية في ظل سياقات متنوعة. هناك حاجة لمزيد من التحري والنقاش لهذه التحديات الثلاث. هناك، أيضا، حاجة للالتزام الجاد بجمع البيانات بشكل أفضل، بما في ذلك البيانات النوعية ذات الطابع الثقافي، التي تتعلق بكيفية تعريف التطوع، وممارسته في بلدان مختلفة.

إن قياس إسهام المتطوعين في التنمية أمر هام. كذلك الحال بالنسبة لتمكين المتطوعين من رصد التنمية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، ووضع التقارير بشأنها. وتحقيقًا لهذه الغاية، تتيح التكنولوجيا المقترنة باستعداد الأفراد وتصميمهم على المشاركة في التنمية، ووضع الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة موضع المساءلة، وضمان الاستجابة فرصة أخرى لإشراك المواطنين كمتطوعين في رصد أجندة التنمية ووضع التقارير بشأن ذلك. شارك الملايين من الأفراد في استبيان "عالمي" وقام المتطوعون بتيسير مشاركة المجتمعات المحلية؛ لضمان أقصى قدر ممكن من المشاركة. مع توفر مزيد من فرص الوصول لتكنولوجيا الإنترنت والهواتف المحمولة، ينبغي اغتنام الفرصة لضمان كون الحوكمة تشاركية، وخاضعة للمساءلة، ومستجيبة على جميع المستويات.

الملحق □ المنهجية

المنهجية المتبعة

1. دعم مستشار بحوث خارجي فريق البحث والكتابة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، وعمل المستشار مع فريق استشاري داخلي ومجلس استشاري خارجي من داخل الأمم المتحدة والنظراء في العمل التطوعي (أكاديميين وممارسين).
2. ركزت مراجعة الأدبيات، بشكل خاص على الحوكمة، والعمل التطوعي، والسياق العالمي وقضايا ما بعد 2015.
3. مشاورات في برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بشأن قضايا العمل التطوعي والحوكمة.
4. وضع إطار تحليلي لتوجيه البحوث.
5. أوراق بحثية بتكليف مجموعة من الباحثين على مستوى العالم، بما في ذلك المسوح الإقليمية حول قضايا الحوكمة الرئيسية وإجراءات المتطوعين، ودراسات الحالة الفردية وأوراق عن مواضيع معينة ناشئة عن القراءة التفصيلية.
6. عملية إعادة كتابة البيانات، بين الفريق نفسه ومع الهيئة الاستشارية وفريق الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين. ثلاثة اجتماعات للمجلس الاستشاري الخارجي.
7. إرسال مسودة التقرير من أجل التشاور المعمق والحصول على التغذية الراجعة من منظمات الأمم المتحدة.

بعض الملامح الرئيسية:

1. يستند معظم التقرير عن مصادر ثانوية - التي تم جمعها بناء على معايير واضحة لقبول البيانات المكتوبة في الكتب، والتقارير، والتقييمات، والأدب غير المنشور أو غير الرسمي، والمواقع الإلكترونية، وهلم جرا.
2. تم استخدام مزيج واسع من المصادر المكتوبة، كما تم تجنب الأدبيات الترويجية من المنظمات، وحيثما أمكن تم اتباع التثليث.
3. تم إجراء بعض المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية، وتمت كتابة بعض الحالات لهذا التقرير اعتمادا على بيانات أصلية.
4. كان هناك التزام جدي لاشراك ممثلين من جميع المناطق، مع الاعتراف بأنه تم التحدث عن بعض المناطق أكثر من غيرها، وأنه قد تمت الكتابة سابقا عن العمل التطوعي في البلدان الغنية بشكل واسع. وتمت الكتابة أكثر عن العمل التطوعي في الجنوب.
5. في الوقت الذي كان فيه التركيز على تثليث البيانات، من المسلم به أيضا أن بعض الأصوات التي نادرا ما تسمع لأنها غير مدعومة من مصادر أخرى، لذلك تم استخدام اصوات المتطوعين في بعض الأحيان حتى عندما لم تكن هناك أدلة تدعمها. تم التحقق من الأصوات التنظيمية إلى أقصى حد ممكن.
6. هناك الكثير من المواد النوعية، وليست شاملة كما أحب الفريق أن تكون جميع الحالات. هناك القليل جدا من التحليل الكمي لمقياس ونطاق العمل التطوعي لمعالجة قضايا الحوكمة والسلطة. البيانات الموجودة غير مكتملة وغير قابلة للمقارنة، لذلك لم يتم استخدامها في هذا التقرير.

القيود:

1. اللغة الانجليزية.
2. مساحة ضخمة.
3. عدم وجود بيانات جيدة عن العمل التطوعي والنتائج ودور المتطوعين في العديد من المشاريع.
4. عدم وجود تقييمات جيدة يمكن الوصول إليها بسهولة.
5. منطقة مجهولة.
6. بحاجة إلى ترك الكثير من الأدلة التفصيلية من التقرير، لجعله قصيرا ومباشرا، رغم أن هذا الدليل موجود لدعم التقارير والتصريحات التي صدرت من قبل.
7. معايير اختيار بيانات لدراسات الحالة.

كان يتوجب معالجة:

1. دور محدد للمتطوعين.
2. إسهامات العمل التطوعي لمعالجة أركان الحوكمة الثلاثة.
3. مسألة من هم المتطوعون.
4. مصدر المعلومات وشرعيتها.
5. السياق الذي تحدث فيه.

ملاحظات

CHAPTER 1

1. Clark 2015.
2. UNDP 2010, p. x.
3. Busan Partnership for Effective Development Cooperation, South Korea, 29 November to 1 December 2011.
4. OECD n.d.
5. Busan Global Partnership for Effective Development Cooperation n.d.
6. ActAlliance and CIDSE 2014, p. 7.
7. European Commission 2012, p. 3.
8. Ban 2014.
9. Clark 2014.
10. United Nations, Overseas Development Institute, and Ipsos Mori 2014. MY World is a United Nations global survey for citizens. Working with partners, it aims to capture people's voices, priorities and views, so world leaders can be informed as they begin the process of defining the next set of global goals to end poverty.
11. WEF 2014.
12. Ortiz and others 2013, p. 2.
13. Edwards 2014.
14. UNV 2011a, p. 4.
15. Naidoo 2007.
16. UNV 2014a.
17. McArthur 2013.
18. Oxfam International 2014.
19. Oxfam International 2015.
20. UNV 1999.
21. UNV, IAVE and CIVICUS 2008.
22. UNV, IAVE and CIVICUS 2008, p. 11.
23. CIVICUS 2011.
24. CIVICUS 2014.
25. Meek 2014.
26. Anderson and Cavanagh 2000.
27. Giddens 1989, p. 727.
28. Giddens 1989, p. 520.
29. Carlson 2012.
30. APAN 2013.
31. 350.org; avaaz.org.
32. ITU and UNESCO 2013, p. 6.
33. UNV 2011a, p. 2.
34. UNV 2011a, p. 9.
35. Twum-Danso 2014.
36. Welbourn 2014.
37. ICWglobal.org.
38. Modern Ghana 2007; National Council for Law Reporting 2006
39. Morayef 2013; Women on Walls n.d.
40. Mercy Corps 2012, p. 5.
41. ICP and the American University in Cairo 2011, p. 41.
42. UNDP 2011.
43. UNV 2013, p. iv.
44. Kadi 2011.
45. PRIA 2012.
46. Dahiya 2012.
47. Dahiya 2012; UN-Habitat 2011.
48. UN-REDD Programme 2014.
49. UNV and UNDP 2011.
50. Making all Voices Count n.d.
51. PRIA 2013.
52. Asian Peasant Coalition n.d.
53. ICD 2012.
54. Cruz 2014, p. 5.
55. Latinobarómetro 2013, p. 37.
56. Cruz 2014, p. 8.
57. Fundación América Solidaria n.d.
58. Amnesty International 2012.
59. UNV 2011a, pp. 14-23.
60. Helms and McKenzie 2014.
61. ILO 2013.
62. Haddock 2014.
63. ISTAT 2014.
64. Pro Bono Australia 2014.
65. CNCS and NCOC 2014.
66. Widows for Peace through Democracy n.d.
67. Caprara and others 2012.
68. Newbury and Wallace 2014.
69. Helms and McKenzie 2014.
70. Joseph 2014, p. 19.
71. Gaventa 2006; Cornwall 2002.
72. McEwan 2005, p. 973.
73. Cornwall 2007.

CHAPTER 2

74. Mandela 1990, p. 228.
75. UNDP n.d.

76. Oswald 2014.
77. Mann 2014
78. Joshi and Schultze-Kraft 2014.
79. Gaventa 2006.
80. Singh, Pandey and Prakash 2011, p. 3.
81. The Citizenship DRC 2011.
82. The Citizenship DRC 2011, p. 26.
83. VSO volunteers.
84. Nath 2013.
85. Sharma and Sudarshan 2010.
86. Sharma and Sudarshan 2010, p. 49.
87. WFP n.d.
88. Langue-Menye 2007.
89. UNGEI 2011.
90. UNDP 2013.
91. Bruns and Taher 2009.
92. McGee 2014, p. 6.
93. Gaventa 2006, p. 27.
94. Welbourn 2014.
95. Welbourn 1995.
96. Salamander Trust 2015.
97. Jewkes and others 2008.
98. Munabi 2013.
99. Munabi 2013.
100. Munabi 2013.
101. Marulanda and Tancredi 2010.
102. Marulanda and Tancredi 2010.
103. Marulanda and Tancredi 2010.
104. Mercy Corps 2012.
105. Suaedy 2014.
106. Suaedy 2014.
107. The Citizenship DRC 2011.
108. Thomas and others 2003.
109. The Citizenship DRC 2011.
110. Pimbert 2008.
111. Mann 2014.
112. ANAMURI 2011.
113. DuMonthier 2014.
114. Xu 2014.
115. In Beijing, for example, the Blue Sky Project saw the relocation of factories, the strengthening of public transport and the tightening of vehicle emission standards.
116. Xu 2014.
117. Treat 2013.
118. Özkaynak and Rodríguez-Labajos 2012.

CHAPTER 3

119. The Daily Beast 2011.
120. Causation is difficult to ascribe. In some cases greater voice and participation can elicit greater responsiveness and accountability. In other cases more responsive and accountable governments can encourage greater voice and participation. Greater voice and participation and responsive and accountable governments can also all arise from a third factor, for instance, the political culture of a country or community.
121. Haruna and Curtain 2014.
122. UNV 2011b.
123. UNV 2011b.
124. Daniel 2013.
125. Coelho 2013.
126. Coelho 2013, p. 5.
127. Mehta 2013.
128. These include, for instance, criminalizing marital rape, and special provisions for violence against women by members of the armed forces.
129. PRS Legislative Research 2015.
130. Government of India 2013.
131. UNV 2014b.
132. The Guardian 2014a.
133. Financial Times 2014.
134. Cruz 2014.
135. Electoral Commission of Zambia 2015.
136. Aked 2014.
137. UNV and UNDP 2007, p. 8.
138. Lough and Matthew 2014; Bezhani 2008 cited in Lough and Matthew 2014.
139. Amawi 2000; Joseph 1999a; Joseph 1999b; UNDP 2002; CRTD-A n.d.
140. Joseph 1999a; UNDP 2002; El-Kholy 2002.
141. Haggart n.d.
142. Haggart n.d.
143. Abdoush 2008.
144. Mkhize 2014.
145. Mann 2014.
146. La Via Campesina 2013.
147. Gucciardi 2011.
148. Organic Consumers Association 2015.
149. Abbott 2014.
150. Walker 2014.
151. Thomas and others 2003.
152. African Elections Project n.d.
153. African Elections Project n.d.
154. Awan 2014; Ushahidi n.d.

155. Ionescu 2014.
156. Press 2010.
157. Berkley Center for Religion, Peace & World Affairs 2013.

CHAPTER 4
158. Annan 2009.
159. www.worldwewant2015.org.
160. Gaventa and Rootes 2007.
161. United Nations Intellectual History Project 2009.
162. WEF 2013.
163. Benequista and Gaventa 2012.
164. Mayo 2005.
165. Barrett 2000.
166. Barrett 2000; Donnelly 2002; Mayo 2005.
167. MacDonald and Green 2014.
168. Control Arms 2014.
169. MacDonald and Green 2014; Jaeger 2014.
170. Controlarms.org n.d.
171. Controlarms.org n.d.
172. MacDonald n.d.
173. MacDonald 2013.
174. Herbel and others 2012, p. 63.
175. United Nations, Overseas Development Institute, and Ipsos Mori 2014. MY World Analytics, 7 October. Available from http://data.myworld2015.org.
176. ATD Fourth World 2014.
177. Shahrokh and Wheeler 2014.
178. Palomino Gonzalez 2014.
179. UNSCN n.d.
180. The Guardian n.d.
181. CIVICUS 2011, pp. 51-52.
182. The Guardian 2014b.
183. People's Climate March n.d.; 350.org.
184. Gaventa and Rootes 2007.
185. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA) n.d. Major groups are women, children and youth, indigenous peoples, nongovernmental organizations, local authorities, workers and trade unions, business and industry, scientific and technological communities, and farmers. Other stakeholders include local communities, volunteer groups and foundations, migrants and families, as well as older persons and persons with disabilities.
186. UN Women n.d.
187. ICRW 2010.
188. ICRW 2010.
189. CIC-BD 2010; AWORC 1998.
190. New Tactics in Human Rights 2009.
191. PWDA 2010-2014.
192. Right to Food and Nutrition Watch 2010.
193. Newell 2008.
194. Rainforest Action Network 2008.
195. ELLA 2012a.
196. ELLA 2012a.
197. ELLA 2012b.
198. ELLA 2012b.
199. Mahanta 2012.
200. Institute of Research and Debate on Governance, 2009, pp. 35-36.
201. Mahanta 2012.
202. Reno 2013.
203. Ebrahim and Herz 2007.
204. Kakuchi 2013.
205. North 2013.
206. North 2013.
207. North 2013; Accord on Fire and Building Safety in Bangladesh 2015.
208. Jones 2014.
209. Kitroeff 2014.
210. Cock 2012; Räthzel and Uzzell 2013.
211. Gaventa and Rootes 2007.
212. CIVICUS 2014; Anheier and Hawkes 2009.
213. Pleyers 2012.
214. Christensen 2011.
215. Vega and McKinley 2013.
216. Edwards, Howard and Joyce 2013.
217. Institute of Research and Debate on Governance 2009, p. 26.
218. Institute of Research and Debate on Governance 2009.
219. Meyers 2014.

CHAPTER 5
220. United Nations 2014.

المراجع

Asia Pacific Adaptation Network (APAN) (2013). South Pacific "Comes Together" Over Climate Change. Available from http://www.apan-gan.net/resource/south-pacific-%E2%80%9Ccomes-together%E2%80%9D-over-climate-change

Asian Peasant Coalition. Homepage. Available from http://www.asianpeasant.org/content/asian-peasant-coalition-apc.

Asian Women's Resource Exchange (AWORC) (1998). CEDAW and Women: The Bangladeshi Experience. WPRN Newsletter, 1(3), March-June. Available from http://www.aworc.org/bpfa/pub/sec_i/hum00001.html.

ATD Fourth World (2014). Challenge 2015: Towards sustainable development that leaves no one behind. Paris: Éditions Quart Monde.

Avaaz.org. Homepage. Available from www.avaaz.org

Awan, Omer Ahmed (2014). Volunteerism and E-Governance [unpublished]. Background notes for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV.

Ban, Ki-moon (2014). Moving to implementation: findings from UNDG dialogues on post-2015 implementation. Speech at United Nations Headquarters, 25 September. Available from http://www.un.org/apps/news/infocus/sgspeeches/statments_full.asp?statID=2370#.VDTySSldWF4.

Amawi, Abla (2000). Gender and Citizenship in Jordan. In: *Gender and Citizenship in the Middle East*, Suad Joseph, ed., pp. 158-184. Syracuse: Syracuse University Press.

Amnesty International (2012). Colombia: the victims and land restitution law. An Amnesty International Analysis. London: Amnesty International Publications.

ANAMURI (2011). El Correo de las Mujeres del Campo. [Bulletin, October]. Available from http://anamuri.cl/index.php/boletines.

Anderson, Sarah and John Cavanagh (2000). Top 200: The Rise of Global Corporate Power. Corporate Watch. New York: Global Policy Forum.

Anheier, Helmut K., and Amber Hawkes (2009). Accountability in a globalizing world: International non-governmental organizations and foundations. In *Leadership in sozialen Organisationen*, Johannes Eurich and Alexander Brink, eds., pp. 193-212. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften.

Annan, Kofi A. (2009). Problems without passports. Special Report, Foreign Policy, 9 November. Available from http://www.foreignpolicy.com/articles/2002/09/01/problems_without_passports

Armstreaty (n.d). Arms Trade Treaty Negotiation Mapping Database. Available from http://armstreaty.org. Accessed 10 March 2015.

350.org. New York, USA. Available from http://350.org. Accessed 12 March 2015.

Abbott, Jeff (2014). In Guatemala, indigenous communities prevail against Monsanto, 4 November. Available from http://wagingnonviolence.org/feature/guatemala-indigenous-communities-prevail-monsanto/

Abdoush, Rahada (2008). Syrian Women Married to Foreigners: Endless Stories of Suffering. Arab Reporters for Investigative Journalism, 16 July. Available from http://arij.net/en/syrian-women-married-foreigners-endless-stories-suffering.

Accord on Fire and Building Safety in Bangladesh. Homepage. Dhaka, Bangladesh. Available from http://bangladeshaccord.org/. Accessed 12 March 2015.

ActAlliance and CIDSE (2014). Space for civil society: how to protect and expand an enabling environment. Brussels and Geneva: ActAlliance and CIDSE.

African Elections Project. Homepage. Available from http://africanelections.org. Accessed 12 March 2015.

Aked, Jody (2014). How volunteerism promotes and enables the practice of participation. An Asia-Pacific perspective [unpublished]. Background paper for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV.

Available from http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/speeches/2014/09/24/helen-clark-opening-speech-at-the-united-nations-general-assembly-high-level-event-on-post-2015-on-ending-poverty-why-strong-accountable-institutions-matter-/.

Clark, Helen (2015). Keynote given at a public event 'Delivering the 2015 ambition' organized by the Overseas Development Institute, 20 January. Available from http://www.odi.org/events/4097-delivering-2015-ambition.

Cock, Jacklyn. (2012). Labour and the globalisation of local resistance: the case of Arcelor Mittal. In: *Global Civil Society: Shifting Powers in a Shifting World*, Heidi Moksnes and Mia Melin, eds., pp. 208-211. Uppsala: Uppsala Universitet.

Coelho, Vera Schattan Pereira (2013). What did we learn about citizen involvement in the health policy process? Lessons from Brazil. *Journal of Public Deliberation:* Vol. 9, Issue 1, Article 9. Berkeley: The Berkeley Electronic Press.

Collective for Research and Training on Development – Action (CRTD-A). Homepage. Beirut, Lebanon. Available from http://www.crtda.org.lb/.

Controlarms.org. Homepage. New York, USA. Available from http://controlarms.org/en/.

Control Arms (2014). Women, Gender and the Arms Trade Treaty. Available

Caprara, David, and others (2012). Volunteering and civic service in three African regions. Contributions to regional integration, youth development and peace. Washington DC: Brookings Institution.

Carlson, Laura (2012). Genocide on Trial in Guatemala, 29 February. Available from http://www.thenation.com/article/166526/genocide-trial-guatemala.

Christensen, Henrik Serup (2011). Political activities on the Internet: Slacktivism or political participation by other means? *First Monday*, Vol. 16, No. 2, 2 February. Available from http://firstmonday.org/article/view/3336/2767#p3.

Citizens' Initiatives on CEDAW-Bangladesh (CIC-BD) (2010). Combined Sixth and Seventh Alternative Report to the UN CEDAW Committee. Dhaka: CIC-BD.

CIVICUS (2011). State of Civil Society Report 2011. Johannesburg: CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation.

CIVICUS (2014). State of Civil Society Report 2014. Reimagining global governance. Johannesburg: CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation.

Clark, Helen (2014). Opening Speech at the United Nations General Assembly High Level Event on Post-2015 on 'Ending Poverty: Why Strong, Accountable Institutions Matter.' New York, 24 September.

Barrett, Marlene (2000). The World Will Never Be the Same Again. London: Jubilee 2000 Coalition and World Vision.

Benequista, Nicholas, and John Gaventa (2012). What we now know about citizen action and development outcomes. In *Gouvernance en révolution(s). Chroniques de la gouvernance 2012*. Institute for Research and Debate on Governance. Paris: Charles Léopold Mayer Publishing House.

Berkley Center for Religion, Peace & World Affairs (2013). Ending Liberia's Second Civil War: Religious Women as Peacemakers. Religion and Conflict Case Study Series. Washington DC: Georgetown University.

Bezhani, Lindita (2008). National volunteering and peace-building: The case of the Philippines and the Balkan Region. London: VSO International.

Bruns, Bryan, and Taha Taher (2009). Yemen Water User Association Study: Findings and Recommendations for a Problem-Solving Approach. Available from http://www.yemenwater.org/wp-content/uploads/2013/05/Yemen-Water-User-Assossiaction-Study.pdf.

Busan Global Partnership for Effective Development Cooperation (n.d.). Open Forum for CSO Development Effectiveness. Available from http://cso-effectiveness.org/post-busan-interim-group,202.

Note [unpublished]. Amman: United Nations Development Programme - Programme on Governance in the Arab Region (UNDP-POGAR).

European Commission (2012). Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: The roots of democracy and sustainable development: Europe's engagement with Civil Society in external relations. 12 September. Brussels: European Commission.

Evidence and Lessons from Latin America (ELLA). (2012a). Indigenous people, conflict and extractive industries: Latin America's approaches. Available from: http://ella.practicalaction.org/node/1034.

Evidence and Lessons from Latin America (ELLA). (2012b). Latin American Approaches to Extractive Industry Conflicts. Available from: http://ella.practicalaction.org/node/1052.

Financial Times (2014). Indonesian techies crowdsource election results, 18 July. Available from http://www.ft.com/intl/cms/s/0/6c62a8b6-0e33-11e4-85ab-00144feabdc0.html#axzz3SII8rIiF

Fundación América Solidaria. América Solidaria. Santiago, Chile. Available from http://www.americasolidaria.org/. Accessed 12 March 2015.

Gaventa, John (2006). Finding the Spaces for Change: A Power Analysis in Power, Exploring Power for Change. IDS Bulletin 37.6, Brighton: Institute of Development Studies.

engagement. Brighton: The Citizenship DRC.

Donnelly, Elizabeth A. (2002). Proclaiming Jubilee: The Debt and Structural Adjustment Network. In *Restructuring World Politics: Transnational Social Movements, Networks and Norms*, Sanjeev Khagram, James Riker and Kathryn Sikkink, eds., pp. 155-180. Minneapolis: University of Minnesota Press.

DuMonthier, Asha (2014). Chile Derails 'Monsanto Law' That Would Privatize Seeds, 28 March. Available from http://www.grain.org/bulletin_board/entries/4915-chile-derails-monsanto-law-that-would-privatise-seeds.

Ebrahim, Alnoor, and Steve Herz (2007). Accountability in Complex Organizations: World Bank Responses to Civil Society. Boston: Harvard Business School.

Edwards, Frank, Philip N. Howard and Mary Joyce (2013). Digital activism & non-violent conflict. Digital Activism Research Project. Seattle: University of Washington.

Edwards, Michael (2014). When is civil society a force for social transformation? *openDemocracy*, 30 May. Available from https://www.opendemocracy.net/transformation/michael-edwards/when-is-civil-society-force-for-social-transformation.

Electoral Commission of Zambia (2015). Are you a monitor or an observer? Available from http://www.elections.org.zm/monitor.php

El-Kholy, Heba (2002). Arab Women: Towards Equal Citizenship? Concept

from: http://controlarms.org/en/actforwomen/.

Cornwall, Andrea (2002). Making spaces, changing places: situating participation in development. IDS Working Paper 170. Brighton: Institute of Development Studies.

Corporation for National and Community Service (CNCS) and National Conference on Citizenship (NCOC) (2014). Volunteering and Civic Life in America 2014. Available from http://www.volunteeringinamerica.gov/

Cruz, Anabel (2014). Volunteerism and Governance in Latin America: An Overview and Regional Scan [unpublished]. Background notes for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV.

Dahiya, Bharat (2012). Cities in Asia, 2012: Demographics, economics, poverty, environment and governance. Available from http://www.uclg.org/sites/default/files/Bharat%20Dahiya%20-%20Cities%20in%20Asia%2C%202012%20-%20Cities.pdf

Daniel, Patricia (2013). Evaluation of UNV Contribution to Volunteer Infrastructures. Country Mission Report: Togo. Centre for International Development and Training. Telford: University of Wolverhampton.

Development Research Center on Citizenship, Participation and Accountability (The Citizenship DRC) (2011). Blurring the Boundaries. Citizen Action Across States and Societies. A summary of findings from a decade of collaborative research on citizen

International Telecommunication Union (ITU) and United Nations Educational Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2013). Doubling digital opportunities: enhancing the inclusion of women and girls in the information society. A report by the Broadband Commission Working Group on Broadband and Gender. Available from http://www.broadbandcommission.org/Documents/working-groups/bb-doubling-digital-2013.pdf.

Ionescu, Mihaela (2014). Volunteerism and Governance: Arab Region. Background notes for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV.

Italian National Institute of Statistics (ISTAT) (2014). Unpaid activities to benefit others. Rome: ISTAT.

Jaeger, Joel (2014). Arms Trade Treaty gains momentum with 50th ratification. Inter Press Service (IPS), 28 September. Available from: http://www.ipsnews.net/2014/09/arms-trade-treaty-gains-momentum-with-50th-ratification/

Jewkes, Rachel, and others (2008). Impact of Stepping Stones on incidents of HIV and HSV-2 and sexual behaviour in rural South Africa: cluster randomised controlled trial. Available from http://www.bmj.com/content/bmj/337/bmj.a506.full.pdf

Jones, Dolly (2014). How the World Has Changed Since Rana Plaza. *Vogue*, 1 April. Available from: http://www.vogue.co.uk/news/2014/04/01/bangladesh-rana-plaza-anniversary-fashion-revolution-day

Joseph, Joe (2014). Global Volunteering in the Context of Globalization *Organizations*, Vol. 25, Issue 4, pp. 887-904. Baltimore: International Society for Third Sector Research and The Johns Hopkins University.

Herbel, Denis, and others (2012). Good practices in building innovative rural institutions to increase food security. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and International Fund for Agricultural Development (IFAD).

Innovations in Civic Participation (ICP) and The American University in Cairo (AUC). (2011). Youth Activism and Public Space in Egypt. Washington DC and Cairo: ICP and AUC.

Institute of Research and Debate on Governance (2009). The access of self-help networks to the international arena. International Meeting of Rambouillet, 23-25 March. Available from http://www.institut-gouvernance.org/docs/actes_rambouillet-en.pdf

Instituto de Comunicación y Desarrollo (ICD) (2012). El Poder de la Transparencia. FONTRA: Un programa de la sociedad civil del Cono Sur. Montevideo: ICD and IADB.

International Center for Research on Women (ICRW) (2010). Recognizing Rights, Promoting Progress: The global impact of the Convention of the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Washington DC: ICRW.

International Labour Organization (ILO) (2013). Resolution concerning statistics of work, employment and labour underutilization. Adopted by the Nineteenth International Conference of Labour Statisticians, October 2013. Geneva: ILO.

Gaventa, John, and Christopher Rootes (2007). From local to global. ESRC Seminar Series: Mapping the public policy landscape. Swindon: Economic and Social Research Council.

Giddens, Anthony (1989). Sociology. Cambridge: Polity Press.

Government of India (2013). Criminal Law (Amendment) Ordinance, 2013. Available from http://pib.nic.in/newsite/erelease.aspx?relid=91979.

Gucciardi, Anthony (2011). Peru Passes Monumental Ten-Year Ban on Genetically Modified Foods, 24 June. Available from http://naturalsociety.com/peru-passes-monumental-ten-year-ban-on-genetically-modified-foods/

Haddock, Megan (2014). Two important volunteering policy developments. Center for Civil Society Studies at the Johns Hopkins Institute for Health and Social Policy, 10 March. Available from http://ccss.jhu.edu/two-important-volunteering-policy-developments

Haggart, Kelly (n.d.). Research leads to Rights Breakthrough for Arab Women. Ottawa: International Development Research Center.

Haruna, Ella, and Ellie Curtain (2014). Thematic Evaluation of UNV Contribution to Volunteer Infrastructures. Final Report. Centre for International Development and Training. Telford: University of Wolverhampton.

Helms, Sara, and Tom McKenzie (2014). Gender Differences in Formal and Informal Volunteering in Germany. *Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit*

Making All Voices Count. Homepage. Johannesburg, South Africa. Available from http://www.makingallvoicescount.org/what. Accessed 12 March 2015.

Mandela, Nelson (1990). The struggle is my life. Atlanta: Pathfinder Books Ltd.

Mann, Alana (2014). Global Activism in Food Politics – Power Shift. International Relations and Development Series. The Graduate Institute. Geneva: Palgrave Macmillan.

Marulanda, Nohra Rey de, and Francisco B. Tancredi (2010). From social innovation to public policy: success stories in Latin America and the Caribbean. Santiago: Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC).

Mayo, Marjorie (2005). 'The world will never be the same again'? Reflecting on the Experiences of Jubilee 2000, Mobilizing Globally for the Remission of Unpayable Debts. In *Social Movement Studies: Journal of Social, Cultural and Political Protest*, Vol. 4, Issue 2, pp.139-154. London: Routledge.

McArthur, John (2013). Own the Goals: What the Millennium Development Goals Have Accomplished. Washington DC: Brookings Institution.

McEwan, Cheryl (2005). New spaces of citizenship? Rethinking gendered participation and empowerment in South Africa. *Political Geography*. 24(8), pp. 969-991. Oxford: Elsevier Ltd.

McGee, Rosemary (2014). Power, Violence, Citizenship and Agency. *IDS Bulletin* Vol. 45, No. 5, pp. 36-47.

www.unicef.org/infobycountry/cameroon_39815.html

Latinobarómetro (2013, p. 37). Informe Latinobarómetro 2013. Santiago: Corporación Latinobarómetro.

La Via Campesina (2013). Our seeds, our future. Jakarta: La Via Campesina.

Lough, Benjamin, and Leonore Matthew (2013). International Volunteering and Governance. A joint project of the United Nations Volunteers Programme and the International Forum for Volunteering in Development. Bonn: UNV and International Forum for Volunteering in Development.

MacDonald, Anna (n.d.). Meeting the Control Arms 'Millionth Supporter' Julius Arile: a message from Kenya. Blog post presented on Oxfam International. Available from http://blogs.oxfam.org/en/blogs/12-06-26-control-arms-millionth-supporter-julius-arile-kenya.

MacDonald, Anna (2013). One in a Million. Blog post presented on Control Arms, 7 November. Available from https://controlarmsblog.wordpress.com/2013/11/07/one-in-a-million/.

Macdonald, Anna, and Duncan Green (2014). Power and change case study: the Arms Trade Treaty. Oxford: Oxford International.

Mahanta, Upasana (2012). Transnational activism and the Dalit women's movement in India. *In Global Civil Society Shifting Powers in a Shifting World*, Heidi Moksnes and Mia Melin, eds. pp. 140-148. Uppsala: Uppsala Universitet.

[unpublished]. Background paper for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV.

Joseph, Suad (1999a). Women between Nation and State in Lebanon. Between Women and Nation: Transnational Feminism and the State. Durham: Duke University Press.

Joseph, Suad (1999b). Descent of the Nation: Kinship and Citizenship in Lebanon. In *Citizenship Studies*, Vol. 3, Issue 3. New York: Routledge.

Joshi, Anuradha and Markus Schultze-Kraft (2014). Introduction – *Localizing Governance: An Outlook on Research and Policy. In Localizing Governance, IDS Bulletin* Vol. 45, No. 5, p. 1. Brighton: Institute of Development Studies.

Kadi, Osama (2011). Middle East and Northern Africa. Regional paper for the 2011 State of the World's Volunteerism Report. Unpublished paper. Bonn: UNV.

Kakuchi, Suvendrini (2013). Female garment workers bear brunt of tragedy, 10 May. Inter Press Service. Available from http://www.ipsnews.net/2013/05/female-garment-workers-bear-brunt-of-tragedy/.

Kitroeff, Natalie (2014). Colleges cut ties with apparel maker over worker safety. *BloombergBusinessWeek*, 20 October. Available from: http://www.businessweek.com/articles/2014-10-20/students-push-cornell-to-end-vf-corp-deals-over-labor-practices.

Langue-Menye, Gisele (2007). With mothers' help, more girls are going to school in Cameroon, 25 May. Available from http://

Newbury, Emma and Tina Wallace (2014). The space between: the analytical framework of women's participation. Kildare: Trócaire.

Newell, Peter (2008). Civil Society, Corporate Accountability and the Politics of Climate Change. In *Global Environmental Politics*, Vol. 8, No. 3, pp.122-153. Cambridge: MIT Press.

North, James (2013). Bangladeshi Garment Workers Fight Back, 15 November. Available from: http://www.thenation.com/article/177181/bangladeshi-garment-workers-fight-back#.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and Center for Economic and Social Rights (CESR) (2013). Who will be accountable? Human Rights and the Post-2015 Development Agenda. Geneva and New York: United Nations.

Organic Consumers Association (2015). Millions against Monsanto. Available from https://www.organicconsumers.org/campaigns/millions-against-monsanto.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (n.d.). The Paris Declaration on Aid Effectiveness (2005) and the Accra Agenda for Action (2008). Available from http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf.

Ortiz, Isabel, and others (2013). World Protests 2006-2013. Executive summary. Working paper. New York: Initiative for Policy Dialogue (IPD) and Friedrich-Ebert Stiftung (FES).

Oswald, Katy (2014). Which Voices are Heard & by Whom? Blog post

bill-passed-at-last.html.

Molyneux, Maxine (2009). Conditional Cash Transfers: A 'Pathway to Women's Empowerment'? Working Paper 5. Sussex: Institute of Development Studies.

Morayef, Soraya (2013). Women in Egypt through the Narrative of Graffiti. Blog presented on Atlantic Council, 5 March. Available from http://www.atlanticcouncil.org/blogs/egyptsource/women-in-egypt-through-the-narrative-of-graffiti#.

Munabi, Annette (2013). Improving resource allocation in Uganda. Blog post presented on Development Initiatives, 28 August. Available from http://devinit.org/citizen-engagement-in-resource-allocation-in-uganda-brings-results-for-communities/.

Naidoo, Kumi (2007). Closing the gap between volunteering and social activism, 8 October. Available from http://www.worldvolunteerweb.org/news-views/viewpoints/doc/closing-the-gap-between.html

Nath, Priya (2013). Women in Power: beyond access to influence in a post-2015 world. Surrey: Voluntary Service Overseas.

National Council for Law Reporting (2006). The Sexual Offences Act. No. 3 of 2006. Nairobi: National Council for Law Reporting.

New Tactics in Human Rights (2009). Using Shadow Reports for Advocacy, 3 August. Available from https://www.newtactics.org/using-shadow-reports-advocacy/using-shadow-reports-advocacy.

Brighton: Institute of Development Studies.

Meek, James (2014). In Farageland. *London Review of Books*, Vol. 36 (19), pp. 5-10. London: London Review of Books.

Mehta, Dhvani (2013). The Justice JS Verma Committee Report on Amendments to Criminal Law relating to Sexual Violence in India – Preliminary Observations, 23 January. Blog post. Available from http://ohrh.law.ox.ac.uk/the-justice-js-verma-committee-report-on-amendments-to-criminal-law-relating-to-sexual-violence-in-india-preliminary-observations/

Mercy Corps (2012). Civic Engagement of Youth in the Middle East and North Africa: An Analysis of Key Drivers and Outcomes. Portland: Mercy Corps.

Meyers, Stephen (2014). Global Civil Society as Megaphone or Echo Chamber? Voice in the International Disabilities Rights Movement. In *International Journal of Politics, Culture and Society*, Patrick Baert, ed. Vol. 27, Issue 4, pp. 459-476. New York: Springer International Publishing.

Mkhize, Sithuthukile (2014). A Victory for the Rights of Women in Rural South Africa, 7 May. Open Society Foundations. Available from http://www.opensocietyfoundations.org/voices/victory-rights-women-rural-south-africa

Modern Ghana (2007). Domestic violence bill passed at last, 22 February. Available from http://www.modernghana.com/news/124409/1/domestic-violence-

Rainforest Action Network (2011). New report finds bank carbon principles did not curb financing of coal, 20 January. Available from http://www.ran.org/new-report-finds-bank-carbon-principles-did-not-curb-financing-coal.

Räthzel, Nora, and David Uzzell (2013). Trade Unions in the Green Economy: Working for the Environment. London: Routledge.

Reno, Jamie (2013). Change.org Petitions Cover Issues from Sarah Palin To Human Trafficking To the Rape of Lesbians in South Africa; a New Model for Global Change, 20 December. Available from: http://www.ibtimes.com/changeorg-petitions-cover-issues-sarah-palin-human-trafficking-rape-lesbians-south-africa-new-model

Right to Food and Nutrition Watch (2010). Land grabbing and nutrition: Challenges for global governance. Stuttgart: Brot für die Welt.

Salamander Trust (2015). Stepping Stones. Training package on gender communication and HIV. Available from http://www.steppingstonesfeedback.org/. Accessed 12 March 2015.

Shahrokh, Thea, and Joanna Wheeler (2014). Knowledge from the Margins: An anthology from a global network on participatory practice and policy influence. Brighton: Institute of Development Studies.

Sharma, Divya, and Ratna M. Sudarshan (2010). Towards a Politics of Collective Empowerment: Learning from Hill Women in Rural Uttarakhand, India. *IDS Bulletin* Vol. 41, Issue 5, pp.43-51, September.

participation-in-local-democratic-governance-consultations-from-south-asian-region.

People with Disability Australia (PWDA) (2010-2014). CRPD Civil Society Shadow Report. Available from: http://www.pwd.org.au/issues/crpd-civil-society-shadow-report-group.html.

People's Climate March. Homepage. Available from http://www.peoplesclimate.org. Accessed 12 March 2015.

Pimbert, Michel (2008). Towards food sovereignty: reclaiming autonomous food systems. Report. London and Munich: CAFS, IIED and RCC.

Pleyers, Geoffrey (2012). A Decade of World Social Forums: Internationalization without institutionalization? In *Global Civil Society 2012*, Mary Kaldor, Henrietta Moore, Sabine Selchow, eds. pp.166-181. London: Palgrave Macmillan.

Press, Robert M. (2010). 'Guided by the Hand of God': Liberian Women Peacemakers and Civil War. *The Review of Faith & International Affairs*, pp. 23-29. Arlington: Institute for Global Engagement.

Pro Bono Australia (2014). National Review of the Definition of Volunteering, 13 May. Available from http://www.probonoaustralia.com.au/news/2014/05/national-review-definition-volunteering#.

PRS Legislative Research (2015). Justice Verma Committee Report Summary. Available from http://www.prsindia.org/parliamenttrack/report-summaries/justice-verma-committee-report-summary-2628/.

presented on Making All Voices Count, 29 January. Available from http://www.makingallvoicescount.org/blog/voices-heard/

Oxfam International (2014). Even it up: Time to end extreme inequality. Oxford: Oxfam International.

Oxfam International (2015). Wealth: Having it all and wanting it all. Oxford: Oxfam International.

Özkaynak, Begüm, and Beatriz Rodríguez-Labajos (2012). Mining conflicts around the world: Common grounds from an Environmental Justice perspective. Environmental Justice Organizations, Liabilities and Trade (EJOLT) Report No. 07. Available from http://www.ejolt.org/wordpress/wp-content/uploads/2012/11/Mining-Report-low.pdf.

Palomino Gonzalez, Raquel (2014). Finding space for youth in global policy making: a case study on the Task Team on Governance and Accountability [unpublished]. Background notes for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV.

Participatory Research in Asia (PRIA) (2012). Civil Society @ Crossroads. Shifts, Challenges, Options? New Delhi: PRIA.

Participatory Research in Asia (PRIA) (2013). Global Charter: Right to Participation in Local Democratic Governance – Consultations from South Asian Region. New Delhi, India: Participatory Research in Asia (PRIA). Available from http://www.practiceinparticipation.org/documents/276/169/global-charter-right-to-

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA) (n.d.). About Major Groups and other stakeholders. Available from http://sustainabledevelopment.un.org/majorgroups/about.

United Nations Development Programme (UNDP) (n.d.). Local Governance – Building stronger communities. Available from http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/democraticgovernance/focus_areas/focus_local_governance/.

United Nations Development Programme (UNDP) (1997). Governance for sustainable human development: A UNDP Policy Document. New York: UNDP.

United Nations Development Programme (UNDP) (2002) Women are Citizens too: The Laws of the State, the Lives of Women. New York: UNDP.

United Nations Development Programme (UNDP) (2010). Beyond the Midpoint: Achieving the Millennium Development Goals. New York: UNDP.

United Nations Development Programme (UNDP) (2011). Human Development Report. Sustainability and Equity: A Better Future for All. New York: UNDP.

United Nations Development Programme (UNDP) (2013). Water governance in the Arab Region. Managing scarcity and securing the future. New York: UNDP.

United Nations General Assembly (UNGA) (2002). Recommendations on support for volunteering (A/ 22 September. Available from http://www.theguardian.com/environment/live/2014/sep/21/peoples-climate-march-live

The World Bank Group (2015). World Development Indicators 2014. Available from http://databank.worldbank.org/data/views/variableSelection/selectvariables.aspx?source=world-development-indicators. Accessed 12 March 2015.

Thomas, Deborah, and others (2003). Citizen Participation and voice in the health sector in Bangladesh. London: Department of International Development.

Treat, Jonathan (2013). Community Defenders Celebrate 4th Anniversary Blockade of Proposed Hydroelectric Project on Oaxacan Coast, 3 October. Available from http://www.huffingtonpost.com/beverly-bell/community-defenders-celeb_b_4040693.html.

Twum-Danso, Afua (2014). Volunteerism and governance in Sub-Saharan Africa: An overview [unpublished]. Background paper for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV.

United Nations (2014). The Road to Dignity by 2030: Ending Poverty, Transforming All Lives and Protecting the Planet. Synthesis Report of the Secretary-General on the Post-2015 Agenda [unedited], December 2014. New York: United Nations.

United Nations, Overseas Development Institute, and Ipsos Mori (2014). MY World Analytics, 7 October. Available from http://data.myworld2015.org. Brighton: Institute of Development Studies.

Singh, Vijai Shanker, Deep Narayan Pandey, and Neha Pandey Prakash (2011). What determines the success of joint forest management? Science-based lessons on sustainable governance of forests in India. In Resources, Conservation and Recycling, 56 (1): 126-133. Oxford: Elsevier Ltd.

Suaedy, Ahmad (2014). The Role of Volunteers and Political Participation in the 2012 Jakarta Gubernatorial Election. In *Journal of Current Southeast Asian Affairs*, Vol. 33, No. 1, pp. 111-138. Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies.

The Daily Beast (2011). There is no turning back, 10 September. Available from http://www.thedailybeast.com/articles/2011/10/09/tawakul-karman-interview-nobel-peace-prize-could-help-arab-spring.html.

The Guardian (n.d.). Occupy protests around the world: full list visualised. Available from http://www.theguardian.com/news/datablog/2011/oct/17/occupy-protests-world-list-map. Accessed 9 April 2014.

The Guardian (2014a). Indonesians rally to protect presidential vote from rigging, 18 July. Available from http://www.theguardian.com/world/2014/jul/18/indonesia-presidential-vote-volunteer-monitors.

The Guardian (2014b). People's Climate March: thousands demand action around the world – as it happened,

Basic_Servics_Disaster_Reduction/Niger_Access_to_Justice.pdf

United Nations Volunteers (UNV) (2014c). Raising voices, Claiming Spaces, Changing Laws: A Case Study of the Role of Volunteers in Influencing citizenship laws in the Arab region [unpublished]. Case study prepared for the 2015 State of the World's Volunteerism Report. Bonn: UNV

United Nations Volunteers (UNV), International Association for Volunteer Effort (IAVE) and CIVICUS (2008). Volunteering and Social Activism. Pathways for participation in human development. Bonn, Washington DC and Johannesburg: UNV, IAVE and CIVICUS.

United Nations Volunteers (UNV) and United Nations Development Programme (UNDP) (2007). Reintegration & Transition to peace building project. Report of an evaluation Mission, 5-28 February. New York: UNDP.

United Nations Volunteers (UNV) and United Nations Development Programme (UNDP) (2011). State of Volunteerism in China. Engaging People through Ideas, Innovation and Inspiration. Bonn and New York: UNV and UNDP.

United Nations Women (UN Women) (n.d.). Committee on the Elimination of Discrimination against Women. Available from http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/committee.htm

Ushahidi (nd). Homepage. Available from http://www.ushahidi.com. Accessed 12 March 2015.

Thematic think piece. OHCHR, OHRLLS, UNDESA, UNEP, UNFPA. Available from http://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/thinkpieces/24_thinkpiece_global_governance.pdf

United Nations Volunteers (UNV) (1999). Volunteering and social development: A background paper for discussion at an Expert Group Meeting. In: United Nations Volunteers. Expert Group Meeting. New York. 29-30 November 1999. Bonn: UNV.

United Nations Volunteers (UNV) (2011a). State of the World's Volunteerism Report. Universal Values for Global Well-being. Bonn: UNV.

United Nations Volunteers (UNV) (2011b). Strengthening the Policy Environment for Volunteering and Peace and Development in Southern Africa. Paper prepared for the Southern African Conference on Volunteer Action for Development, 17-19 October, Johannesburg, South Africa. Bonn: UNV.

United Nations Volunteers (UNV) (2013). Arab youth volunteering for a better future. National Consultations: Country Findings Report Egypt, Jordan, Morocco, Tunisia and Yemen – 2012-2013. Bonn: UNV.

United Nations Volunteers (UNV) (2014a). UNV Strategic Framework 2014-2017. Bonn: UNV.

United Nations Volunteers (UNV) (2014b). UNV support to justice access in Niger. Concept Note, September. Bonn, Germany: UNV. Available from http://www.unv.org/fileadmin/docdb/pdf/2014/corporate/UNV_Concept_Notes/

RES/56/38). Resolution adopted by the General Assembly at the fifty-sixth session – Agenda item 108.

United Nations Girls' Education Initiative (UNGEI) (2011). New education initiative targets hard to reach girls in Cameroon, 18 May. Available from http://www.ungei.org/infobycountry/cameroon_2824.html

United Nations-Habitat (UN-Habitat) (2011). Cities and Climate Change Initiative – Asia-Pacific, Regional Strategy. Nairobi: UN-Habitat.

United Nations Intellectual History Project (2009). The UN's Role in Global Governance. Briefing Note No. 15. Ralph Bunche Institute for International Studies and the CUNY Graduate Centre. Available from http://www.unhistory.org/briefing/15GlobalGov.pdf

UN-REDD Programme (2014). UN-REDD Programme 2014 Semi-Annual Progress Update. UN-REDD Programme Thirteenth Policy Board Meeting, 3-7 November 2014, Arusha, Tanzania. Rome, New York and Nairobi: FAO, UNDP, UNEP.

United Nations Standing Committee on Nutrition (UNSCN) (n.d.). Global financial and economic crisis – the most vulnerable are at increased risk of hunger and malnutrition. Available from http://www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/Investment_Days_2010/Session_I/SCN_brief_-impact_of_crisis_on_nutrition.pdf

United Nations Task Team on the post-2015 UN Development Agenda (2013). Global governance and governance of the global commons in the global partnership for development beyond 2015.

Vega, Tanzina, and James C. McKinley Jr. (2013). Social Media, Pushing Reebok to Drop a Rapper, 12 April. The New York Times. Available from: http://www.nytimes.com/2013/04/13/arts/music/reebok-drops-rick-ross-after-social-media-protest.html

Walker, Chris (2014). Battling the 'Mosanto Law' in Ghana, 20 October. Blog post presented on New Internationalist. Available from http://newint.org/blog/2014/10/20/plant-breeders-bill-ghana/

Welbourn, Alice (1995). Stepping Stones: A training package on HIV/AIDS, Gender Issues, Communication and Relationship Skills. Oxford: Strategies for Hope Trust.

Welbourn, Alice (2014). HIV: witnessing the realization of raw human rights, 9 December. Available from https://www.opendemocracy.net/5050/alice-welbourn/hiv-witnessing-realisation-of-raw-human-rights

Wendoh, Senorina, and Tina Wallace (2006). Living Gender in African Organisations and Communities: Stories from The Gambia, Rwanda, Uganda and Zambia. London: Transform Africa.

Widows for Peace through Democracy. Homepage. London, United Kingdom. Available from http://www.widowsforpeace.org/. Accessed 12 March 2015.

Women on Walls. Homepage. Available from http://womenonwalls.com/. Accessed 12 March 2015.

World Economic Forum (2013). The Future Role of Civil Society. Geneva: World Economic Forum.

World Economic Forum (WEF) (2014). Global Risks 2014. Ninth Edition. Geneva: World Economic Forum.

World Food Programme (WFP) (n.d.). Learning from experience: Good practices from 45 years of school feeding. Rome: World Food Programme.

Xu, Janice Hua (2014). Communicating the Right to Know: Social Media in the Do-It-Yourself Air Quality Testing Campaign in Chinese Cities. In *International Journal of Communication*, Vol. 8, pp. 1374-1398. Los Angeles: USC Annenberg Press.

تفاصيل الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين

للحصول على معلومات عامة عن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين يرجى الاتصال بـ:

برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين
صندوق بريد 111 260
الرمز البريدي 53153، بون
ألمانيا

هاتف: 2000 815 288 49+
فاكس: 2001 815 228 49+
www.unv.org

فيسبوك: www.facebook.com/unvolunteers
تويتر: www.twitter.com/unvolunteers
يوتيوب: www.youtube.com/unv

مكتب برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين في نيويورك
2، ساحة الأمم المتحدة
ولاية نيويورك، مدينة نيويورك 10017

هاتف: 3639 906 212 1+
فاكس: 3659 906 212 1+
البريد الإلكتروني: ONY@unv.org

للحصول على معلومات حول كيفية التطوع لدى الأمم المتحدة، يرجى زيارة موقع برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين:
www.unv.org

لمزيد من المعلومات حول خدمة التطوع عبر الإنترنت التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.onlinevolunteering.org

تم اصدار هذا التقرير باستخدام ورق مدور وفقا لمجلس الإشراف على الغابات بأحبار مصنعة من الخضار.
المواد المطبوعة قابلة لإعادة التدوير.

ISBN 978-92-95045-81-1

برنامج الأمم المتحدة

للمتطوعين

إلهامٌ وإنجاز